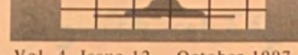
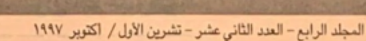
AL-MIZAN
الميزان





جـريـدة اقتصـاديـة مسـتقلة
يصدرها من لندن
«اللبنانيون المتحدون للصحافة والنشر»

رئيس التحرير
سليمـان الفـرزلي

ARABIC INDEPENDENT ECONOMIC JOURNAL

Vol. 4. Issue 12 . October 1997 — المجلد الرابع - العدد الثاني عشر - تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٧

المعادلة السورية ـ السعودية

❐ كان الحل العربي، بتغطية دولية، للأزمة اللبنانية في واقع الأمر شراكة بين سوريا والمملكة العربية السعودية. وقد اتضح ذلك بشكل قاطع في مؤتمر الطائف الذي جرى فيه الاتفاق على الأسس الدستورية للبنان بعد الحرب. لكن، يبدو أن هذه الشراكة لم تكن ثابتة، وأن الفريقين كليهما يحاول تحسين مواقعه وزيادة حصته إذا سنحت الفرصة.

وهذه المعادلة كانت سارية أثناء الحرب اللبنانية منذ تشكيل قوة الردع العربية ومشاركة السعودية فيها مع دول خليجية وعربية أخرى الى جانب سوريا. وفي خضم الأحداث والتطورات، استطاعت سوريا أن تستأثر وحدها بقوة الردع، وبالتالي بضمان الأمن والاستقرار في المناطق اللبنانية غير المحتلة من اسرائيل.

وقد عاد السعوديون الى المعادلة اللبنانية بقوة من خلال مؤتمر الطائف، واستطاعوا فرض رجلهم وممثلهم رفيق الحريري رئيساً للحكومة من خلال الطائف.

غير أن هذه المعادلة بقيت مدار شد وجذب، وكان وضع الحريري، ولا يزال، المؤشر الأدق على حالة التوازن السوري - السعودي في الوضع اللبناني.

وفي الآونة الأخيرة، خصوصاً بعد زيارة أمير الرياض سلمان بن عبد العزيز الى دمشق وبيروت، أخذت الكفة السعودية ترجح قليلاً، وتضخم هذا الرجحان بفعل *الضجة الاعلامية الصاخبة التي رافقت تلك الزيارة* من قبل جهات لبنانية عديدة، مما زاد من حدة المعارضة لخطة الحريري باقتراض مليار دولار، وضد محاولات حكومته زيادة الضرائب والرسوم على اللبنانيين، وإسقاط تلك الخطة فور مغادرة أمير الرياض بيروت.

وكان واضحاً للعيان، أن مبالغة بعض الأوساط اللبنانية في امتداح الدور السعودي أثناء تكريم الأمير سلمان، كانت في واقع الأمر اسلوباً خاصاً في التعريض بسوريا والدور السوري، بطريقة غير مباشرة. فالذين لا يستطيعون انتقاد سوريا علناً وبصورة مباشرة، اغتنموا الفرصة للتعبير عن ذلك بالمبالغة في امتداح السعودية. لكن بعض اللبنانيين، راحوا يقارنون بين زيارة الأمير سلمان الى العاصمة اللبنانية، وبين زيارته الأخيرة الى ساراييفو عاصمة البوسنة حيث دفعت السعودية مساعدات بحدود ثلاثة مليارات دولار. فقد مكث أمير الرياض في ساراييفو ساعات قليلة في زيارة شبه سرية لم يطبل لها أحد، وكان أول عمل بعدها قامت به حكومة البوسنة هو الاعتراف بإسرائيل!

وقد دهش اللبنانيون لذلك. أي أن يكون المال السعودي لسراييفو، وأن يكون التطبيل والتزمير في بيروت.

وعلى الرغم من الأعذار التي ساقها الرئيس الياس الهراوي، من حيث أن الأعباء التي تحملتها السعودية في حرب الخليج حالت دون تقديم المساعدات اللازمة للبنان، فإن الذين صوتوا ضد خطة الحريري بإصدار سندات دين بمبلغ مليار دولار، إنما صوتوا أيضاً ضد هذا العذر.

فإذا كان الحريري بحاجة الى المليار دولار حقاً، فما عليه إلاّ أن يتوجه الى الرياض لتحصيلها.

هذه هي رسالة المعارضين بلغة غير مباشرة، رداً على خطاب اللبنانيين الذين بالغوا في امتداح الدور السعودي على سبيل معارضة الدور السوري بطريقة غير مباشرة أيضاً.

«الميزان».

رسالة من يهوشع بن أبراهام الى الوليد بن طلال بن عبد العزيز (ص ٧)

«صدع الجليل» البترولي يضم الجنوب اللبناني

إكتشاف نفطي إسرائيلي كبير يمتد من الحقول السورية!

❐ كشفت دراسة جيولوجية اسرائيلية أعدتها شركة «غيفوت أولام» عن وجود كميات تجارية من النفط والغاز بالقرب من مدينة تل أبيب على البر الإسرائيلي، بعد استكمال حفر البئر التجريبية «مجد ٢» في تلك المنطقة.

ومن المنتظر أن يجري حفر البئر «مجد٣» الاستكشافية في السنة المقبلة.

وتقدر الشركة الاسرائيلية الكميات الموجودة في هذا الحقل بحوالى المليار برميل من النفط الخفيف العالي النوعية المماثل للنفط السعودي بدرجة ٤٠ حسب مقاييس معهد البترول الأميركي، وتقدر كميات الغاز المرافق بحوالى ٤ تريليون قدم مكعب.

ومع أن شركات النفط العالمية الكبرى تتحفظ على هذا الاكتشاف، وتتردد في المساهمة مع الشركات الاسرائيلية، إلاّ أنها تتردد أيضاً في صرفه على زنه غير واقعي.

وقد رفضت تلك الشركات العمل في إسرائيل خشية إغضاب الدول العربية حيث توجد مصالحها النفطية الأساسية، على اعتبار أن النفط الاسرائيلي، حتى إذا تأكد وجوده، لا يضيف كميات تذكر الى موجوداتها الراهنة. ولذا عمدت الشركة الاسرائيلية «غيفوت أولام» الى التمويل الذاتي من بورصة تل أبيب حيث حصلت على مبلغ ١٤ مليون دولار لحفر البئر «مجد ٢»، وحيث تنوي الحصول على ١٠ ملايين دولار إضافية لحفر البئر «مجد ٣» في السنة المقبلة.

ويستدل من الدراسة الجيولوجية التي حصلت «الميزان» على نسخة منها مع خرائطها في أحد المؤتمرات البترولية الدولية، أن الاكتشاف الاسرائيلي قد جرى في ما أطلق عليه «صدع الجليل»، الذي قالت الدراسة إنه يشكل امتداداً للحقول النفطية السورية في «صدع بالميرا». ومن الملاحظ أن «صدع الجليل» المذكور يضم أجزاء من المنطقة المحتلة في جنوب لبنان حيث أقامت إسرائيل الحزام الأمني.

وكانت شركة نفطية في الخمسينات، أيام عهد الرئيس كميل شمعون، قد قامت بحفريات نفطية في منطقة «يحمر» القريبة من الحدود الاسرائيلية، لكن تلك العمليات توقفت بعد فترة وجيزة بدعوى أن الآبار كانت خاوية.

لكن الدراسة التي أعدتها الشركة الاسرائيلية، تكشف في الوقت ذاته عن أخطاء عمليات التنقيب الاسرائيلية السابقة، حيث تم حفر أكثر من ٤٠٠ بئر لم تسفر عن أي اكتشاف يذكر، سوى واحد ينتج كميات ضئيلة منذ عام ١٩٥٥، هو حقل «هليتس».

ويميل بعض المحللين الى عدم صرف النظر قبل الأوان عن الاكتشاف الاسرائيلي، ولذا سمح للشركة الاسرائيلية بعرض دراستها على المؤتمر السنوي لرابطة الجيولوجيين الأميركيين في الشهر الماضي. وهذه الرابطة تعد أهم منتدى عالمي لصناعة النفط.

وجاء في مقدمة الدراسة الجيولوجية الاسرائيلية المذكورة، أن الفريق الفني الذي قام بها، أعاد صياغة التاريخ الجيولوجي لإسرائيل في الزمان والمكان، بتطبيق المفاهيم الجيولوجية العصرية، وبتفسير جميع ما هو متوفر من معلومات جيولوجية وجيوفيزيائية، بغية وضع خرائط إقليمية وبنيوية تفصيلية في المجالات الباليوغرافية والجيوكيميائية. وتقول أيضاً، إن تطبيق هذه المفاهيم الجديدة على إسرائيل، ساعد على فهم سبب عدم نجاح التنقيب السابق عن النفط، وعلى إعادة توجيه الجهود التنقيبية الجديدة.

وأخذت الدراسة الاسرائيلية في الاعتبار، النظام البترولي الباليوزوي الذي استكشف جدياً في المملكة العربية السعودية منذ الاكتشاف النفطي الأول في «أبو جيفان» عام ١٩٨٢، وهو ما شكل منعطفاً حاسماً في التنقيب أدى الى اكتشافات جديدة هائلة.

(راجع التفاصيل الكاملة على الصفحة ١٣).

بغية حلّ مشكلات تجارية عالقة منذ ١٩٧٩

محادثات جانبية بين إيران وإسرائيل!

واشنطن - «الميزان»

❐ أفادت مصادر عليمة في واشنطن، أن محادثات جانبية قد جرت أخيراً بين جهات اسرائيلية وجهات ايرانية تهدف الى حل المشكلات التجارية العالقة بين الفريقين منذ قيام الجمهورية الاسلامية في طهران بعد سقوط الشاه محمد رضا بهلوي وقطع العلاقات مع الدولة اليهودية. لكن تلك المصادر لم تذكر ما إذا كانت تلك المحادثات الجانبية قد جرت مباشرة أو بالوساطة، كما انها لم تذكر طبيعة تلك المشكلات التجارية العالقة.

والمعروف أن حكومة الشاه السابقة كانت تزود اسرائيل بكميات من النفط الايراني لقاء معدات وتجهيزات عسكرية. وقد قامت اسرائيل أيضاً بتقديم إمدادات عسكرية الى إيران أثناء الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠ - ١٩٨٨)، لكنه غير مؤكد ما إذا كانت المحادثات الأخيرة قد تطرقت الى هذا الموضوع. غير أن المصادر الأميركية تستبعد ذلك، لأن المشتريات الإيرانية أثناء حرب الخليج الأولى كانت تتم نقداً عن طريق تجار السلاح، وليس من حكومة الى حكومة.

وتقول المصادر الأميركية إن المحادثات الجانبية بين طهران وتل أبيب، تشير الى تحسن المناخات الدولية المحيطة بإيران بعد انتخاب الرئيس الإيراني الجديد محمد خاتمي، وتؤذن بامكانية إجراء محادثات مماثلة مع الولايات المتحدة لحل مشكلات تجارية عالقة، ومنها الإفراج عن الأرصدة المالية الإيرانية المحجوزة من قبل الحكومة الأميركية.

وتتوقع المصادر الأميركية، أن تؤدي هذه المحادثات الجانبية في حال التوصل الى حل للمشكلات التجارية العالقة بين الطرفين، الى مزيد من الانفراج في مشكلة الشرق الأوسط وعملية السلام الجارية هناك، بالإضافة الى تحسن العلاقات بين واشنطن وطهران، وبين طهران والغرب عموماً.

الأمير سلمان يحرك السيرك اللبناني!



لم يكد الأمير سلمان بن عبد العزيز أمير الرياض يغادر بيروت، بعد الاستقبالات الحافلة التي جرت له هناك، حتى قامت القيامة في مجلس الوزراء اللبناني الذي رفض خطة رئيسه القاضية باستدانة مليار دولار من أسواق المال العالمية. وقد حرك وجود الأمير سلمان في بيروت السيرك السياسي على نحو غير مسبوق (راجع التفاصيل على الصفحة ٣).

طرح سندات دولية في السوق الأميركية

الركود مستمر والاستثمار على تراجع؛

تحليل اقتصادي:

❐ لاتزال المشكلة الاقتصادية في لبنان متفاقمة مع أن حالة النمو شهدت تحسناً بسيطاً في النصف الاول من هذه السنة. لكن هذا التحسن ظل قاصراً عن معدله للسنة الماضية بكاملها بما لا يقل عن ١٪.

وقد انعكس تفاقم الوضع الاقتصادي من خلال تزايد العجز في الميزان التجاري على الرغم من إجراءات الحماية التي فرضتها الحكومة في الاشهر الماضيات، كما انعكس من خلال حصول عجز طفيف في ميزان المدفوعات في شهر آب/ اغسطس الماضي، لأول مرة منذ أشهر، وكذلك من خلال ارتفاع نسبة «الدولرة» في الاقتصاد اللبناني الامر الذي يدل على نوع من القلق لدى أصحاب الودائع المصرفية، خصوصاً بعد اهتزاز العملات واسواق المال في جنوب شرق اسيا (راجع «الميزان الجيوبوليتيكي» على الصفحة ١١).

المزيد من الديون

وقد اعترفت السلطات النقدية اللبنانية بما كانت اشارت اليه «الميزان» في مطلع الصيف، من أن الحكومة سوف تلجأ الى إصدار سندات دولية بمبلغ ٤٠٠ مليون دولار لتغطية اصول سندات سابقة اصدرت قبل ثلاث سنوات بفائدة نسبتها ١٠,١٢٥٪.

وقال النائب الاول لحاكم مصرف لبنان ناصر السعيدي، أن هذا الإصدار الجديد سوف يكون لمدة عشر سنوات، وسوف يطرح لأول مرة في الاسواق الاميركية بعد حصول لبنان كدولة على تصنيفات ائتمانية.

ومازالت الفوائد التي يدفعها لبنان على السندات الدولية أعلى من تلك السارية على بعض دول المنطقة. ففي حين ان الاردن سوف يطرح سندات بفائدة تزيد بمقدار ١٢٥ نقطة مئوية، فوق فائدة سندات الخزانة الاميركية، فإن لبنان يدفع ١٧٥ نقطة فوق تلك السندات. وبذلك يكون الدين العام اللبناني قد تجاوز مبلغ ١٢ مليار دولار.

النمو الاستهلاكي

ومن الدلائل على استمرار تباطؤ النمو اللبناني، أن هذا النمو مازال مدفوعاً بالاستهلاك العام والخاص، بينما ظلت الاستثمارات راكدة على مستوياتها السابقة خلال نصف السنة الحالية.

فالاستثمار العام تناقص بالقيمة الفعلية بمعدل ٥٠٪ من حيث الانفاق الترسملي في الميزانية. وترافق ذلك مع هبوط بنسبة ٧٪ تقريباً في استثمارات الشركات والافراد.

ذلك ان الضوابط المفروضة على الانفاق الحكومي بأمل تخفيض العجز في الميزانية قد طاولت الانفاق الاستثماري، بينما ظل الانفاق الجاري على الاستهلاك متزايداً بحيث بلغ ما يوازي مجموع واردات الميزانية. اما استثمارات القطاع الخاص فقد تباطأت هي الاخرى لأسباب سياسية تتعلق بالغموض الذي يلف الوضع الداخلي في لبنان والوضع في المنطقة عموماً، والاهم من ذلك، بسبب مزاحمة الدولة للقطاع الخاص في مجال الحصول على القروض المصرفية.

وتقول نشرة «بنك عودة» الفصلية، ان نصيب الدولة من القروض المصرفية الاجمالية، زادت عن ٤٣,٨٪ في حزيران/ يونيو ١٩٩٦ الى ٤٨,٤٪ في حزيران/ يونيو ١٩٩٧ ازاء نصيب ثابت من الطلب الاجمالي بحدود ٢٣٪. وتقول النشرة المذكورة، ان هذا يفسر هبوط النمو في القروض المصرفية الى القطاع الخاص، مستخلصة ان تراجع اسهام الطلب المحلي في النمو العام لم يتم تعويضه بالطلب الخارجي على الصادرات اللبنانية التي تراجعت بالقيمة الحقيقية بنسبة ٤٠٪.

التوزع الجغرافي للصادرات اللبنانية

البلد	النسبة المئوية	مصادر الاستيراد	النسبة المئوية
المملكة العربية السعودية	١٧,٧	ايطاليا	١٣,٩
دولة الامارات العربية	١٧,٥	فرنسا	٩,٥
الكويت	٧,٦	الولايات المتحدة	٩,٤
فرنسا	٥,٤	المانيا	٩,٠
تركيا	٢,٧	سويسرا	٥,١
سوريا	٣,١	سوريا	٤,٦
بريطانيا	٣,١	بريطانيا	٤,٤
الولايات المتحدة	٢,٩	اليابان	٤,١
المانيا	٢,٠	الصين	٣,١
مصر	١,٥	اليونان	١,٨

ولما كانت الفوائد المصرفية في لبنان لاتزال عالية بالمقاييس العالمية، فقد ترافق هبوط القروض المصرفية الى القطاع الخاص مع لجوء هذا القطاع الى تقليص تكاليفه مما انعكس سلباً على حركة النمو. كما خفض بطبيعة الحال من قدرة القطاع الخاص على زيادة ربحيته وتوسيع عملياته، الامر الذي انعكس بارتفاع نسبة البطالة.

الميزان التجاري

لقد شهد الميزان التجاري عجزاً خلال الربع الثاني من السنة قدره ١,٧ مليار دولار، الامر الذي جعل مجموع العجز للاشهر الستة من هذه السنة بمقدار ٣١٦٧ مليون دولار، اي بزيادة نسبتها ٣,٥٪ عن الفترة ذاتها من السنة الماضية. فقد انخفضت نسبة تغطية الواردات بالصادرات من ١٢,٩٪ في حزيران/ يونيو ١٩٩٦ الى ١٠,٣٪ فقط في حزيران/ يونيو ١٩٩٧.

•••

ان المعطيات الاساسية الكفيلة بخروج لبنان من الركود الراهن مازالت غير متوفرة بل هي تدور في حلقة مفرغة، حيث تتراجع تنافسية الإنتاج اللبناني بفعل تناقص الإستثمار. وهذا بدوره يؤدي الى استمرار الصعوبات التي تواجهها الحكومة في امكانية تقليص عجز الميزانية.

في دراسة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

خطط الإعمار فشلت والتضخم ارتفع والفقر قضى على الطبقة الوسطى؛

❐ قرأنا في دراسة، حصلنا على نسخة منها، نشرتها «اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا» (اسكوا)، ان السياسات الإعمارية والنقدية والاجتماعية، التي تتبناها حكومة رفيق الحريري، تعزز الاستقطاب الاجتماعي بانواعها، وتزيد من إنكشاف لبنان على العوامل الخارجية.

وهذه السياسات تعيد المجتمع اللبناني الى الاستقطابات التقليدية (الطائفية، العائلية، المناطقية)، واطلاق اليات السوق في ظروف مضطربة بما يزيد من التمركز الجغرافي (الوسط التجاري) والتركيز الاحتكاري الطابع، بما لا يتوجه الى معالجة الاختلالات القطاعية وتوفير فرص عمل جديدة وزيادة مداخيل الفقراء والفئات الوسطى.

ودراسة «اسكوا» الى ذلك، تتبنى توجهاً يرى ان آثار الاحتراب الداخلي (١٩٧٥ ـ ١٩٩١)، خطيرة وعميقة اجتماعياً، وآليات السوق وإطلاق عملية الخصخصة لا تعالج مسائل من هذا النوع.

وترى الدراسة ان لبنان يواجه ثلاثة انواع من معوقات الاندماج الاجتماعي والوطني، هي العوامل المتجاوزة لنطاق الدولة والتي تتمثل اولاً في كون لبنان جزءاً من منطقة تخضع اليوم الى عملية إعادة تشكيل قد تطاول بعض المناطق المتعلقة بوجوده الجيوبوليتيكي نتيجة الاحتمالات المختلفة التي قد تنتج من عملية السلام الاقليمية ـ الدولية في الشرق الاوسط.

والعامل الثاني يتمثل في العناصر السياسية، والسياسية ـ الاجتماعية الداخلية المرتبطة بالطبيعة العائلية للنظام السياسي، فيما كان العامل الثالث مرتبطاً بالعلاقات والبنى الاجتماعية التقليدية الموروثة.

خطة آفاق ٢٠٠٠

تستند دراسة «اسكوا» الى تحليل وتلمس مدى ملاءمة خطة «آفاق ٢٠٠٠ للانماء والاعمار» التي حددتها حكومة رفيق الحريري لمواجهة آثار الاحتراب الداخلي، حيث تعتبرها الحكومة الاداة الاسلم والاكثر فعالية لمواجهة تلك الآثار ونتائجها الاقتصادية والاجتماعية بكلفة قدرت بمبلغ ١١٦٧٢,١ مليون دولار باسعار سنة ١٩٩٢ موزعة على ١٨٣ مشروعاً في ١٩ قطاعاً. كما قدرت احتياجات التمويل بنحو ١٨٤٤٧ مليون دولار.

والاحتراب الداخلي هجر على مدى ١٦ سنة من القتال اكثر من ٨٠٠ الف لبناني، اي ما يقارب ثلث السكان اللبنانيين المقيمين، في الوقت الذي ادت ظاهرة النزوح من القرى، نتيجة التقاتل والتناحر الداخلي والاعتداءات الاسرائيلية، الى تضخم المدن بشكل كبير ليتشكل حول العاصمة بيروت ما يعرف «بحزام البؤس».

كما تراجع مؤشر الناتج المحلي الاجمالي مع الاحتراب الى ما دون ٥٠٪ مما كان عليه قبل الحرب (٤٦٪)، في الوقت الذي استمر خلاله تراجع السوق اللبناني عن سد الحاجات الداخلية وتزايد الاعتماد على الاستيراد لسد حاجات السوق.

وتراوح العجز في ميزان المدفوعات بين ١٠٣ ملايين دولار سنة ١٩٨٦ على سبيل المثال و١٢٨٤ مليون دولار سنة ١٩٨٤. كما شهدت تلك الفترة تضخماً شديداً اثر على مستويات الدخل وتكاليف المعيشة، حيث وصل مؤشر الحد الادنى للاجور سنة ١٩٩٠ الى ٣٠٪ عما كان عليه سنة ١٩٧٤.

فشل خطة الاعمار

فندت الدراسة خطة الاعمار وتاثيرها على معالجة الاختلالات الداخلية للاقتصاد اللبناني وتاثيرها على السياسات الاجتماعية وعلاقتها بآليات تدهور الطبقة الوسطى وتقويم التاثير الاجتماعي والديموغرافي لاعمار وسط بيروت.

ففي رأي واضعي الدراسة ان خطة الاعمار تبنت سياسة تحفيز الانتاج المحلي وتوفير التمويل اللازم من خلال سياسة التخصيص لتشجيع استثمارات القطاع الخاص، حيث تتوقع ان يستثمر القطاع الخاص بحلول سنة ٢٠٠٠ ما يقارب ضعفي الاموال التي توظفها الحكومة.

وتشير الدراسة بهذا الصدد الى انه بانقضاء ما يزيد عن الثلاث سنوات على تطبيق هذه السياسة لاتزال الاسعار مرتفعة جداً قياساً بالمداخيل. كما ان العناصر الاخرى المكونة للسياسة الاقتصادية والمالية لم تساعد على تحفيز الانشطة الاقتصادية، في الوقت الذي ذهبت فيه معظم مدخرات اللبنانيين إما الى التوظيف في سندات الخزينة او الى التوظيف في القطاع العقاري.

وتتهم الدراسة القطاع الخاص اللبناني بانه غير معروف ببعد النظر وشمولية الرؤية والتخطيط، بل انه معروف بالاندفاع نحو الربح السريع والمضاربة والهروب من المخاطر، فهو بالتالي لا يملك التجربة التي تؤهله لاداء دور إنمائي فعلي.

وحسب الدراسة فإن هناك تناقضات واضحة ما بين السياسات الحكومية الراهنة واحتياجات القطاعات المنتجة للسلع، مما يؤثر سلباً على مختلف القطاعات من خلال حدوث إختلالات بين القطاعات وزيادة تلك الاختلالات لصالح قطاع الخدمات وتخلف البنية المنتجة للسلع، وإعادة تشكيلها في وضعية الخضوع للقطاعات المالية الاخرى وتوجيهه وجهة تصديرية.

وتستشهد الدراسة بأن نتائج المسوحات، تشير الى ان اللبنانيين لايزالون يتجهون نحو العمل ضمن مؤسسات صغيرة ذات اشكال قانونية تقوم على الروابط الشخصية، مشيرة الى ان فرص العمل الجديدة وزيادة الناتج المحلي وتوزيعه على قاعدة واسعة من المنتجين تكمن في تحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في الوقت الذي مازالت حصة صغار المستلفين المصرفيين ضئيلة مقارنة بعدد محدود من المستفيدين.

وتشير الدراسة الى ان سياسة الاعمار تستند الى ان حجم الاقتراض الخارجي حوالي ١١,٢ مليار دورلار تشكل ٣٦٪ من اجمالي متطلبات النهوض البالغة ٣١,٢ مليار دولار، في الوقت الذي تبدو فيه هذه التوقعات مبسطة وغاية في التفاؤل.

الفشل في تمويل المشاريع

وتدافع الدراسة عن رؤيتها بقولها ان التاخير المتكرر في تنفيذ الخطة بسبب عدم القدرة على تامين موارد مالية، سيدفع بالحكومة الى تحديد اولوية تنفيذ مشاريع من دون غيرها وبالاخص تجاوز تلك المشاريع صعبة التمويل، الامر الذي سيجعل الحكومة تفقد قدرتها على تحويل التمويل للمشاريع ذات الاولوية الاجتماعية.

وتقارن الدراسة بين حصص المشاريع المختلفة، مشيرة الى ان حصة قطاع الكهرباء من القروض الخارجية تبلغ ٤١,٣٪، وحصة قطاع النقل ١٦,٢٪ والبريد والمواصلات ٦,١٪، في الوقت الذي تنال فيه المشاريع ذات الصلة بالشان الاجتماعي حصة اقل وهي تعتمد بصورة اساسية على الهبات.

وتقول الدراسة ان حصة التربية والتعليم المهني والعالي تبلغ ٤٢,٣٪ فقط من القروض وقيمتها ٥٤,٤١ مليون دولار، في حين ان الهبات التي خص بها هذا القطاع تبلغ ٨٩,١٢ مليون دولار، وتبلغ حصة قطاع الصحة من اجمالي القروض المتوفرة ٥,٧٪ اي ما مجموعه ٨٩,٧٩ مليون دولار، وتبلغ الهبات ما قيمته ٥٧,٧ مليون دولار. ولم يخصص شيء للقطاعات الاخرى مثل الشؤون الاجتماعية والبيئية والسياحية فيما خصص للزراعة والري ٥,١٪ والصناعة ١,٠٪.

وحسب الدراسة فإن الطبقة الوسطى في المجتمع اللبناني تواجه اربعة آليات اساسية تسهم في تدهور اوضاعها، وهي: تدهور المداخيل بفعل التضخم، وشيوع التعامل بالدولار، وإعادة تنظيم المجال السكني وبنية آليات قطاع التعليم وبنية الخدمات العامة والرعاية الصحية تحديداً.

تراكم التضخم

وتوضح الدراسة ان التضخم الذي تراكم من سنتي ١٩٩٢ و١٩٩٣ بلغ نحو ١٥٠٪، كما لم ينعكس التحسن الذي طرأ على سعر صرف الليرة في اسعار الاستهلاك التي بقيت مستقرة في مستويات عالية. وفي الوقت الذي كانت فيه معظم الاجور محددة بالعملة الوطنية، كانت الاسعار تحدد فعلياً بالدولار مما خلق هوة كبيرة بين الدخل بالليرة والانفاق بالدولار.

من جانب آخر تشير الدراسة الى ان القسم الاكبر من اعباء كلفة التعليم تقع على كاهل الاسرة اللبنانية حيث يتحمل القطاع الرسمي ما نسبته ٣,٥٪ من الجهد مقابل ٨٪ تتحملها الاسرة، في الوقت الذي تراجعت فيه حصة وزارة التربية من الموازنة العامة باستمرار لتصبح سنة ١٩٩٢، على سبيل المثال، ١٢,٥ بينما كانت ٢٢,١٪ سنة ١٩٧٤.

وتوضح الدراسة ان قطاع التعليم يشهد معدلات تاخر ورسوب مرتفعة تصل الى ٦٥,٣٪ في المراحل الابتدائية، و٨٠,٥٪ في المرحلة المتوسطة، و٨٢,٥٪ في المرحلة الثانوية، الامر الذي يعكس اختلالات واضحة في هذا القطاع.

من جانب آخر توضح الدراسة ان كلفة الرعاية الصحية في إزدياد مستمر، كما ان حصة القطاع الخاص فيه هي المهيمنة، وعلى الرغم من ان خطة اعادة الاعمار تتضمن إعادة تجهيز القطاع الصحي في المدى المتوسط، فهي لا تعالج الاختلالات القائمة بل تعزز دور القطاع الخاص الامر الذي يسبب تزايد حصة الاسرة في الانفاق على الرعاية الصحية.

مسكنات سعودية للعلة الحريرية

الأمير سلمان يحرّك السيرك اللبناني!

تحليل سياسي:

❏ كانت الزيارة التي قام بها أمير الرياض سلمان بن عبد العزيز، الى بيروت بعد غياب ربع قرن تقريباً، محط أنظار الأوساط اللبنانية جميعها، نظراً الى ما يتمتع به الأمير سلمان من سمعة عالية بين اللبنانيين، خصوصاً أنه يُظهر عناية ملحوظة باللبنانيين المقيمين في عاصمته ويبلغ عددهم نحو ٥٠ ألف شخص.

وقد جاءت زيارة الامير سلمان في الوقت المناسب بالنسبة الى رفيق الحريري، رئيس الحكومة اللبنانية، الذي بدأ برنامجه الاقتصادي يتعثر فضربه الركود وشحت الاموال المتاحة له.

وقد اعطت زيارة الامير سلمان، بعد شهرين من زيارة ولي العهد الامير عبد الله، انطباعاً يحتاج إليه رئيس الحكومة، وهو أيضاً من التابعية السعودية، بأن الامور في لبنان تسير على ما يرام وأن المملكة السعودية سوف تبقى متعهدة لمتطلبات بقاء رجلها في الحكم اللبناني.

الشراكة السعودية ـ السورية

ومثله مثل أخيه غير الشقيق، الامير عبد الله بن عبد العزيز، حطّ امير الرياض في دمشق قبل قدومه الى بيروت، تأكيداً على ان طريق بيروت يمر دائماً عبر دمشق. وهذا في الواقع العملي ترجمة حرفية لإتفاق الطائف الذي تم في سنة ١٩٨٩ مكرساً الشراكة السورية ـ السعودية في لبنان. او كما قال أحد السياسيين اللبنانيين المخضرمين، إن لبنان الآن هو عبارة عن شجرة جذرها وجذعها في سوريا واغصانها وثمارها في المملكة العربية السعودية!

وفي رأي الاوساط السياسية اللبنانية، ان هذه الشراكة مؤاتية لسوريا في الوقت الحاضر، لأنها لا تستطيع وحدها، تحمل أعباء امكانية تردي الوضع الاقتصادي والاجتماعي في لبنان، وبالتالي فإن الدعم السعودي، او على الأقل مظاهر هذا الدعم كما تبين من زيارتي عبد الله وسلمان، تسهم في إحداث الإنفراج المطلوب لوقف التدهور، واظهار الانتعاش اللبناني على أنه حقيقة واقعة.

ثم إن سوريا، على ما يبدو، حريصة على أن تكون علاقاتها مع السعودية متينة بسبب الأوضاع الاقليمية، وبسبب الضغوط الدولية لتشديد العزلة عليها، كما أشارت «الميزان» الى ذلك في عددها الماضي، باعتبار أن الحاجة السورية الى الدعم السعودي في الوقت الحاضر هي أهم العوامل في قوة وضع حكومة الحريري، على الرغم من أسباب ضعفها الداخلية.

تحفظات الهراوي

والمسؤول اللبناني الوحيد الذي أبدى بعض التحفظ مشفوعاً بالاعذار، هو رئيس الجمهورية الياس الهراوي الذي اشار بصورة غير مباشرة في خطاب استقباله لأمير الرياض بأن الدعم السعودي المادي للبنان لم يكن بالقدر اللازم او المطلوب مبرراً ذلك بالاعباء الكبيرة التي تحملتها المملكة السعودية في حرب الخليج التي أدت الى ضائقة مالية في السعودية ذاتها. لكن رئيس الجمهورية مع ذلك شكر السعودية لما تقدمه للبنان من دعم معنوي، وكأنه يقول للأمير سلمان: يكفي أنكم اعطيتمونا رفيق الحريري، فلقد «كفى الحريري ووفى»!

وما كان رئيس الجمهورية ليفتح سيرة تكاليف حرب الخليج الباهظة في خطابه، كما يقول بعض السياسيين اللبنانيين، لولا وجود شعور عام بأن لبنان لم ينل حقه اللازم من المساعدات العربية، على الأقل تلك الموعودة منها ولم تنفذ.

لكن بعض شيوخ الكويت من ذوي الخبرة في لبنان واللبنانيين، يقولون إنه من الأسهل والأرخص أن تعطي مبالغ صغيرة لبعض السياسيين والصحافيين اللبنانيين شخصياً، من أن تعطي مساعدات كبيرة للدولة اللبنانية. ويضيفون أن هؤلاء يفضلون ذلك حسب التجربة الكويتية!

لبناني أكثر من اللبنانيين

وكالعادة، بالغت الأوساط اللبنانية مبالغة ملحوظة في تكريم الامير سلمان والإشادة به، خصوصاً في الأوساط الصحافية والإعلامية التي تعتبر مثل هذه الزيارة مناسبة مدرارة تستحق هذا «الإنفحاط» و«التغريد».

وقد ضحك الأمير سلمان كثيراً عندما قالوا له وأعادوا وكرروا بأنه لبناني اكثر من اللبنانيين وصحافي اكثر من الصحافيين.

وبذكائه المعهود، فهم الامير سلمان ان القائلين بذلك أرادوا ان يقولوا له في الحقيقة أنهم سعوديون اكثر من السعوديين، وأن إعلامهم امتداد للاعلام السعودي المنتشر في كل مكان، خصوصاً في لبنان بعد حلول الحريري او حتى قبل ذلك، عندما راح الحريري يفرش الطريق تمهيداً «لإستيلائه» على الحكم.

وبزيارة الامير سلمان إتسع السيرك اللبناني الى كامل مداه، فلم يقتصر على الوسط السياسي، كما كان الحال في زيارة الامير عبد الله، بل شمل الأوساط الصحافية والإعلامية والثقافية والدينية. بل إن بعض مظاهر الاحتفاء بأمير الرياض تحولت الى ما يشبه «مسرح الساعة العاشرة»، المعروف في الستينات والسبعينات في لبنان، خصوصاً في مأدبة «برج الحمام» في برمانا التي أقامها السفير السعودي أحمد الكحيمي، وخطب فيها المفكر العروبي منح الصلح، وتناول الامير في احاديثه خلالها الشعر الشعبي والمقارنة بين الزجل اللبناني والشعر النبطي الخليجي.

الأمير والصحافة

ولم يكن امراً غير متوقع ان يتزاحم الصحافيون اللبنانيون، كبارهم وصغارهم، على الاحتفاء بأمير الرياض. وقد كانوا في استقباله جميعاً من غسان تويني، صاحب «النهار»، وهو مستجد في الحوزة السعودية، الى نقيب الصحافة محمد بعلبكي، المتمرس في «تدبيج» العلاقات العامة، الى نقيب المحررين ملحم كرم المتعدد المطبوعات واللغات والمتجذّر في التعاطي الخليجي، الى وليد عوض، صاحب «الافكار» الخالية من الأفكار سوى النابعة من الرياض.

والمعروف أن الامير سلمان غاو للصحافة ومحب للصحافيين. فهو بالاضافة الى انه يملك مؤسسة صحافية كبيرة في لندن، يستسيغ صحبة بعض الصحافيين ويتخذ من بعضهم ندماء، لإتقانهم فن النكات والمداعبات الهادفة الى استرضاء الأمير وإستدراره بمنادمتهم له.

وإذا قيل عن أمير الرياض انه صحافي اكثر من الصحافيين فإن ذلك على ما فيه من التملق، يلامس جانباً من الحقيقة لأنه يدرك أهمية الإعلام في السياسة والتوجيه وتزيين الأشياء، خصوصاً إذا كانت تشوبها الشوائب.

ويبدو أن جانباً من المبالغة في التكريم المشترك بين الأمير سلمان والصحافة اللبنانية، يرمي الى إظهار تبرم الأمير من الصحافة المصرية التي دأبت في الأونة الاخيرة على الطعن والتجريح بالسعودية والسعوديين، مما يعيد الى الذاكرة تلك الحملات الجارحة في الحقبة الناصري. غير أن انحياز الامير سلمان الى الصحافة اللبنانية، وعلاقاته المختلفة مع الصحافيين اللبنانيين، أقدم زمناً من التعاطي السعودي المستجد مع الصحافة المصرية.

فهو على الأقل لن يجد في لبنان، خصوصاً في ظل الحريري والشراكة السورية ـ السعودية، من يقود الصحف التي يملكها الى المحكمة!

تبويس اللحى

ولعل من أبرز المهام التي قام بها الامير سلمان في بيروت، رعايته لبعض المصالحات السياسية التي أزالت بعض الألغام والاشواك في طريق الحريري، منها مصالحة نقيب المحررين ملحم كرم مع الرئيس رفيق الحريري، بعد الحملة الشعواء التي شنها صاحب «الحوادث» على رئيس الحكومة، (وكانت «الميزان» قد نشرت قبل شهرين نص المقال الذي كتبه ملحم كرم في التنديد بالحريري وبسياساته وفساد حكمه)، وهذه المصالحة بالذات مؤاتية للفريقين المحسوبين كلاهما على الصف السعودي.

فقد أزال الحريري بهذه المصالحة صوتاً معارضاً بصخب، ونال نقيب المحررين جزاءه ما تقدم منه وما تأخر! ثم إن في «حوادث» ملحم كرم باباً سعودياً ثابتاً في كل عدد، يحتل عادة الصفحة ١٢، ويتضمن نشاطات واجتماعات وتوجيهات الملك فهد وبقية الأمراء.

والمصالحة الثانية المهمة التي جرت برعاية الامير سلمان، هي التي تمت بين غسان تويني والرئيس السابق عمر كرامي من جهة وبين عمر كرامي ورفيق الحريري من جهة ثانية. وبذلك بات الحريري بغير خصوم جديين في الوسط السياسي السني، وفي الوسط الصحافي المسيحي خصوصا، ولاسيما أنه سبق لعمر كرامي ان وصف الحريري بأنه جاء الى لبنان لتنفيذ «مشروع أسرائيلي»!

وقد حظي عمر كرامي بإلتفاتة خاصة من الامير سلمان، الامر الذي أعطى انطباعاً باهتمام الأمير بتوحيد الصف السني اللبناني وتأكيد الرعاية السعودية له. ومن المصادفات التي تذكر في هذا الخصوص أنه في وقت ضم عمر كرامي تحت الجناح السعودي جرى اقتحام اذاعة وتلفيزيون امير التوحيد سعيد شعبان في طرابلس بعنف ملحوظ مما أسكت صوتاً نشازاً في التنديد بالسعودية وسياساتها.

مسرح الإستعراض

لقد غطت زيارة الامير سلمان الى بيروت على الزيارة السابقة لأخيه ولي العهد. ومع ان الاوساط الرسمية اللبنانية، احتفت بالأمير عبد الله، وانزله الحريري في قصره حيث نام في سريره، بينما الامير سلمان نزل في «فندق فاندوم»، فإن الأوساط اللبنانية أظهرت من خلال الصحافة و الأعلام ترحيباً لزيارة الامير سلمان. وفي الوسط الصحافي اللبناني من يقول ان من أسباب ذلك تمسك الأمير عبد الله بالرسميات وعدم ولعه بالصحافة والصحافيين. ولولا بعض العلاقات والصداقات الصحافية التي أقامها نائبه في الحرس الوطني عبد العزيز التويجري، لما كان الامير عبد الله يكترث بالصحافة والصحافيين او يكترث هؤلاء به. ومنهم من يغمز من قناة ولي العهد السعودي بوصفهم له أنه «بخيل»، وليس أبغض على قلوب الصحافيين خصوصاً من أن يكون الأمراء المقتدرون بخلاء!

اما في الوسط السياسي، فهناك من يقول أن بيروت قد تحولت الى مسرح استعراضي لكبار الأمراء السعوديين المرشحين للعرش على طريقة انتخاب المرشحات لعرش ملكة الجمال، وهي عملية اتقنها اللبنانيون واشتهروا بها. وتبعاً لذلك تنتظر الأوساط اللبنانية بأحر من الجمر الزيارة المرتقبة لوزير الدفاع السعودي، الامير سلطان بن عبد العزيز مروراً بدمشق... طبعاً بعد انتهاء جولته الحالية التي شملت روما ومدريد وجنوب افريقيا.

لكن تلك الأوساط تقول ان الأمير سلمان قطف في بيروت ثمار نجوميته الإعلامية، وينتظر هؤلاء المزيد من التعاطي الإعلامي للأمراء السعوديين الراغبين في تسليط الأضواء على أدوارهم حقيقية كانت أم وهمية. فالمسرح اللبناني كما يزعم هؤلاء قد انتخب الامير سلمان بأغلبية ساحقة!

لكنه ليس معروفاً عن الأمير سلطان أنه من البخلاء، ولهذا يتوقع المنتظرون لزيارته على أحر من الجمر أن يكون الاحتفاء بسلطان منافساً للاحتفاء بسلمان!

تعويم الحريري

لكن المستفيد الأكبر من استعراض الأمراء السعوديين على المسرح اللبناني هو رئيس الحكومة رفيق الحريري، الذي تعاني حكومته من أزمة اقتصادية واجتماعية كبيرة بحيث بات بحاجة الى مظاهر الدعم الخارجي والى تخميد المعارضة الداخلية.

ولعل أبرز ما نجح فيه الحريري حتى الآن هو تثبيت ركيزيته في دمشق والرياض بالاضافة الى كونه لبنانياً في السعودية وسعودياً في لبنان. وكانت «الميزان» قد شبهت في أعدادها الأولى وضع رفيق الحريري الحالي بوضع الحاج حسين العويني في الخمسينات والستينات بالقول، ان الفارق بين الحاج حسين وبين الحريري هو ان الأول كان يضحك اللبنانيين بينما الثاني يضحك عليهم. فالحريري الآن بعد الزيارة الموفقة للأمير سلمان، وعلى الرغم من الازمة الاقتصادية الخانقة في البلاد، بات نائماً على حرير.

■ العراق

عقود مع مصر قيمتها ٤٦ مليون دولار لاستيراد المنتوجات الغذائية والصناعية

بغداد تخطط في ميناء «خور الزبير» لمنطقة حرة على الخليج!

□ رشح من بغداد بالتواصل، ان الحكومة بدأت فعلاً، ما كان راج وشاع قبل أشهر، الاستعدادات الحثيثة لاقامة «منطقة حرة» في «ميناء خور الزبير» في محافظة البصرة الجنوبية. وقد اكد حميد شكر محمود، المدير العام لـ«الهيئة العامة للجمارك»، «ان وزارة المالية اصدرت قراراً جمركياً بانشاء المنطقة الحرة كاجراء استثماري عراقي وكمركز تجاري عربي ودولي لتميزها بموقعها الجغرافي على راس الخليج».

وكان الرئيس صدام حسين اصدر امراً باقامة هذه المنطقة الحرة، وهي الاولى من نوعها في العراق، خلال جلسة لمجلس الوزراء في ٢٥ أيار/مايو الماضي. وأشار شكر الى أن الهيئة العامة للجمارك والمنشأة العامة للموانىء تجريان حالياً البحوث تمهيداً لاجراء المسوحات وتخطيط المنطقة الحرة واعداد التصاميم، موضحاً انه «تم وضع مرتسمات المنطقة الحرة من طرق وساحات ومكاتب ومخازن ومراكز خدمات واتصالات واطفال ومستوصف ومحطة وقود».

والمنطقة الحرة المزمع اقامتها، على ما يقول المراقبون، ستكون مركزاً تجارياً وصناعياً للتوزيع بين اوروبا والدول العربية وآسيا وافريقيا من خلال الطرق البرية والسكك الحديد.

والمنطقة الحرة، التي لم تعرف بعد تكاليف انشائها وموعد البدء بتنفيذها، ستستقبل جميع البضائع الاجنبية عدا الممنوعات ومن دون ان تخضع الى قيود الاستيراد والتحويل الخارجي والمنع والرسوم والضرائب واجور خدمات المستثمرين.

وتوجد في منطقة الخليج عدة مناطق حرة اكبرها منطقة «جبل علي» في الامارات العربية المتحدة. وستضاهيها منطقة «السعديات» في ابو ظبي (راجع الميزان الخليجي على الصفحتين ٦ ـ ٧).

الى ذلك وقع وفد تجاري مصري عقداً رابعاً مع احدى المؤسسات العراقية بقيمة ٢,٧ مليون دولار مما رفع قيمة العقود الموقعة بين مصر والعراق في اطار اتفاق النفط مقابل الغذاء الى أكثر من ٢٢ مليون دولار.

وقال مصدر مقرب من الوفد المصري الذي تراسه عبد الستار سليمان، نائب رئيس «الشركة القابضة للصناعات الغذائية المصرية»، «ان العقد الجديد تضمن استيراد الصابون، وانه وقع بعد قليل من مقابلة اجراها الوفد مع وزير التجارة العراقي محمد مهدي صالح وبحث معه سبل تعزيز التعاون التجاري بين البلدين.

وكان وفد الشركة ذاتها قد وقع ايضاً ثلاثة عقود بقيمة ١٧ مليون دولار لبيع العراق عشرة الاف طن من الزيوت النباتية وستة الاف طن من المنظفات وخمسة الاف طن من الصابون.

كذلك وقع ممثلون عن شركة خاصة هي «الشركة المصرية الدولية لصناعات العطور والمنظفات» (بارفيكو) عقداً مع مؤسسات عراقية بقيمة ثلاثة ملايين دولار لتجهيزها باربعة الاف طن من مساحيق الغسيل.

وسبق لمصر ان وقعت مع العراق عقوداً بقيمة خمسين مليون دولار لبيعه السكر والصابون ومساحيق الغسيل في اطار اتفاق النفط مقابل الغذاء، المبرم بين العراق والامم المتحدة سنة ١٩٩٦، الذي يتيح للعراق تصدير قسم من نفطه بقيمة ملياري دولار كل ستة اشهر لشراء مواد غذائية وادوية تحت اشراف الامم المتحدة.

وكان مصدر في وزارة التجارة العراقية ذكر انه تمّ ابرام عقود جديدة مع شركات عالمية كثيرة لشراء مواد غذائية.

واضاف المصدر: «ان الوزارة ابرمت عقوداً لشراء نحو ٦٥٠ الف طن من القمح من الولايات المتحدة واستراليا وفرنسا، فضلاً عن كميات اخرى من الرز من تايلندا وفيتنام والصين.

وكان العراق ابرم في المرحلة الاولى عقوداً مع اربع شركات اميركية بقيمة ٧٠ مليون دولار لشراء ١٠٠ الف طن قمح.

وأفاد المصدر الرسمي ذاته، ان هناك مائة عقد عراقي اخرى لم تحصل بعد على موافقة لجنة العقوبات التابعة لمجلس الامن، معرباً عن امله ان تتم الموافقة عليها سريعاً.

ومعلوم ان لجنة العقوبات هي الجهة المكلفة تنفيذ تفاهم «النفط مقابل الغذاء» ويتعين الحصول على مصادقتها على العقود العراقية لكي تدخل حيز التطبيق العملي.

وكشف المصدر ان وزارة التجارة ابرمت اخيراً عقوداً مع دولة الامارات لشراء كميات كبيرة من السكر خلال المرحلة الثانية من تفاهم «النفط مقابل الغذاء».

وقال: «ان الامارات ستكون المركز التجاري الوسيط والكبير للعراق بعد رفع الحظر عنه». (راجع الميزان الخليجي على الصفحتين ٦ ـ ٧)

وما يجدر ذكره، ان ا لامارات التي لا تقيم علاقات ديبلوماسية مع بغداد كانت ارسلت في العامين الاخيرين كميات كبيرة من المساعدات الى العراق بهدف التخفيف من معاناة شعبه بسبب استمرار الحصار.

■ العراق/الامم المتحدة

طلبات بـ ٨٢ مليار دولار أمام هيئة التعويضات

مطالبات الشركات تقر السنة المقبلة وليس كل من طلب سيأخذ

□ بعدما قامت «هيئة تعويضات خسائر غزو الكويت»، التابعة للامم المتحدة، برصد ما يقرب من ٦ مليارات دولار لتعويض الافراد، تتراكم في مكاتب الهيئة في مبنى الامم المتحدة في جنيف حوالي ستة الاف طلب من طلبات التعويض التي تقدمت بها شركات من انحاء العالم عن خسائر العمل العسكري العراقي وما دار بعده في الخليج.

وقدرت تقارير اميركية ان تصل قيمة التعويضات التي تطالب بها هذه الشركات الى حوالى ٨٢ مليار دولار. الا ان جريدة «وول ستريت جورنال» نسبت الى مصادر قريبة من «هيئة التعويضات» في الامم المتحدة تقديرها ان تفوق هذه التعويضات، عندما ستضاف إليها مطالبات الدول الى ١٣٠ مليار دولار.

وتقدر مطالبات تعويض الكويت وشركاتها وحدها بمائة مليار دولار. وكانت الهيئة قد دفعت لشركة النفط الكويتية تعويضات قدرها ٦١٠ ملايين دولار لتغطية تكاليف اطفاء نيران الحرائق التي اشتعلت في ابار النفط بعد خروج الجيش العراقي منكسراً. وبالتاكيد فان مطالبات الكويت هي الاكبر، لانها الدولة التي حدث على ارضها الغزو ثم تصفيته. وعلى الرغم من تراكم الطلبات المتدفقة من انحاء العالم فان الهيئة لم تدفع بعد ومن غير المتوقع أن تتسلم الشركات اي دولار قبل سنة ١٩٩٨. وبعد تعويض الشركات تتجه الهيئة في جنيف لدراسة طلبات تعويض الحكومات المقدرة بنحو ١٢٠ مليار دولار.

ويشير تقرير هيئة التعويضات الى معضلتين تعترضان تنفيذ التعويض:

● الاولى، قدرة صناعة النفط العراقية على جمع مداخيل كافية لتغطية هذه المبالغ.

● الثانية، كيفية السرعة التي يبت بها فريق المحامين والمحاسبين في الامم المتحدة في طلبات هذه الشركات للتاكد من صحة وسلامة المبالغ المطالب بها.

وتتراوح الشركات المطالبة من شركات النفط والفنادق العالمية الكبرى مثل «تكساكو» و«شيراتون» الى مطاعم صغيرة في الكويت تعرضت للدمار الكامل ايام الدخول العسكري العراقي.

وبحساب صفقة النفط مقابل الغذاء التي اجيزت نهاية سنة ١٩٩٦، فان العراق يصدر نفطاً بقيمة ٤ مليارات دولار في السنة. واذا اخذنا نسبة ٣٠٪ من المبيعات المنصوص عليها ومخصصة للتعويضات (حوالي ١,٣ مليار دولار) فان هذا يساوي جزءاً بسيطاً من التعويضات. وحتى اذا عاد العراق مستقبلاً الى الانتاج بطاقته القصوى، فان دخله من النفط لن يتجاوز ٢٠ مليار دولار في السنة. وبالتالي، فهنالك صعوبة حقيقية في ايفاء العراق بالتعويضات حتى لعقود عديدة مقبلة.

وهيئة التعويضات التابعة للامم المتحدة هيئة انشت في اعقاب حرب تحرير الكويت، وحتى الان نفذت تعويضات الافراد الذين تعرضوا لاضرار اثناء الغزو ولكنها مهمة صغيرة مقارنة بمهمة فرز الطلبات التي تتقدم بها الشركات والدول، مما يضع الهيئة تحت ضغط كبير لاكمال مهمتها. فتلك هي المرة الاولى التي تتسنم فيها الامم المتحدة مهمة استرجاع خسائر موجودات وارباح للشركات.

وتشير اغلب التعويضات الى ان الشركات خسرت هذه المبالغ في اللحظات التي دخل فيها الجيش العراقي الكويت او في الاشهر التي تلت الغزو. وعلى الرغم من ان الشركات العالمية تؤمن على اعمالها وعقودها، الا ان التأمين لا يشمل في كثير من الاحيان مخاطر الحرب. وتصدرت الشركات الكويتية قائمة التعويضات المقدمة، حيث قدرت قيمتها بـ ٤٠ مليار دولار، وجاءت بعدها في الترتيب الشركات اليابانية، حيث تقدمت ٥٥ شركة بتعويضات قدرت قيمتها بـ ٦,٩ مليار دولار، ثم الشركات السعودية التي احتلت المرتبة الثالثة، حيث تقدمت ٢٢٥ شركة بتعويضات بلغت قيمتها ٦,٥ مليار دولار، ثم الشركات الالمانية التي قدرت تعويضاتها بـ ٧,٥ مليار دولار.

ويقول مراقبون ان هنالك صعوبات ضخمة تعترض هيئة التعويضات في جنيف كما ان هنالك محاذير قانونية في فرز الطلبات وتحديد شرعية المبالغ المطلوبة في ظل ضياع مستندات وحسابات معقدة لتقويم الارباح والموجودات. اضافة الى المخاوف الواسعة داخل العراق وخارجه من ان العقوبات المادية التي ستترتب على بغداد من جراء هذه التعويضات، على الرغم من شرعيتها، ربما تاخذ اجيالاً حتى يتمكن العراق من تسديدها.

وعلى صعيد تقدير الحسابات والمبالغ، يشير مراقبون الى ان الشركات العالمية ستواجه مجموعة مفاجآت مع بدء الفرز واقرار شرعية الطلبات لان هنالك العديد من الطلبات ربما تسقط بفعل عدم اكتمال المستندات او عدم شرعيتها. ولا يستبعد ان تكون التعويضات التي تقرها الهيئة جزءاً ضئيلاً من المبلغ الكلي الذي تطالب به الشركات.

ويشير مسؤول كبير في هيئة التعويضات الى هذه المفاجآت بقوله، ان اية شركة تحركت لتنفيذ اعمال ابان بدء التحرشات ونذر الحرب، من الواضح انها تبحث عن اعلى ربح، وبالتالي وضعت هذه المخاطر في حساب السعر، اضافة الى ان العديد من هذه الشركات اطفأت هذه الخسائر منذ زمن طويل ولا يعتمد بقاؤها على التعويضات.

فمهمة الهيئة الآن هي الاخذ بأقصر الطرق، لان الامر قد يأخذ عقوداً لفحص كل طلب بتدقيق شديد.

وقدر مسؤولون آخرون في الهيئة عدد الشركات المتوقع ان تحصل على اقرار لشرعية طلباتها، وبالتالي التعويض، باقل من ٥٠٪ من عدد الشركات المتقدمة حالياً.

واضافة الى حتمية البطء في عمل الهيئة، هنالك اسئلة معقدة حول كيفية دفع التعويضات. وعلى الرغم من ان الاموال يجب ان تأتي من النفط العراقي، الا ان الدخل النفطي من صفقات «النفط مقابل الغذاء» ضعيف، ثم ان الصناعة النفطية العراقية بحاجة الى اعادة بناء حتى تستطيع الايفاء بعائدات يمكن الاقتطاع منها لتسديد اصحاب التعويضات.

وتنص اتفاقية استسلام العراق، التي وقعت بعد سبعة اشهر من غزو الكويت، على ان يخصص جزء من عائدات النفط لتعويض خسائر الشركات والافراد التي تقرها هيئة التعويضات.

ومن بين الشركات، تطالب سلسلة فنادق «شيراتون» بتعويض قدره ٢٥ مليون دولار عن الاضرار التي اصابت فنادقها الثلاثة في الكويت والعراق.

■ إسرائيل

خطط التصحيح الاقتصادي تتعثر

احتجاجات واضرابات وتهديدات من الجيش والنقابات والأحزاب

□ وجد بنيامين نتنياهو نفسه في الأونة الاخيرة، في حومة معركة يخوضها على جبهات ثلاث: النقابات، والجيش، والاحزاب الدينية التي تنتقد وتحتج على التصحيح الاقتصادي الذي يقترحه وعلى التخفيض الحاد في الميزانية الذي يعكف عليه.

وقد انعكس الاحتجاج الشعبي على عمليات التخصيص ومشروع فرض ضرائب على اجور التقاعد، بتوقف نحو ٧٠ الف اجير عن العمل في خواتيم الشهر الماضي في وقت هدد «اتحاد النقابات الاسرائيلية» (الهستدروت) باضراب شامل.

ويواجه نتنياهو، الذي يدعم اقتراحات التصحيح التي تقدم بها وزير ماليته يعقوب نئمان، غضب الاحزاب الدينية في الائتلاف الحكومي ووزارة الدفاع والجيش التي ترفض كلها خفض ميزانيتها.

وتواجهت وزارة المالية مع الاحزاب الدينية التي تسيطر على اكثر من ثلث النواب في الائتلاف الحكومي عبر اقتراحها نقل صلاحيات وزارة الاوقاف الى ادارات اخرى، ولا سيما في ما يختص بالاشراف على المدارس الدينية اليهودية في محاولة للادخار.

وهدد وزراء عدة ينتمون الى احزاب دينية، ممن يصرون على الاستمرار في الاشراف بحرية على اموال الدولة، بترك الحكومة اذا لم تتراجع الخزينة عن مشروعها.

وهدد وزير الدفاع اسحق موردخاي، الذي يعتبر معتدلاً هو ايضاً، بالاستقالة عند ابلاغه ان وزارة المالية تنوي اقتطاع ١٤٠ مليون دولار من ميزانية الجيش في السنة المقبلة.

ويعتبر هذا المبلغ زهيداً مقارنة مع الميزانية العسكرية الاجمالية التي تصل رسمياً الى ٨,٦ مليار دولار بينها ١,٨ مليار دولار مساعدة عسكرية اميركية.

وطالب موردخاي بزيادة ميزانيته بمبلغ ٤٣٠ مليون دولار والا «فإن الجيش الاسرائيلي لن يعود قادراً على شن حرب»، بحسب رأيه.

وحذر موردخاي انه «اذا استنتجت ان خفض الميزانية سيؤثر على قدرة الدولة على الدفاع عن ذاتها فإنني لن اتردد في الرحيل».

وشن المسؤولون العسكريون حملة إعلامية في الاسابيع الاخيرة ودقوا ناقوس الخطر حول جهوزية الجيش. لكن خبراء الاقتصاد يعتبرون ان الرواتب والامتيازات المالية التي تقدم الى الضباط الكبار الكثيرين تشكل عبئاً على ميزانية الدفاع.

ويواجه نتنياهو ونئمان، وضعا حرجا يتهدد مصير الحكومة. وكان الاضراب طاول مرفأي حيفا واشدود الرئيسيين في البلاد، وشبكة سكك الحديد، ومصانع النسيج، وقطاعات اخرى وفق ما افاد مسؤولون نقابيون.

وبدأ موظفو ادارة الضرائب حركة الاحتجاج هذه برفضهم الرد على الاتصالات الهاتفية واستقبال الناس. وأكد «الهستدروت» ان حركة الاضراب ستكثف ما لم تتراجع الحكومة عن مشروعها جباية ضرائب على اجور التقاعد، ويمكن ان تصل الى اضراب شامل يشل البلاد الى ان تعيد الحكومة النظر في اجراءاتها وفي برنامج التصحيح الاقتصادي رمة. ويأتي هذا الاستياء في الوقت الذي شهد النمو الاقتصادي الاسرائيلي تراجعاً منذ وصول نتنياهو الى السلطة في ايار/ مايو ١٩٩٦ وارتفعت نسبة البطالة بمعدل الثلث.

سوريا — الرئيس الأسد أصدره بمرسوم تشريعي

دفع متأخرات «البنك الدولي» وإصدار فئات نقدية جديدة بقيمة ٢٠٠ و١٠٠٠ ليرة

❐ أصدر الرئيس حافظ الاسد مرسوماً تشريعياً صدق بموجبه على مذكرة تفاهم وقعتها دمشق في الآونة الاخيرة مع «البنك الدولي» لتسوية متأخراتها للبنك والبالغة ٥٢٦,٤ مليون دولار.

كما اصدر الرئيس الاسد مرسوماً آخر اضاف بموجبه اعتماداً قدره عشرة مليارات و٢٠٠ مليون ليرة سورية (حوالي ٢٦٦ مليون دولار)، الى اعتمادات وزارة المالية للدين العام الخاص بالديون والالتزامات الواجبة الاداء من الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٩٧.

واشار المرسوم الى ان الاعتماد المضاف سيسدد باضافة المبلغ ذاته، وهو ١٠,٢ مليار ليرة سورية، الى تقديرات الايرادات المأخوذة من الاحتياطي من جدول تقديرات الموازنة العامة للدولة.

وكانت مصادر اقتصادية اشادت بحل مسألة الديون المتأخرة المستحقة لـ «البنك الدولي»، مشيرة الى ان هذا الاتفاق يعكس متانة الاقتصاد السوري ويعطي المزيد من الثقة بالتعامل المالي مع دمشق.

وكان وفد من «البنك الدولي» برئاسة كمال درويش، الذي يشغل منصب نائب رئيس البنك للشرق الاوسط وشمال افريقيا، اجرى محادثات مع وزير المالية محمد خالد المهايني في دمشق في خواتيم الشهر الماضي تمخضت عن التوصل الى توقيع مذكرة التفاهم حول تسوية متأخرات الديون.

واشارت المذكرة، وقتها، الى ان الاتفاق تم «انطلاقاً من الرغبة المتبادلة في تسوية هذه المتأخرات واستئناف العلاقات الطبيعية بين الفريقين».

واوضحت المذكرة ان متأخرات دمشق المقدرة تجاه «البنك الدولي للانشاء والتعمير» و«هيئة التنمية الدولية» حتى الاول من شهر تموز/ يوليو ١٩٩٧ تعادل مبلغ ٥٢٦,٤ مليون دولار منها ٢٦٩,٥ مليون دولار تمثل متأخرات رأس المال و٢٥٦,٩ مليون دولار تمثل فوائد المتأخرات.

ووفقاً للاتفاق تسدد الحكومة السورية في الاول من تموز/ يوليو ١٩٩٧ متأخرات رأس المال دفعة واحدة اذا كانت هذه الدفعة اقل من القيمة الفعلية لمتأخرات رأس المال.

كما ستدفع الحكومة متأخرات الفائدة الفعلية المتراكمة بتاريخ الاول من ايلول/ سبتمبر خدمة الدين الجديدة التي ستستحق ابتداء من تشرين الاول/ اكتوبر، وذلك خلال خمس سنوات بدفعات شهرية بمعدل ٦,١ مليون دولار شهرياً.

على صعيد آخر، قال حاكم المصرف المركزي محمد بشار كبارة، ان الحكومة ستضع قريباً قيد التداول فئات نقدية بقيمة ٢٠٠ ليرة و١٠٠٠ ليرة سورية.

وتعد الفئة النقدية بقيمة ٥٠٠ ليرة حالياً اعلى الفئات النقدية قيمة وتليها الورقة من فئة ١٠٠ ليرة، ووضعت الحكومة خلال سنتي ١٩٩٦ و١٩٩٧ قطعاً معدنية بقيمة ٢٥ ليرة وعشر ليرات وخمس ليرات وليرتين قيد التداول في الاسواق.

وكانت الجهات المالية المختصة اصدرت ايضاً على مدى سنتي ١٩٩٦ و١٩٩٧ تسعة قرارات تتعلق بتبسيط وتوحيد اسعار الصرف، وسمحت كذلك للمواطنين بفتح حسابات بالعملات الاجنبية داخل البلاد.

وكان محمد بشارة كبارة قال: «ان الحكومة ومصرف سوريا المركزي يدركان جيداً اهمية توحيد اسعار الصرف، وان ذلك يتم تدريجياً بشكل لا يترك انعكاسات سلبية على المستهلك بالدرجة الاولى».

واضاف: «ان الحكومة تحرص على عدم تسمية الاجراءات المتعلقة بتوحيد اسعار الصرف (تخفيضاً) في قيمة الليرة وقد طلبت من الجهات المصرفية العالمية التفريق بين تخفيض قيمة العملة السورية وتعديل اسعار الصرف الذي يجري حالياً كي لا تكون هناك اية تفسيرات اقتصادية غير دقيقة حول الاجراءات المتعلقة بذلك». واصدر المصرف المركزي السوري في تموز/ يوليو الماضي، قراراً بتعديل سعر صرف الليرة مقابل العملات الاجنبية في اطار خطط الدولة لتوحيد اسعار صرف الليرة.

وتم على اساس القرار تعديل سعر الصرف المعتمد لاسعار البلدان المجاورة من ٤٣,٥ ليرة للدولار الى ٤٥ ليرة للدولار شراء، ومن ٤٤ ليرة للدولار مبيعاً الى ٤٥,٥ ليرة للدولار، على ان يطبق السعر الجديد اعتباراً من تاريخ ١٥ تموز/ يوليو سنة ١٩٩٧.

وسعر صرف البلدان المجاورة هو احد الاسعار المتعددة التي تستخدم حالياً في التعاملات المالية ويغطي ما يزيد على ٧٥٪ من هذه التعاملات.

وتشمل اسعار الصرف السعر الرسمي الذي يبلغ ١١,٢ ليرة للدولار، الذي ينحصر تطبيقه في بعض التعاملات الحكومية.

على صعيد آخر، اوضحت احصائية رسمية ان عدد المشاريع الاستثمارية بلغ منذ صدور قانون الاستثمار في سنة ١٩٩١ وحتى الآن ١٤٤٣ مشروعاً كلفتها الاستثمارية ٤٠٠ مليار و١٨ مليون ليرة اي حوالي ٩,٥ مليار دولار، مشيرة الى ان هذه المشاريع قد وفرت حوالي ٩٨ الفاً و٨٠ فرصة عمل. وبينت الاحصائية ان القطاع الصناعي اختص من هذه المشاريع بـ ٦٥٨ مشروعاً كلفتها الاستثمارية ٣٢٥ ملياراً و٤٣٧ مليون ليرة. واختص القطاع الزراعي بـ ٥٢ مشروعاً كلفتها الاستثمارية ٢٢ ملياراً و١٩٢ مليون ليرة، واختص النقل بـ ٧٣٨ مشروعاً كلفتها الاستثمارية ٥٢ ملياراً و١٢٢ مليون ليرة، اضافة الى قطاعات وانشطة اخرى بتكلفة استثمارية بلغت ١٠٨ ملايين ليرة.

وذكرت الاحصائية ان ١٢ مشروعاً من مشاريع القطاع الصناعي كانت في مجالات تصنيع المواد الغذائية، و٢٣٦ مشروعاً في مجال الصناعات النسيجية، و٩١ مشروعاً في مجال الصناعات الكيماوية، و٨٣ مشروعاً في مجال الصناعات المعدنية المصنعة، و٨١ مشروعاً في مجال الصناعات غير المعدنية ومواد البناء، و٥٧ مشروعاً في مجال الصناعات المعدنية الاساسية، و٤٨ مشروعاً في مجال الصناعات الصحية والادوية، و٣٠ مشروعاً في مجال الصناعات الورقية والطباعة، و١٩ مشروعاً في مجال الصناعات الخشبية و٧ مشاريع في مجال الخدمات السياحية والسينمائية، و٤٥ مشاريع في صناعات مختلفة. وشملت مشاريع القطاع الزراعي ٣٨ مشروعاً في مجال الانتاج الزراعي و٩ مشاريع في مجال الري وحفر الآبار والخدمات الزراعية، و١٥ مشروعاً في مجال تربية الماشية.

وشملت مشاريع قطاع النقل البري ٧٢٦ مشروعاً، والنقل البحري مشروعين، اضافة الى مشاريع اخرى في مجالات الطاقة والكهرباء والمناجم.

الأردن يسير القهقرى!

نشرت جريدة «هيرالد تريبيون» الدولية مقالاً بعنوان «الأردن يسير القهقرى» للبروفيسور فيليب روبنز، المحاضر عن شؤون السياسة في الشرق الاوسط في «جامعة اوكسفورد» البريطانية، والمنتسب الى كلية سانت انطوني، بمناسبة اعداده كتاباً عن تاريخ الاردن في ما يلي نصه:

❐ من المفروض ان يكون إعلان الاردن عن اجراء الانتخابات البرلمانية يوم ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر المقبل، مدعاة للابتهاج. فالمملكة الاردنية منذ سنة ١٩٨٩ قادت العالم العربي في مجال الاصلاح السياسي، لكن أعداداً متزايدة من الاردنيين، باتوا يشعرون ان العملية الديموقراطية في حالتها الراهنة لم تعد تساوي شيئاً.

وتكمن وراء هذه الحالة المرضية المخاوف من انعدام المشاورات في اتخاذ القرارات وغياب الدعم الشعبي للاستراتيجيات الرئيسية، وفي مقدمها تطبيع العلاقات مع اسرائيل.

إن الانتخابات العامة المقبلة يفترض فيها أن تكون «مظهرية». فهي الانتخابات الثالثة التي تجري منذ أن ادخل الاردن انموذجه الخاص في الانفتاح قبل ثماني سنوات. وكان يفترض في هذه الانتخابات الثلاث جميعها ان تكون خالية من التدخل الحكومي المباشر. وقد اتخذت خطوات كبيرة، مثل إنهاء قانون الاحكام العرفية، واطلاق سراح السجناء السياسيين، والسماح بانشاء الاحزاب السياسية، وبداية ظهور الصحافة التعددية. إلا انه في الآونة الاخيرة بدأ الاصلاح السياسي يضلّ طريقه.

وقد جرى تكييف قواعد اللعبة الانتخابية لمصلحة الدوائر الريفية القليلة السكان، مما أدى الى طفرة في التمثيل القبلي في الجمعية الوطنية وتقليص وجود الاحزاب ذات التوجهات العقائدية.

وما تمّ إقراره من تعديلات في قانون المطبوعات في شهر ايار/ مايو الماضي يبدو مصمماً لإبعاد الصحافة الاسبوعية الاكثر تحرراً. وقد جرى حتى الآن إغلاق اثنتين من هذه المطبوعات. وفي الظل بقيت عمليات اجهزة الاستخبارات والامن بغير قيود.

فالشرق الادنى مازال منطقة متقلبة ومضطربة. وهناك من يقول أنه من الافضل في اي مكان، إدخال الديموقراطية على جرعات خفيفة. وعلى الرغم من جميع الانتكاسات الاخيرة يبقى سجل الاردن الإصلاحي جيداً بالمقاييس العربية. لكن ما هو اكثر مدعاة للقلق الضرر الناجم من مثل هذه الإجراءات على الثقافة السياسية المتعلقة باحتواء جميع القوى في البلاد.

ومن الإنجازات العديدة للملك حسين، صياغة نظام عريض ومرن بما يكفي لضم نطاق واسع من الآراء السياسية ابتداء من الاسلاميين وانتهاء بالشيوعيين. وما زالت السلطة النهائية في يد القصر. لكن الجمعية الوطنية اكتسبت دورين مهمين هما، مراقبة الحكومة ودور صمام الأمان الصاخب للمعارضين المحبطين. فهذه الإحتوائية هي الآن في خطر.

وقد قررت «جبهة العمل الاسلامي»، التي تعتبر الحركة الجماهيرية الوحيدة في المملكة، مقاطعة الانتخابات في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر المقبل. وشكواها الأساسية تتعلق بالنظام الانتخابي الذي استحدث اعتباطاً قبيل انتخابات سنة ١٩٩٣ مما ادى الى خفض تمثيل الاسلاميين الى النصف. وهناك العديد من السياسيين الموالين الذين يشاركون «الجبهة الاسلامية» تبرمها، وفي اعتقاد هؤلاء ان تزايد التمثيل القبلي كان له تأثير مخمد على البرلمان، وادى بالتالي الى انحسار النقاش السياسي.

وقد اعرب أربعة من الاحزاب اليسارية والقومية عن عزمها على الانضمام الى المقاطعة، وهناك تكهنات بان العديد من الروابط المهنية النشطة في الاردن، وغيرها من تجمعات مدنية، سوف تحذو حذو هؤلاء. وتدل النذر على ان الاقبال سوف يكون خفيفاً.

إن هذه الاحزاب السياسية تسيطر الآن على ربع المقاعد فقط في البرلمان المؤلف من ثمانين عضواً، اما نشاط المعارضة السياسية فقد يأخذ منحى متزايداً في العمل خارج البرلمان، وسوف يصبح أصعب على تلك الاحزاب، بالتالي، ان تثني العناصر المتطرفة فيها عن الامتناع عن قيام بنشاط معرقل. وفي هذا المجال سوف تكون العلاقات مع اسرائيل والخطط الاقتصادية المتزمتة المدعومة من صندوق النقد الدولي عرضة للإهتزاز. ومما يسجل للحكومة من مأثرة، سعيها لفتح حوار لمعرفة ما اذا كان ممكناً إنقاذ الوضع. لكن حتى لو جرى ترتيب ما في الوقت المتبقي للانتخابات المقبلة، فإن القضايا الاوسع المثيرة للقلق سوف تبقى. ولعل الأهم من ذلك ان مقاطعة الانتخابات في الاردن سوف تفسد قضية المؤسسية السياسية، وهي الخاصية الخادعة في البحث عن الإستقرار في انحاء العالم العربي.

ومن وجهة نظر النظام، فإن ذلك سيبدو معطلاً، نظراً الى ان الملك حسين قد دأب، في التسعينات، على تبني القضية المؤسسية. ومن المستبعد ان يؤدي الإنحسار في ثقافة الاحتواء الاردنية الى زعزعة مركز الملك نفسه، ذلك ان مكانته السياسية وسلطته مازالتا قويتين. ولكي يضمن هذا الملك الجالس على العرش منذ ٤٥ سنة الا ينزل عليه حكم في التاريخ على أنه اشبه بالامبراطور فرانس جوزف، فإن عليه ان يثبت نظاماً للحكم تكون له قاعدة شعبية حقيقية.

إن نشوء التبرم والمقاطعة الانتخابية لا يسهلان مثل هذه العملية.

غزة - أريحا — لأن الحصار خانق والعرب يتجاهلون

الضائقة المالية تضغط والبطالة ترتفع والأموال تهرب!

❐ تزداد، في نظر عدد من المحللين الماليين، حدة الأزمة التي تلف غزة - اريحا نتيجة الحصار الاقتصادي والسياسي الذي تفرضه سلطات الاحتلال الاسرائيلي على الدويلة الفلسطينية وعلى الناس فيها.

فقد بلغت قيمة ما تحتجزه حكومة بنيامين نتنياهو من المستحقات المالية المتعلقة بالرسوم الجمركية والضريبة والقيمة المضافة والايرادات الاخرى ما يزيد على ١٤٣ مليون شاقل (٤٠ مليون دولار) من المفترض تحويلها الى ميزانية «السلطة الوطنية»، كما جرت عليه العادة بمعدل مرة كل اسبوع.

وقدرت الخسائر المترتبة على توقف ايرادات العمالة الفلسطينية داخل اسرائيل بما لا يقل عن ٥,١ مليون دولار يومياً اضافة الى توقف الصادرات الزراعية والمنتوجات الصناعية المختلفة. فتجميد الاموال ادى في المحصلة النهائية الى اتخاذ مجلس الوزراء الفلسطيني قراراً بوقف صرف النفقات الحكومية كافة عدا عن بند الرواتب، مما يؤكد حجم المأساة التي يعيشها الشعب المحصور في غزة - اريحا. واذا كان اجمالي الخسائر اليومية المترتبة على توقف عمل مختلف المرافق الاقتصادية يبلغ حوالى ٨ ملايين دولار يومياً، فإن مؤسسات السلطة الوطنية تعاني من بطالة مقنعة كنتيجة مباشرة لارتفاع نسبة البطالة التي بلغت حوالي ٤٨٪ في الوقت الذي لم تستقر فيه مسيرة العمل والانتاج داخل اراضي السلطة، حيث من المفترض، كي تتمكن من الخروج من الازمة المالية، ان يتم تشغيل ما لا يقل عن ١٠٠ الف عامل فلسطيني داخل «الخط الاخضر»، وكذلك لا بد من استيعاب اعداد كبيرة ممن يحملون المؤهلات في وظائف مختلفة، ومن هنا اصبح عدد الموظفين في مؤسسات السلطة يزيد عن الاحتياجات الفعلية لها.

ويوضح المراقبون أن عدد الموظفين ضمن الجهاز المدني بلغ ٣٩ الف موظف منهم ٢٠ الفاً في الضفة الغربية و١٩ الفاً في غزة. اما عدد الموظفين العسكريين العاملين ضمن قوات الامن فيبلغ ٣٨ الف جندي، وهذا العدد تمّ استيعابه بموجب الاحتياجات الامنية، وكذلك لحل ومعالجة مشاكلهم الاقتصادية. اما قيمة رواتب كلا الجهازين المدني والعسكري فتبلغ ٤٢ مليون دولار شهرياً. وهناك مشكلة اخرى هي التباين الملحوظ في معدلات رواتب موظفي السلطة وعدم الاخذ بمعايير الكفاءة العلمية في سلم الوظائف. فالذين التحقوا بصفوف «الثورة الفلسطينية» منذ الستينات واوائل السبعينات يخضعون لمقاييس معينة انطلاقاً من ان تلك الفئة ضحت بما لديها من فرص لاستكمال دراستها آنذاك من اجل تحقيق الاهداف الوطنية، وبالتالي فان تعيينهم في وظائف متقدمة هي في نظر ياسر عرفات ومن معه في المسؤولية بمثابة مكافآت على ما بذلوه طوال سنوات «النضال». على أن تلك الفئة تعد محدودة واوشكت على الوصول الى سن التقاعد عن العمل، اضافة الى انها تتمتع بقدر لا بأس به من الخبرة اللازمة احياناً اكثر من الشهادات العلمية.

ومما يضاعف من الازمة المالية الخانقة التي ترزح غزة - اريحا تحت مضاء نيرها، عدم التزام الدول المانحة بتعهداتها، فقد تعهدت تلك الدول في سنة ١٩٩٦ بدفع مليار و٣٧٥ مليون دولار ولم تلتزم حتى الوقت الراهن سوى بدفع ٥٨٠ مليون دولار منها ٢٠٠ مليون خلال الفترة الماضية من هذه السنة، لأن تلك الدول تخضع لضغوط اسرائيلية - اميركية تسعى من خلالها لتحقيق مكاسب سياسية على حساب الفلسطينيين.

وعن الموقف العربي ودوره في دعم ومساندة الشعب الفلسطيني في ظل الحصار المفروض فقد اوجزه محمد جرادة، وكيل وزارة المالية في السلطة الوطنية لسائليه: «بكل اسف لم تلتفت الدول العربية الى واقعنا المأساوي ولم تبادر حتى الآن بتقديم اي دعم مالي او مادي يسهم في معالجة مشاكلنا الاقتصادية باستثناء الموقف المصري، حيث ان الرئيس مبارك قدم مؤخراً ١٠ ملايين دولار اضافة الى بعض المساعدات التموينية الاخرى كما قدمت دولة الامارات العربية المتحدة نحو ٤ ملايين دولار وهناك وعود بتقديم بعض المساعدات من قبل بعض الدول العربية الا انها لم تصل حتى الوقت الراهن».

■ الشارقة

الشيخ محمد بن سالم القاسمي في جردة حساب

حصة الصناعة ٢٠ مليون دولار ومصانع جديد وتطوير للموانىء

❐ كشف الشيخ محمد بن سالم القاسمي، رئيس الدائرة الاقتصادية، ان القطاع الصناعي استقطب في النصف الاول من هذه السنة، استثمارات محلية واجنبية بلغ حجمها ٧١ مليون درهم (٢٠ مليون دولار)، وذلك من خلال الترخيص لمصانع جديدة بلغ عددها ٦٢ مصنعاً بما يعادل نمواً نسبته ٦٧,٦٪ في عدد المصانع الجديدة و٢٢,٦٪ في الكلفة الكلية لهذه المصانع، بالمقارنة مع النصف الاول من سنة ١٩٩٦ حيث تم الترخيص لـ ٣٧ منشأة صناعية جديدة بلغت تكاليفها ٥٧,٨ مليون درهم. وقائمة المصانع الجديدة تضمنت ثلاث منشآت لصناعة الاغذية والمشروبات بكلفة كلية مقدارها ٥,٦ مليون درهم، وست منشآت لصناعة الاحذية والسجاد والمفارش بكلفة ١١ مليون درهم، وعشر منشآت لصناعة الاخشاب والاثاث بكلفة ١١,٢ مليون درهم، وخمس منشآت لصناعة الورق والطباعة كلفتها ٣,٦ مليون درهم، وتسع منشآت لصناعة المنتوجات الكيماوية والبلاستيكية بكلفة اجمالية قدرها ١٠,٢ مليون درهم.

كما تضمنت قائمة المصانع الجديدة التي وافقت الدائرة على جدواها الاقتصادية في النصف الاول من السنة، خمس منشآت لصناعة المنتوجات التعدينية غير المعدنية بكلفة كلية بلغت ٤,٤ مليون درهم، وتسع منشآت للصناعات المعدنية الاساسية منها منشأة لغلغلة (طلاء) المعادن واخرى لتصنيع النحاسيات و«الستانلس ستيل» بكلفة كلية مقدارها تسعة ملايين درهم، وتسعة مصانع لصناعة المنتوجات المعدنية والمعدات بكلفة كلية مقدارها ١٢ مليون درهم وتشمل منشآت لصناعة الادوات المنزلية ومضخات لمياه الصرف الصحي وصناعة هياكل السيارات وفتحات التكييف المركزي ومعدن التبريد، اضافة الى ست منشآت لصناعة الذهب بكلفة كلية قدرها ثلاثة ملايين و٩٧٠ الف درهم.

واكد الشيخ محمد بن سالم القاسمي، ان نتائج تحليل الانشطة والمجالات التي ركزت عليها المصانع الجديدة في النصف الاول تعكس مدى اهتمام المستثمرين من المواطنين والوافدين بتنويع الهيكل الصناعي وتوزيع المحافظ الاستثمارية على مجالات عدة، واضعين في الاعتبار طبيعة وحجم نمو الطلب الداخلي على السلع الصناعية شتى والإمكانيات المتوافرة والقابلة للتطوير في اسواق التصدير القائمة، التي يحتمل أن تنشأ بفضل جهود الترويج التجاري المبذول من قبل المصانع وهيئة الانماء التجاري والسياحي في الامارة. واعتبر الشيخ القاسمي ان القطاع الصناعي في الامارة تابع في النصف الاول تطوره الكمي والنوعي من حيث عدد المصانع وطبيعة المنشآت الصناعية ورأس المال المستثمر فيها، مشيراً الى الجهود المبذولة لدعم البنية الهيكلية وتطوير قدرات الموانىء البحرية والجوية وانشاء دائرة التنمية الصناعية وهيئة المنطقة الحرة في «الحمرية»، والمنطقة الحرة في «مطار الشارقة الدولي»، التي أسهمت في تحقيق مناخ استثماري متطور في الامارة كان الدافع الرئيسي وراء طفرة البناء والازدهار التجاري والصناعي والمهني بمعدلات جيدة.

وتعمل الشارقة حالياً على اقامة شبكة للغاز الطبيعي لتزويد مناطقها الصناعية العديدة واحيائها السكنية بامدادات جديدة من الطاقة تكون بديلاً للكهرباء، وهي المورد الرئيسي للطاقة حالياً، وذلك لتعزيز مكانتها كأهم مركز صناعي في الامارات جاذب للصناعات ذات الاستخدام الكثيف للطاقة، بعدما نجحت الامارة في ان تكون اكبر قاعدة صناعية على مستوى دولة الامارات من خلال احتضانها ٤٠٪ من المصانع العاملة في الدولة على الرغم من انها الثالثة من حيث الإمكانيات والموارد بعد ابو ظبي ودبي.

■ الأمارات

اللمسات الأخيرة وضعت عليه وتطبيقه بات وشيكاً

قانون مكافحة غسل الأموال بين التوازن الاقتصادي والضرورات الأمنية!

❐ مع تنسُّل ايام هذا الشهر ستكون وزارة الداخلية، حسب مصادر على علم ودراية، قد انهت وضع اللمسات الاخيرة على مشروع قانون لمكافحة «غسيل الاموال». وتقول المصادر ذاتها، ان وزارة الداخلية انتظرت الملاحظات النهائية الاخيرة لمديريات الشرطة في مناطق الدولة المختلفة بحيث انها ضمنت بعضها في الصياغة النهائية للقانون الذي سيتم رفعه الى وزارة العدل ومن ثم اصداره من خلال القنوات الدستورية المعتادة.

والمأمول أن يراعي مشروع القانون الخصوصية الاقتصادية والمالية للدولة بحيث تأتي مواده محققة للتوازن بين ضرورات الانفتاح الاقتصادي الذي تتسم به دولة الامارات وضرورات مراقبة الاموال غير المشروعة وخصوصاً الناتجة عن الاتجار بالمخدرات.

والمأمول ايضاً، كما يقول المراقبون، انه بعد صدور القانون، تكون الاجهزة الامنية في وضع اقوى لمتابعة مصادر الاموال غير المشروعة. فالاجهزة الامنية تقوم حالياً بمكافحة غسيل الاموال من خلال مبادرات ودية تتعاون فيها وزارة الداخلية مع مصرف الامارات المركزي ومع البنوك المحلية.

وقد تم ايضاً اعداد مشروع قانون للرقابة على المواد الكيماوية، واستحدث جهاز خاص للرقابة على تلك المواد وعلى المؤثرات العقلية في ادارة مكافحة المخدرات.

وقد انضمت دولة الامارات اخيراً الى عضوية اللجنة الدولية للرقابة على المواد الكيماوية لتصبح الدولة العربية الوحيدة في هذه اللجنة.

وقال العميد حسن ابراهيم العيسى، مدير الامن الجنائي العام في وزارة الداخلية الاتحادية، انه كثمرة لهذه الجهود في مجال مكافحة المواد المخدرة، تم احباط محاولات كثيرة لاستيراد وتصدير واعادة تصدير كميات كبيرة من المواد الكيماوية الموضوعة تحت الرقابة. واشار الى انه تم ضبط مصنعين لانتاج حبوب «المندركس» في الدولة تقف خلفها عصابات اجرامية دولية.

وكان اجتماع مدير وادارات مكافحة المخدرات في دول مجلس التعاون قد بدأ اعماله في مطالع الشهر الماضي، واستمر ثلاثة ايام ويعد هذا الاجتماع الحادي عشر في سلسلة الاجتماعات التي يعقدها مديرو مكافحة المخدرات بدول المجلس.

وقد رأس الاجتماع المقدم ماجد ابراهيم ماجد الخليفي رئيس وفد قطر ورئيس الدورة الحالية.

وقد القى العميد العيسى كلمة الافتتاح حيث اوضح ان هذه الدورة تخرج عن المألوف في الدورات السابقة من خلال طرح ورقتي عمل من قبل خبراء متخصصين تتعلق الاولى بمراقبة المواد الكيماوية والثانية حول مكافحة غسيل الاموال. واشار في كلمته الى ان دولة الامارات بدأت باعادة النظر في استراتيجية مكافحة المخدرات لاعطائها بعداً اكثر شمولاً مع انتهاج تخطيط علمي في هذا الشأن. وعدد في هذا الصدد الانجازات التي حققتها الامارات منذ ان بدأت في تطبيق الاستراتيجية الجديدة.

وتحدث في الاجتماع ايضاً العقيد راشد سالم المهيري مدير الادارة الامنية في الامانة العامة لمجلس التعاون الذي دعا الى تعاون بين القطاعات الرسمية والشعبية لمكافحة المخدرات، كما دعا الى توحيد كافة الجهود المبذولة في هذا المجال على المستوى الاقليمي والعربي والدولي، والسعي الى السيطرة على الظاهرة والقضاء عليها في ظل تعاون ايجابي بناء اساسه النوايا الصادقة والاحساس العميق بالمشكلة والالتزام بالتعاليم الدينية والقيم الاخلاقية التي تحرم المخدرات وتدين كل من يتاجر فيها او يتعاطاها، وتعزيز التعاون والتضامن الدولي سعياً لتجنيب المجتمعات العربية سلبيات ظاهرة المخدرات وانقاذ الشباب العربي من اخطارها وتحدياتها الراهنة والمستقلية. ولا يخفى على احد ان تنامي ظاهرة المخدرات يوماً بعد يوم تطول باضرارها قطاعات واسعة من الافراد خصوصاً في صفوف الشباب.

■ دبي

بعدما علت الإحتجاجات، مسؤول في سلطة الموانىء يدافع:

التجارة مع العراق ليست انتهاكاً لقرارات الأمم المتحدة!

❐ بعدما علت أصوات بالاحتجاج مصدرها الكويت، وتلميحات غامزة من الرياض، بخرق دبي انظمة الامم المتحدة في تعاملها التجاري مع بغداد، خرج احمد ابو الهول، مدير الدائرة التجارية بالوكالة في سلطة موانىء دبي، بتصريح دافع فيه عن ممارسات الامارة التجارية، معلناً ان التجارة بين دبي وبغداد تتم بموجب قرارات وانظمة الامم المتحدة المتعلقة «بهذا الخصوص ولا تتضمن انتهاكاً او خرقاً او مخالفة لما حددته القرارات الدولية».

وكان عدد من التجار بدأوا في الاشهر الماضيات، شحن مواد غذائية ومعونات طبية الى بغداد عبر دبي، إلا ان ذلك ظل دون مستوى التبادل التجاري المتعارف عليه والسائد بين الدول حسب الاعراف والقوانين المنظمة والسارية المفعول.

والواقع، ان سفناً اربع بدأت رحلات بين موانىء دبي وميناء «ام القصر» العراقي. وتكونت اول شحنة تم نقلها الى ميناء «ام القصر» من زيوت الطعام. واعرب أبو الهول عن اعتقاده انه في الوقت الذي سينتهي الخلاف بين الامم المتحدة والعراق، فان نسبة كبيرة من تجارة تلك الدولة ستنتقل عبر موانىء امارة دبي.

ويقول المراقبون، ان الانشطة التجارية لسلطة موانىء دبي تواصل نموها وتحقيق انجازات جديدة من حيث الاداء، بحيث اصبحت الانظمة الادارية والتشغيلية انموذجاً يحتذى من قبل سلطات موانىء في دول عديدة تطلب من وقت الى آخر الاستعانة بخبرات موانىء دبي لتطوير مشاريعها الجديدة، كما تبدي الوفود الزائرة لسلطة موانىء دبي اهتمامها بالانظمة الادارية المتبعة ايضاً ومنها وفود تمثل بعض «دول الكومنولث المستقلة» (الاتحاد السوفياتي سابقاً)، والدول الخليجية ودول عديدة في افريقيا.

وكانت سلطة الموانىء استقبلت مؤخراً ضمن هذا السياق وفداً من الموانىء العراقية بهدف تلقي تدريبات ادارية وفنية، كما سيتوجه وفد من سلطة موانىء دبي قريباً الى بغداد لتقويم حالة الموانىء العراقية.

وتسهم الانشطة التجارية لسلطة موانىء دبي في دعم خطط تنويع الاقتصاد وتطوير الاعمال في دبي، منها تشجيع المستثمرين على تطوير اعمالهم عن طريق توفير الخدمات وتطوير مرافق البنية الاساسية اللازمة، خصوصاً في المنطقة الحرة في «جبل علي»، التي تقدم الكثير من الحوافز لتشجيع المستثمرين على التوسع في المجالات كافة، ومنها الصناعة على وجه التحديد. فالمشاريع التي تقام في المنطقة الحرة في «جبل علي» بمساهمة اماراتية او خليجية كاملة، تتلقى دعماً مالياً بموجب برنامج خاص، ويمكنها أن تصدر منتوجاتها من دون فرض رسوم جمركية عليها.

فسلطة المنطقة الحرة توفر تسهيلات اضافية للشركات الصناعية ذات التكنولوجيا المتقدمة، وقد اسهمت هذه الاستراتيجية في نمو صناعات قائمة وجذب مستثمرين جدد الى هذا القطاع.

اما التحديات التي ستواجه سلطة موانىء دبي في المستقبل القريب، فهي تتمثل بصورة رئيسية في المنافسة غير الصحية بين الموانىء الخليجية، التي تؤدي الى وضع يصبح معه الاستثمار في تطوير المنشآت غير مجد، الامر الذي يتطلب من سلطات الموانىء في المنطقة التزام الواقعية اذا ما ارادت ان تحافظ على مستوى عائدات معقول.

ويعود نجاح موانىء دبي الى استقطابها خطوط شحن رئيسية، فالنمو الصناعي في دبي وفي المنطقة الحرة ساعد سلطة الموانىء على استقطاب العديد من خطوط الشحن التي جلبت معها خدمات وكالات، الامر الذي يؤكد ثقتها بالمنطقة.

اما التحدي الثاني الذي يواجه سلطة موانىء دبي فهو كبر حجم السفن والتكنولوجيا المتقدمة التي اصبحت تستخدمها.

وقد نجحت سلطة موانىء دبي في مواجهة هذا التحدي من خلال الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة وتطوير البنية الاساسية لتصبح واحدة من الموانىء القليلة في المنطقة القادرة على استقبال سفن عملاقة ذات غاطس كبير والتعامل معها بمنتهى الكفاءة والسرعة.

وتستثمر موانىء دبي بكثافة في عمليات تدريب العاملين وتطوير انظمة المعلومات والبرامج المستخدمة في العمليات. فقد قامت السلطة في تطوير نظام توثيق بوالص الشحن، الذي يقلل من المعاملات الورقية ويحد من الوقوع في الاخطاء، وهي تقدم برنامج الكومبيوتر لزبائنها مجاناً لاستخدام النظام.

■ مراسلات

رسالة من يهوشع بن أبراهام الى الوليد بن طلال بن عبد العزيز

دعوة الى المساهمة في مشروع إسرائيلي لتحويل أوضاع المنطقة!

❏ أعلن العالم الاسرائيلي يهوشع يعقوب بن أبراهام خطة من أربعة برامج اساسية لتحويل وتغيير منطقة الشرق الاوسط، أطلق عليها «خطة بن ابراهام لإسرائيل ومنطقة الشرق الأوسط». وقد أقام بن أبراهام شركة عالمية وفي اسرائيل لهذه الغاية باسم «الشركة العالمية للتخطيط» International Planning Corporation (IPC) برأس مال أولي قدرة ٥٠٠ مليون دولار موزعة على ٢٠ مليون سهم قيمة السهم الواحد ٢٥ دولاراً، ويدعي بن ابراهام أن مؤسسته هذه لديها «ملكية فكرية» تقدر قيمتها بمبلغ ٥ مليارات دولار.

على غرار «خطة مارشال»

ويصف بن ابراهام خطته هذه بأنها، بالنسبة الى اسرائيل ومنطقة الشرق الاوسط، بمثابة «خطة مارشال» الخاصة باوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، ولخص تلك الخطة بقوله:

«إنها اطار جديد شامل لتحقيق تحول اسرائيل والمنطقة على الأصعدة المعرفية والمسلكية

والاقتصادية والتكنولوجية غايتها في النهاية سداد جميع الديون الاميركية والاجنبية المترتبة على دول المنطقة».

وتشمل الخطة أربعة برامج أساسية وفريدة، على حد قوله، تلبي معظم احتياجات اسرائيل الحاسمة والملحة اليوم فيما «تناضل» من أجل سلام حقيقي وثابت.

رسالة بن طلال

وقد وجه يهوشع يعقوب بن ابراهام رسالة الى الامير السعودي الوليد بن طلال بن عبد العزيز آل سعود دعاه فيها الى المساهمة في هذا المشروع الكبير، وفيما يلي نص الرسالة المذكورة:

من كبير العلماء في «شركة التخطيط الدولية» يهوشع بن ابراهام، القدس.

الى الامير بن طلال بن عبد العزيز آل سعود ، الرياض المملكة العربية السعودية.

عزيزي الامير،

يعتقد كل من رئيس وزراء اسرائيل وشركة «ميريل لينش» وصديقنا المشترك روبرت روزا، من «مؤسسة براون برانزر هاريمان»، مجتمعين، ان مساهمتك في «شركة التخطيط الدولية» سوف يساعد بالتاكيد على جعلها اهم شركة للإنماء الاقليمي. وهذه الرسالة غايتها تشجيع اهتمامك وتلقي اجابتك المبدئية او مشاركتك في الوقت المناسب.

إن شركة التخطيط الدولية تملك موجودات من الملكية الفكرية قيمتها الراهنة خمسة مليارات دولار اميركي، غير مقومة إنمائياً وتشغيلياً، حسب المقاييس الدارجة. ولما كان رئيس وزراء اسرائيل صديقاً شخصياً لي لمدة ١٤ سنة، فاننا نطلب مساهمتك في برامج الإنماء المقترحة للمنطقة من شركة التخطيط العالمية للأسباب الملخصة باقتضاب في رسالتنا الاخيرة الى رئيس وزراء بريطانيا الجديد (طوني بلير). يضاف الى ذلك أنك قد ترغب في مشاهدة العرضين البيانيين الأول والثاني للشركة بالتوازي مع قراءة رسائلنا الى السادة بنيامين نتنياهو وبيل غيتس ولو غيرستنر، والرسالتان الاخيرتان تتضمنان معلومات فريدة مهمة بالنسبة الى استثمارك الاخير في شركة «أبل» التي نستخدم منتوجاتها أستخداماً كبيراً ونضعها في رأس خططنا الاستراتيجية.

ومتى كان مناسباً نود ان نبحث معك مضمون ما تقدم بالنسبة الى العلوم والتكنولوجيا وندعوك الى زيارة اسرائيل او بدلاً من ذلك نستطيع ان نلتقي في العقبة او القاهرة او عندما نتواجد معاً في نيويورك.

والسبب الذي دعانا الى الكتابة لك بسيط وهو جواب «ميريل لينش» اخيراً في اطار المرحلة الاولى من تمويل «شركة التخطيط الدولية»، وما يعتقدون في صناعة الاستثمار مدى أهمية ومعنى مشاركتك معنا. وقد كانت اجوبتهم إيجابية مع شيء من التحفظ إزاء رغبتك في المساهمة، مع أنهم لأسباب جوهرية أقروا بأهمية مشاركتك.

وفيما يتعلق بخطة «شركة التخطيط الدولية» بالنسبة الى مسالة الإنماء والقيادة الإقليمية، كانت أجوبتهم على أعلى المستويات ان مشاركتك «تساعد بالتاكيد على عقد الصفقة بالإضافة الى بيعها الى المؤسسات وجمهور المستثمرين والعالم».

ولما كانت كل مرحلة من مراحل التنمية الثلاث للشركة يقتضي ٥٠٠ مليون دولار، فقد كان ذلك واحداً من اسباب عدة لدعوتك الى ضم معرفتك بالهندسة المالية وخبراتك الاستثمارية الينا من خلال المشاركة، لا سيما أن تصوراتك والتزامك بالسلام الاقليمي من الأمور المعروفة جيداً، كما انه يتوافق مع نظريتنا العالمية في تنظيم الوعي، كإنماء مستديم للقدرات البشرية والتكنولوجية والبرامج ذات الخصوصية الثقافية الآن في جميع الدول الاعضاء في «شركة التخطيط العالمية»، وهنا أيضاً تستطيع ان تأخذ صورة مجسمة عن الموضوع من المعروضات البيانية.

إننا نشكرك سلفاً للنظر الجدي وفي الوقت المناسب في الأمر نظراً الى اننا نعتقد أنك تفهم فهماً جوهرياً معنى وأهمية السلام الاقليمي والتنمية الاقتصادية على نطاق واسع. كذلك من وجهة التخطيط الاستراتيجي الوطني بالنسبة الى المملكة العربية السعودية، فإن الشركة تستطيع ان تسهم إسهاماً ملحوظاً من خلال العلوم الاساسية ونقل التكنولوجيا.

وهكذا، فإن هذه الرسالة التعريفية الاولى لا تحتاج الى المزيد من التفسير حول ما تنطوي عليه، أو حول سبب أهميتها بالنسبة الى مشاركتك في قيادة المنطقة مع، ومن خلال، «شركة التخطيط الدولية» فيما يتعلق ببرامجنا الجديدة.

وعندما، او اذا، تلقينا منك تأكيداً لاهتمامك، فإن رئيس الوزراء الاسرائيلي، سوف يدعوك الى المساهمة رسمياً في «شركة التخطيط العالمية»، ومعها، وهي بالكامل من شركات القطاع الخاص.

شكراً لاهتمامك ونتطلع قدماً للقاء معك لبحث وترتيب مساهمتك.

البرامج الاربعة

اما البرامج الاربعة المشار إليها في الرسالة، فهي كما يلي:

١ ـ البرنامج الاول، عنوانه: «تغيير الطريقة التي نفكر بها إفراديا».

٢ ـ البرنامج الثاني، بعنوان: «تغيير طريقة سلوكنا على الصعيد الوطني».

٣ ـ البرنامج الثالث، بعنوان: «طريقة تغيير عملنا».

٤ ـ البرنامج الرابع وعنوانه: «تغيير طريقة تنظيم مجتمعنا».

وتستند هذه البرامج الى دراسات وبحوث اعدها بن ابراهام يتعلق معظمها بما سماه «بناء اسرائيل المستقبل»، كنقطة إرتكاز لقيادة المنطقة.

ومن هذه الدراسات ايضاً بحث بعنوان: «نظرية الوعي مطبقة على اسرائيل: جسر ديني علماني». وبحث آخر بعنوان: «السنهدرين (أي مجلس احبار اليهود) وغايته اليوم». وبحث بعنوان: «اسرائيل والنظرية العالمية لتنظيم الوعي».

وله ايضاً صيغة جديدة لدمج القوة العاملة وتكاملها، وهي صيغة تبناها رئيس الوزراء الاسرائيلي نتنياهو ومستشاره للشؤون العلمية، كما تبناها رئيس الكنيست (البرلمان) والمدير العام لوزارة المالية.

■ أبوظبي

الأكبر في الخليج والأكثر تساهلاً مع المستثمرين الأجانب

«السعديات» سوق حرة برأس مال ٣ مليارات دولار



❏ انتظر محمد علي الحوسني، مدير عام «هيئة المنطقة الحرة»، الندوة التي نظمتها الهيئة، وحضرها جمع كبير من رجال المال والاعمال العرب والاجانب، ليعلن انطلاق الاكتتاب المحلي والعالمي خلال شهرين لانشاء المنطقة الحرة في «جزيرة السعديات» لتخزين السلع الاولية وتداولها.

وتقع الجزيرة قبالة العاصمة ابوظبي، وتعد اكبر مشروع لمنطقة حرة في الشرق الاوسط الى اليوم. وتحدد راس المال لشركة تطوير «السعديات» بـ ٣,٣ مليارات دولار (١٢,١ مليار درهم اماراتي) مدفوع بالكامل وفي مرحلة واحدة راجع «الميزان» المجلد الرابع، العدد الحادي عشر، أيلول/سبتمبر ١٩٩٧).

وسوف تخصص حصة كبيرة منه للاكتتاب المحلي والدولي وسيتم تسويق اسهم الشركة محلياً ويتم تداولها في «سوق السعديات للاسهم» كما يتم تداولها عالمياً عبر شهادات ايداع دولية.

والجدير بالذكر ان مشروع انشاء «المنطقة الحرة» في «السعديات» في ابوظبي كان انطلق اساساً قبل سنة وتحديداً في شهر تموز/ يوليو ١٩٩٦ حين اصدر الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، بصفته نائب حاكم ابوظبي، القانون الرقم ٦ الخاص بانشاء منطقة حرة في امارة ابوظبي وتبلغ مساحتها ٣٥٠٠ هكتار. ويقدر حجم استثماراتها في السنوات الثلاث الاولى بمبلغ ٣ مليارات دولار. وتم تشكيل مجلس ادارة هيئة المنطقة الحرة برئاسة الشيخ هذاع بن زايد آل نهيان، الذي يعد صاحب فكرة المشروع والمشرف المباشر عليه.

وفي تفاصيل المشروع الذي سيستغرق تنفيذه ثلاث سنوات يتم خلالها تأهيل جزيرة السعديات والمرافق التي تحتاج اليها المنطقة الحرة، اقامة جسر بين ابوظبي والمنطقة الحرة بطول ٦ كيلومترات في عرض البحر.

وتعتبر المنطقة الحرة في السعديات فريدة الاختصاص، من حيث أنها ستركز على تخزين السلع والمواد الاساسية الاولى ونقلها والاتجار بها.

وستقام فيها منشآت مخصصة لـ ٦٧ مادة خام بما فيها المعادن والحجار الثمينة والحبوب وخامات المعادن والزيوت والمواد التي تتطلب التخزين البارد.

يضاف الى ذلك ان «السعديات» ستشتمل على صناعات تحويلية حيث تستفيد من قرب مصادر المواد الاولية منها وانخفاض كلفتها. ويحسب دراسة الجدوى الاقتصادية، فان المنطقة الحرة في السعديات ستتحول الى سوق لتجارة السلع وتبادلها وتسعيرها (عبر بورصة خاصة للمواد الاولية تقام في الجزيرة) بين الشرق والغرب. ويقدر مجمل حجم سوق التبادل بنحو ٤٢٠ مليار دولار سنوياً. وتخدم المنطقة الحرةاسواق جنوب شرق اسيا وافريقيا والاتحاد السوفياتي السابق والشرق الاوسط بعدد سكان اجمالي يقدر بـ ٢,٥ مليار نسمة.

وكان محمد علي الحوسني اعلن، انه «تم اعتماد نظام قانوني متطور ومستقل للجزيرة من كبرى شركات الاستشارات القانونية الدولية». وأضاف: «ان الاهتمام الدولي بالمنطقة الحرة كان واضحاً عبر قيام اكثر من ٢٠٠ مؤسسة عالمية، بالاضافة الى البعثات الاجنبية والوفود الرسمية، باستطلاع المشروع خلال العام المنصرم».

وأوضح ان «السعديات» هو مشروع اقتصادي استراتيجي وحيوي لامارة ابوظبي ومنطقة الخليج عموماً، ولذلك فإنه حصل على دعم كامل من الحكومة. ويبرز دعم دولة الامارات للمشروع عبر المزايا القانونية الممنوحة اذ يسمح النظام المستقل للمنطقة بتملك الاجانب الكامل لمشروعاتهم. وليست هناك قيود على الوكالات التجارية، علاوة على الاجراءات المبسطة لاستخراج تصاريح العمل وحرية الحركة للأموال من دون اي قيود على التحويلات، اضافة الى امكان اعادة نقل كامل للاصول والارباح المحققة فضلاً عن تبسيط الاجراءات الجمركية.

وتتمتع المنطقة الحرة كذلك باعفاءات ضريبية وجمركية كاملة، مما يجعلها اول مركز دولي واول شركة مسجلة دولياً في منطقة الخليج رمة تتمتع بالحرية والانفتاح الكاملين للاستثمار الاجنبي.

ويحسب دراسة الجدوى الاقتصادية المتعلقة بالاستخدامات الراس مالية للمشروع فان التكاليف المقدرة لاعمال البنية التحتية ومختلف الانشاءات في الجزيرة بما في ذلك بناء مطار دولي ومرفأ تجاري دولي، سوف تراوح بين ٢,٦ و٣ مليارات دولار بينما يراوح حجم الرواتب والاجور ومصاريف التشغيل بين ٣٠٠ و٧٠٠ مليون دولار سنوياً.

ويرى خبراء اقتصاديون غربيون في ابوظبي، ان المقومات التي استند اليها انشاء مشروع المنطقة الحرة في «السعديات» متعددة وفي مقدمها تميز ابوظبي بوفرة المواد الاولية وتميز اقتصادها بالنمو السريع واستقرار اسعار صرف العملة والبنية الاساسية المتكاملة بمواصفات عالمية.

ومعروف ان امارة ابوظبي تتمتع باحتياطات نقدية تبلغ ٢٦٠ مليار دولار منها ٦٠ ملياراً لدى القطاع المصرفي و٢٠٠ مليار فوائض لدى الحكومة مما يشكل قاعدة صلبة لقيام مشروع السعديات.

مصر

تهريب السلع والمنتوجات يكلف الخزانة ١,٢ مليار جنيه سنوياً

القاهرة بدأت تجتذب رؤوس الأموال لكن مشوار النمو لايزال طويلاً

❐ يرى الخبراء الغربيون ان مصر بدأت تجتذب رؤوس الاموال الاجنبية الا ان المشوار لما يزل طويلاً نحو تحقيقها نمواً اقتصادياً كافياً يسمح لها بتقدم حقيقي.

ونشرت اخيراً تقارير تشيد بالتصحيح الاقتصادي الذي انجز منذ مطلع سنة ١٩٩٦ في مجال تحرير القطاع المالي والتخصيص، وقالت ان الاصلاحات بدات تؤتي ثمارها وان مصر باتت سوقاً يمكن ان تجذب رؤوس الاموال.

وجاء في دراسة لمصرف الاعمال «ميريل لينش»، عنوانها «مصر تبدأ عصر نهضة»، ان «المستثمر الاجنبي اقتنع بانه سيجني ارباحاً كثيرة من الاموال التي يوظفها في مصر».

ورأى رئيس المصرف هربرت اليسون ان القاهرة ستصير «المركز المالي للمنطقة»، معلناً انه يعتزم فتح مكتب اقليمي دائم في العاصمة المصرية، كذلك اصدرت سفارة الولايات المتحدة تقريرها الخاص وفيه ان طريق تحرير الاقتصاد الذي تسلكه مصر هو بالتحديد ما تتمناه واشنطن.

وقال ممثل «صندوق النقد الدولي» في القاهرة ارفند سوبرامانيان ان «احدى كبرى المؤسسات الاستثمارية الاميركية في نيويورك بدأت، كما فعلت مؤسسات اخرى، بسحب بعض استثماراتها من اسواق شرق اسيا وجنوب افريقيا واميركا اللاتينية وتحويل جزء من هذه الاموال الى مصر». ولم يذكر اسم المؤسسة ولفت الى ان مصر «تعتبر بالنسبة الى المستثمر الاجنبي اكثر اماناً مقارنة بدول شرق آسيا واميركا اللاتينية وغيرها».

وما يجدر ذكره هنا، ان وكالتي التقويم المالي «ستاندارد اند بور» و«موديز» اصدرتا مطلع السنة دراستين اظهرتا تحسناً في ارقام الديون المصرية الطويلة الاجل مما اسهم في اثارة اهتمام بالغ لدى المستثمرين. وادرجت شركة «انترناشونال فاينانس كوربوريشن»، التي تعد المصدر الاساسي للمعلومات عن اسواق الاوراق المالية الناشئة، مصر في مؤشراتها.

ويشيد الخبراء بجهود حكومة الدكتور كمال الجنزوري، التي عدلت مؤخراً لدفع التصحيح الاقتصادي قدماً، لكنهم يؤكدون في الوقت ذاته ان الطريق طويل امام مصر كي تصير «نمراً اقتصادياً».

ومن المتوقع ان يتجاوز معدل النمو الذي يزداد باطراد نسبة ٥٪ في السنة الجارية، ولكن ينبغي ان يبلغ ٧ أو ٨٪ كي يؤثر بالفعل على الفقر والبطالة المستشريين في مصر.

وينتظر ان تبلغ الاستثمارات، التي تعد مصدراً اساسياً للنمو في البلاد، ٣٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي في مقابل ١٨,٧٪ حالياً (١٧٪ سنة ١٩٩١)، علماً ان الاستثمارات الاجنبية وصلت منذ ١٩٩٦ الى ١,٥ مليار دولار، منها ٨٠٠ مليون دولار من الاستثمارات المباشرة وهذا لا يكفي في رأي الخبراء.

ويرى بعض الخبراء ان معدل تنفيذ برنامج التخصيص الذي يرمي الى جذب الاستثمارات المباشرة، سيتطور بعد تخصيص ٤٦ شركة بدرجات متفاوتة، من اصل ٣١٤ شركة ستحول الى القطاع الخاص قبل حلول السنة ٢٠٠٠.

وجلب هذا البرنامج لخزينة الدولة حتى الآن اكثر من ثلاثة مليارات دولار ومن المتوقع ان تصل عائداته الى ١٥ مليار دولار اجمالاً.

وفي هذا السياق اعلنت الحكومة المصرية موجة جديدة من التخصيص تتمثل في طرح حصة القطاع العام للبيع في ١٢ شركة في قطاعات النسيج والكهرباء والاسمنت والنفط ومصرفين مشتركين.

اما المؤشرات العامة للاقتصاد المصري فتدعو ايضاً الى التفاؤل، اذ امكن السيطرة على الديون الخارجية البالغة ٣٠ مليار دولار، وانخفض معدل التضخم الى ١٠٪ فيما الجنيه المصري ثابت واحتياط العملات الاجنبية وصل الى اعلى رقم اذ بلغ عشرين مليار دولار في ايار/ مايو الماضي.

وقال «صندوق النقد الدولي» ان على مصر تطوير نظام التأمينات الاجتماعية والنظام التعليمي، اذ تبلغ نسبة الامية ٥٠٪، والنظام الصحي كي ترسخ نهضتها الاقتصادية وتتدارك التوترات الاجتماعية.

وفي موازاة ذلك، نشرت تقارير رسمية افادت ان نحو ٦٥٠ جهة ترغب في الاستثمار في مصر بعد مرور ثلاثة ايام على صدور اللائحة التنفيذية لقانون «حوافز الاستثمار» الذي تبناه مجلس الشعب في ايار/ مايو الماضي. ونقلت تلك التقارير عن وزير قطاع الاعمال العام، عاطف عبيد، تأكيده اهتمام المستثمرين بشراء شركات هذا القطاع، مشيراً الى ان «اللائحة تنص على منح المستثمرين امتيازات كبيرة تتمثل في الاعفاء من الضرائب في حال شراء حتى جزء من شركات القطاع العام المتعثرة».

على صعيد أخر، قدر اتحاد الصناعات المصرية قيمة السلع المهربة للأسواق المصرية سنوياً بنحو مليار و٢٥٠ مليون جنيه محذراً من تفاقم ظاهرة تهريب السلع والمنتوجات المستوردة الى داخل البلاد من دون ان تتحمل عبء سداد الجمارك او الرسوم مما يؤدي لانخفاض اسعارها عن مثيلتها من السلع المحلية التي تتحمل الكثير من الاعباء المالية، مشيراً الى ان هذا الوضع يخلق حالة من المنافسة غير العادلة لصالح المنتوجات المستوردة والمهربة مما يعرض بعض الصناعات المصرية ومنتوجاتها لموجات عنيفة من الكساد التي تؤدي في النهاية لاغلاق المصانع تماماً.

وأشار اتحاد الصناعات في مذكرة رفعها الى مجلس الوزراء الى ان تزايد ظاهرة تهريب الاجهزة الكهربائية بصفة خاصة يهدد بالقضاء على هذه الصناعة الوطنية في مصر، موضحاً ان معدلات التهريب زادت بدرجة لم يسبق لها مثيل، الامر الذي دفع بعض الشركات الاجنبية الى اعادة النظر في انشاء مصانع لمنتوجاتها داخل مصر خوفاً من نتائج التهريب، مشيراً الى ان بعض مصانع انتاج الفيديو في مصر اوقفت نشاطها بعد غمر الاسواق بنحو ١٠٠ الف جهاز فيديو مهربة.

وقدرت المذكرة خسائر الخزانة العامة من هذه الصفقة المهربة بنحو ٨٠ مليون جنيه بالاضافة الى حوالى ١٥٠ مليون جنيه خسائر تهريب اجهزة الراديو والتلفزيون والكاسيت. وذكرت المذكرة ان تهريب الاقمشة والملابس الجاهزة الى الاسواق المصرية بات يشكل ظاهرة بالغة الخطورة على الصناعة المحلية حيث تنتشر الاقمشة والملابس الجاهزة في العديد من المحلات الفاخرة بمناطق عديدة في شتى انحاء مصر، وتقدر قيمتها سنوياً بنحو مليار جنيه، واتهم اتحاد الصناعات بعض المنتجين المحليين بالمساهمة غير المباشرة في تفاقم عمليات التهريب، مشيراً الى ان هؤلاء المنتجين اغفلوا معطيات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ولم يستجيبوا حتى الآن لرياح التغيير التي تهب على معظم دول العالم وتفرض اسلوباً جديداً للمنافسة يتوقف بالدرجة الاولى على عنصري الجودة والسعر المناسب، الامر الذي أدى الى خروج المنتوجات من الاسواق المصرية بمستوى غير مناسب من الجودة، وافتقادها خدمات ما بعد البيع والمبالغة في اسعارها. الى ذلك بلغت جملة المبالغ المتحصلة من قضايا التهرب الجمركي التي تم ضبطها سنة ١٩٩٦ وتبلغ نحو ١٧٩٨ قضية حوالى ٤٥ مليون جنيه منها ١٠٨٨ قضية لمحاولات فاشلة لتهريب الاقمشة الجاهزة والسجاد بلغت قيمتها ٣٩ مليون جنيه مقابل ٦٣٩ قضية تهريب اجهزة كهربائية و٣٧ قضية خمور و١٧٥ قضية قطع غيار سيارات، (اغلبها عبر منفذ السلوم) و١٤ قضية تهريب ذهب ومعادن و٧ قضايا نقد و٨ آثار اغلبها عبر منفذ رفح.

تونس

تفاؤل ظاهر في تقرير «البنك المركزي»

النمو انتعش وحقق ٧٪ وأوروبا الشريك الأول

❐ قرأنا في التقرير السنوي «للبنك المركزي»، تفاؤلاً ظاهراً بتحقيق الاقتصاد المحلي انتعاشة خلال سنة ١٩٩٦ على الرغم من الانعكاسات السلبية لأوضاع الاقتصاد الدولي.

وفي رأي خبراء «البنك المركزي» ان تحسن مستوى النمو يعود الى ارتفاع القيمة المضافة في القطاع الزراعي بنسبة قاربت ٣٦٪، الامر الذي أدى بشكل او بآخر الى ارتفاع نسبة النمو الاجمالي الى ٧٪.

وفي التقرير ايضاً، ان حجم الاستثمارات ارتفع سنة ١٩٩٦ بنسبة زادت على ١١٪، وان القطاع الخاص أسهم بنسبة ٤٧٪ في تنفيذ الاستثمارات التي انجزت والتي شكلت ٢٤٪ من اجمالي الناتج المحلي.

وأشار تقرير «البنك المركزي» فيما أشار اليه، الى ان حجم الادخار الوطني ارتفع بنسبة ١٨٪، فيما تطور الاستهلاك بنسبة ٤٪ قياساً على سنة ١٩٩٥.

واكد التقرير ان تحسن اداء القطاع الزراعي وانتعاش ايرادات القطاع السياحي، ساعدا على تراجع العجز في الميزان التجاري من ١٠٪ سنة ١٩٩٥ الى ٣,٨٪ سنة ١٩٩٦. بالاضافة الى تحقيق فائض في ميزان المدفوعات قدرت قيمته بمبلغ ٣٠٠ مليون دينار (٢٧٠ مليون دولار)، بعدما كان سجل عجزاً في العام السابق قدر بنحو ١٩ مليون دينار.

واظهر التقرير ان تدخل الجهاز المصرفي المؤلف من ١٣ مصرفاً اتسم بالفاعلية، اذ بات يسيطر على اكثر من ١٦٪ من راس المال في البورصة واكثر من ٩٠٪ من عدد الاسهم، علماً ان عدد الشركات المسجلة في السوق المالية ارتفع الى ثلاثين شركة و١٣ مصرفاً.

وكشف التقرير ان اوروبا لا تزال تستأثر بالحصة الرئيسية من المبادلات التجارية مع تونس اذ امنت دول «الاتحاد الاوروبي» سنة ١٩٩٦ اكثر من ٧٢٪ من واردات تونس واستقطبت ما يزيد على ٧٨٪ من صادراتها.

وسجل التقرير انفتاحاً بطيئاً على اسواق جديدة في اميركا اللاتينية وشرق آسيا، الا انه اشار الى ان الصادرات اليها اقتصرت على مواد تقليدية اهمها الفوسفات ومشتقاته ومواد الدباغة والطلاء والزيوت الاساسية والعطور.

وأفاد التقرير ان العجز في الميزان التجاري تراجع سنة ١٩٩٦ بنحو ١٤٦ مليون دينار (١٣٣ مليون دولار)، فيما قدر حجمه بـ ١,٥ مليار دينار.

وأوضح ان فرنسا خفضت حجم مشترياتها من تونس بنسبة ٦٪ سنة ١٩٩٦ خصوصاً المنسوجات.

وعزا ذلك الى ان السنة الماضية صادفت البدء بتنفيذ اتفاق «منطقة التبادل الحر» بين تونس و«الاتحاد الاوروبي»، الذي الغى الحصص التي كانت تونس تصدر بموجبها المنسوجات والزيوت الى البلدان الاوروبية.

واظهر التقرير ان واردات تونس من ايطاليا التي تعتبر الشريك الثاني بعد فرنسا، ارتفعت بنسبة ٢٢,٦٪ فيما لم ترتفع الصادرات نحوها باكثر من ١٠٪ الامر الذي ادى الى ارتفاع العجز معها من ١٨٨ مليون دينار سنة ١٩٩٥ الى ٣٥٤ مليون دينار سنة ١٩٩٦.

كما تفاقم العجز التجاري مع المانيا الشريك الثالث لتونس، اذ ارتفعت الواردات منها بنسبة ١١٪ فيما ارتفع حجم الصادرات نحو ٣٪ فقط.

ويعزى تفاقم العجز الى تراجع مشتريات المانيا من النفط الخام التونسي والمعادن والمشغولات الجلدية.

في المقابل تحسن ميزان المبادلات مع الشريك الرابع، بلجيكا، اذ ارتفع الفائض التجاري الذي لتونس من ٨ ملايين دينار سنة ١٩٩٥ الى ٥٢ مليون دينار (نحو ٤٦ مليون دولار) سنة ١٩٩٦. وتشكل المنسوجات العمود الفقري للصادرات التونسية الى بلجيكا.

وعلى صعيد البلدان الشرقية، تراجع العجز التجاري مع البلدان التي كانت تؤلف الاتحاد السوفياتي السابق، بعد زيادة تصدير الاسمدة الكيماوية التونسية اليها.

الا ان التقرير اكد في الوقت ذاته ان تونس كثفت استيراد الورق والاخشاب والحديد والصلب والكبريت والفولاذ من البلدان الشرقية خصوصاً روسيا.

على صعيد أخر، قطع نظام التأجير المالي اشواطاً مهمة في تكريس دوره كأحد الادوات الرئيسية لحفز الاستثمار وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تسعى الى تحديث تجهيزاتها وتحسين ادائها.

وبعدما اقتصرت التجربة على مؤسسة واحدة بدأت عملها سنة ١٩٨٤، ارتفع عدد المؤسسات الجديدة المتخصصة بالايجار المالي الى سبع مؤسسات تعمل بدرجات متفاوتة من الفاعلية.

وكانت المؤسسة الاولى في هذا المجال «الشركة التونسية للايجار المالي»، التي استطاعت ان ترفع حجم فوائدها من ٢,٢ مليون دينار (ما يقرب من مليوني دولار) سنة ١٩٩٥ الى ٢,٦ مليون دينار (٢,٤ مليون دولار) سنة ١٩٩٦ اي بزيادة نسبتها ١٩٪.

وتستأثر «الشركة التونسية للايجار المالي» التي لاتزال تحتل المرتبة الاولى في القطاع بنسبة ٣١٪ من الحجم الاجمالي للتمويلات.

واحتلت المركز الثاني شركة «الاتحاد التونسي للايجار المالي» التي بدأت نشاطها سنة ١٩٩٠ أي بعد سنوات ست على عمل المؤسسة الاولى. لكن النجاح الذي حققته حمل متمولين من القطاع الخاص ومصارف تجارية على انشاء شركات متخصصة بالتأجير المالي بينها «الشركة العربية التونسية للايجار المالي» التابعة للبنك العربي في تونس.

وكانت الشركة اعلنت اخيراً ان ارباحها الصافية لسنة ١٩٩٦ بلغت ١,١٨ مليون دينار(١,١٦ مليون دولار)، وانها تعتزم طرح نسبة ١٠٪ من اسهمها للاكتتاب بعد رفع رأس مالها من ٨ الى ١٠ ملايين دينار.

وانتقلت «التونسية للايجار المالي» اخيراً الى مرحلة اعلى وانشأت مؤسستين فرعيتين هما «الشركة التونسية للقيم» للتعاطي في سوق الاوراق المالية و«الشركة التونسية للاستثمار» المتخصصة بتمويل المشاريع التنموية، التي تبوأت سريعاً مركزاً متقدماً في هذا المجال. وذكر خبراء ماليون، ان احد المصارف التجارية التونسية انشأ نواة لمؤسسة ايجار مالي في السبعينات، الا ان التجربة اجهضت بسبب الوضع الاقتصادي غير المتوازن الذي ساد تلك الفترة. وعزوا نجاح «الشركة التونسية للايجار المالي» عندما استأنفت نشاطها في العقد الماضي الى ثلاثة عناصر مترابطة هي: تنفيذ خطة شاملة للاصلاح الاقتصادي، وسن قوانين جديدة ردت الاعتبار للمؤسسة الخاصة، والتوقيع على اتفاق شراكة مع «الاتحاد الاوروبي» يرمي الى انشاء منطقة للتبادل الحر سنة ٢٠١٠.

نفط بحر قزوين مبالغ فيه

لا غنى للولايات المتحدة عن النفط العربي!

☐ في الأشهر الستة الأخيرة تركز اهتمام كبير على منطقة بحر قزوين. ففي شهر آب/أغسطس الماضي، رحبت واشنطن ترحيباً حاراً بحيدر علييف، الرئيس السابق للاستخبارات السوفياتية (كي. جي. بي) وعضو المكتب السياسي لمجلس السوفيات الأعلى سابقاً، واعتبرته رجل دولة من الطراز الرفيع. وقد عملت شركات النفط الكبرى ومستشاروها السياسيون على تأمين دعوة رسمية لعلييف لزيارة الولايات المتحدة. فالمستشار السابق للأمن القومي زبغنيو بريزنسكي قال إن له «الشرف العظيم والسرور البالغ» في تقديمه، كما إن ريتشارد أرميتاج، وهو مساعد سابق لوزير الدفاع، تقدم الجمهور في تصفيق حار وقوفاً بعد انتهاء خطابه، شاكراً الزعيم الزائر على رسالته الملهمة البعيدة النظر.

لماذا هذا الاحترام المفاجىء للزعيم الذي جاء بانقلاب؟ الجواب كلمة واحدة هي: النفط. ذلك أن أذربيجان تملك مساحات واسعة من بحر قزوين تضم احتياطياً كبيراً من النفط والغاز. وهي الى جانب قازاخستان وتركمانستان، قد أصبحت موضع جذب للدول والشركات النفطية التي هرعت للوصول الى احتياطي نفطي مضخم، لكنه غير ثابت. ويبدو أن أذربيجان وقازاخستان وتركمانستان هي الرابح الأكبر، إذ تستأثر أذربيجان وقازاخستان بحصة الأسد من النفط، بينما تستأثر قازاخستان وتركمانستان بأكثر من نصف الغاز. ويظهر أن روسيا وإيران لا تملكان سوى القليل من الاحتياطي في تلك الزاوية من المنطقة.

ويعتقد كثيرون من المحللين ومدراء شركات النفط، أن احتياطي قزوين يصل الى حوالى ٢٠٠ مليار برميل من النفط بقيمة ٤ تريليون دولار بالاسعار الحالية، وما يماثل ذلك من الغاز. فالاندفاع الى بحر قزوين من قبل شركات النفط العالمية واستشارييها فيه عنصر من جنوح الخيال بالادعاء أن تلك الاحتياطيات النفطية تصل الى ٢٠٠ مليار برميل. فالاحتياطي المحتمل وجوده قد يصل الى ١٠٠ مليار برميل لا الى ٢٠٠ مليار. والانتاج المتوقع في العام ٢٠١٠ قد يعادل انتاج بحر الشمال الآن. أما الاحتياطي الثابت وجوده حالياً في بحر قزوين فهو ٥،٢٧ مليار برميل من النفط، وما يعادل ٥٠ مليار برميل من الغاز. ولكي يصل الانتاج الى مستوى الانتاج في بحر الشمال، فلا بد من ضخ استثمارات تصل الى ٥٠ مليار دولار لتطوير الانتاج وإقامة البنية التحتية للنقل، ومثل هذا القدر من الاستثمار غير ميسور في أحوال الغموض السياسي والمالي الراهنة، وبوجود عوائق جغرافية.

وقد أشار تقرير لوزارة الخارجية الأميركية صدر في شهر نيسان/أبريل الماضي الى أن «منطقة قزوين قد تصبح أهم لاعب جديد في أسواق النفط العالمية خلال العقد المقبل وللولايات المتحدة مصالح حاسمة في سياستها الخارجية تتمثل في تنويع مصادر إمدادات الطاقة العالمية، والحفاظ على استقلال وسيادة الدول المستقلة حديثاً في المنطقة.»

لقد كانت الحكومة الأميركية توّاقة دائماً الى تنويع مصادر الامدادات بعيداً عن منطقة الشرق الأوسط المضطربة سياسياً، وهي ترحب بالاتجاه نحو الحصول على الامدادات من مناطق أخرى مثل بحر قزوين وأميركا الجنوبية وأستراليا.

وتتركز عيون كثيرة على شركة أذربيجان العالمية للتشغيل ضيقشد التي يملك فيها الأميركيون حصة ٤٠٪ (المساهمون الأميركيون في الشركة هم: «أموكو»، و «إكسون» و «يونيكول» و «بنزويل»).

وتمضي الشركة المذكورة قدماً في إنفاق ما بين ٨ و ١٠ مليارات دولار على صفقة مع أذربيجان مدتها ٣٠ سنة لاستخراج ٤ مليارات برميل من النفط في امتياز على بحر قزوين. ومن المتوقع أن يتدفق النفط من أول بئر بحرية قبل نهاية ١٩٩٧. وسوف يضخ النفط الى الأسواق عبر خطين للأنابيب الى البحر الأسود: واحد يمتد ٨٥٠ ميلاً الى شمال غرب أذربيجان وروسيا، والثاني يمتد ٥٥٠ ميلاً غرباً الى ميناء جديد على مقربة من مدينة سوبسا في جورجيا.

أما الجهود لمد خط متعدد الأنابيب خارج السيطرة الروسية، فيواجه تحديات سياسية جسيمة. وهذا الصراع الجديد للسيطرة على النفط من شأنه أن يضع المصالح الغربية في مواجهة روسيا. ففي السنة الماضية حذر رئيس الوزراء الروسي فيكتور شيرنوميردين من أن الشركات الأجنبية تزعزع «أمن الطاقة» لمجموعة الدول المستقلة في الكومونولث الروسي، أي بعبارة أخرى احتكار موسكو لصادرات النفط في الاتحاد السوفياتي السابق. وعلى الرغم من مساهمة شركة النفط الروسية «لوكويل» بحصة ١٠٪ من ضيقشد، فإن روسيا تعترض على الوضع القانوني لبحر قزوين.

ومن المخاطر الأخرى التي تعترض تطوير نفط قزوين، مسألة النقل. ذلك أن كل خط من خطوط الأنابيب المقترحة يجب أن يعبر حدود أكثر من دولة، وكل منها ينطوي على توازن جيوبوليتيكي دقيق. فالنزاع بين أرمينيا وجورجيا ما زال بغير حل، وأي تجدد للقتال من شأنه أن يعرض للخطر مشاريع خطوط النفط الأذربيجانية. وإذا اندلع القتال من جديد في بلاد الشيشان شمال أذربيجان، فإن الخطر يتهدد معبراً مهماً لنقل النفط من قزوين. وهناك أيضاً توتر كامن بين أذربيجان وإيران حيث يعيش عدد من الأذربيجانيين يعادل عدد سكان أذربيجان ذاتها.

ومن العقبات الأخرى التي تواجه خطوط الأنابيب الجديدة، أن هذه الخطوط يجب اختبارها فوق ممرات جبلية، ويجب أن تمد حول براكين تحت الماء. كما يجب ترضية الزعماء العشائريين الجشعين المسيطرين على الممرات، ويجب إقناع اللصوص وقطاع الطرق بعدم العبث بالخطوط. كذلك فإن الصحارى المالحة المحاطة بقمم تعلوها الثلوج وبمياه يصل علو أمواجها الى ٣٠ قدماً، قد تكون أقل المشاكل التي تواجه شركات النفط.

وتملك تركمانستان ثالث أكبر احتياطي للغاز الطبيعي في العالم، وكانت روسيا الى الشمال سوقها الوحيد لسنوات طويلة، لكن الولايات المتحدة تأمل مواصلة تطوير احتياطيات أخرى للنفط والغاز في تركمانستان وغيرها من دول آسيا الوسطى. لكن موقع إيران الاستراتيجي بين الخليج وبحر قزوين قد شكل عقبة في وجه تلك السياسة.

غير أن الولايات المتحدة أعطت موافقتها الضمنية على بناء خط بكلفة ٦،١ مليار دولار طوله ٢٠٠٠ ميل ويمتد من تركمانستان عبر إيران الى تركيا وربما الى اوروبا. وهناك خطط لمد أنابيب أخرى، منها مشروع طموح تدعمه الولايات المتحدة يقضي بمد خط طوله ١٠٠٠ ميل الى ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط، حيث أفضل سوق للنفط.

وهناك خطط تدعو الى مد خطوط الأنابيب عبر إيران. كذلك تحاول إيران تثبيت وشد عرى علاقاتها مع الجمهوريات السوفياتية السابقة، وهي تعمل على ضخ الغاز الى أرمينيا، على الرغم من افتقارها الى العملات الصعبة، وتنوي بحلول نهاية السنة الجارية إكمال خط أنابيب لمساعدة تركمانستان على نقل غازها الى تركيا. وهذا الخط الذي أطلق عليه اسم «مشروع السلام» ينافس خط الأنابيب الذي تزمع عليه شركة «يونيون أويل أوف كاليفورنيا» لنقل غاز تركمانستان عبر أفغانستان وباكستان.

لقد دأب عديدون من خبراء السياسة الخارجية، سواء ممن يملكون موارد مالية شخصية أو ممن لا يملكون مثل هذه الموارد، على حث إدارة كلينتون على المزيد من الاهتمام بمنطقة القوقاز، مع التشديد على دعم «مجالات أوسع» وعلى بناء خطوط أنابيب متعددة. ومعنى بناء الخطوط المتعددة هو نقل النفط الى الغرب من غير المرور عبر روسيا. والداعون الى أفكار المنافذ والخطوط المتعددة هم أبطال الحرب الباردة السابقون والعناصر المؤيدة لإسرائيل في الولايات المتحدة.

إن احتمالات النفط في بحر قزوين قد أغرت مجموعة نافذة من المنقبين الأميركيين من أصحاب المناصب الرفيعة سابقاً في الحكومة الأميركية الطامحين الى نيل حصة من هذه الثروة المفاجئة لأنفسهم أو للشركات التي يمثلون. وهؤلاء الناس ينتمون الى أحزاب مختلفة وعملوا في إدارات سابقة مختلفة، لكنهم يعملون الآن سوياً لإحداث تغييرات في السياسة يقولون أنها لازمة لوضع الشركات الأميركية على قدم المساواة مع منافسيها الأجانب في أذربيجان. ومن باذلي هذه الجهود مستشاران سابقان للأمن القومي هما برنت سكوكروفت وزبيغنيو بريزينسكي، ووزير الدفاع السابق ريتشارد تشيني، ووزير الخارجية السابق جايمس بايكر، ووزير مالية كلينتون السابق لويد بنتسون. وجميع هؤلاء من أصحاب النفوذ القوي ويعملون بصفة استشارية لدى مختلف شركات النفط الأميركية.

وتدعي شركات النفط الأميركية أن المسؤولين الأذربيجانيين قد ألمحوا الى أنه طالما بقيت السياسة الرسمية تعتبر تلك البلاد وكأنها منبوذة، فإنهم قد يفضلون الشركات النرويجية والبريطانية والروسية والفرنسية والإيرانية لمنحها الدفعة التالية من امتيازات الحفر التي تغطي الجزء الأكبر من احتياطي النفط والغاز. كذلك تدعي شركات النفط الأميركية أنه في غياب دعم الحكومة الأميركية لها، وهو أمر محظور الآن بموجب القيود المفروضة من الكونغرس على أذربيجان، فإن شركات النفط غير الأميركية المدعومة من حكوماتها سوف تكون لها الأرجحية. وشأن بعض أبطال الحرب الباردة السابقين مثل الدكتور بريزنسكي والجنرال سكوكروفت، هناك عديدون من المحللين الموالين لإسرائيل الذين يدعمون مد خطوط الأنابيب عبر إيران وتطوير منطقة بحر قزوين. ومع أن هؤلاء يتفقون مع أبطال الحرب الباردة حول تحرير دول القوقاز من الاعتماد على روسيا، فإن دافعهم الحقيقي هو التقرب من إيران وإعادة علاقاتها مع الولايات المتحدة على أمل إقناعها بالابتعاد عن سوريا لتشديد العزلة على دمشق. غير أن هذا النمط من التفكير مجافٍ للواقع، لأن قرار سوريا بالحفاظ على علاقات طيبة مع إيران منذ ١٩٧٩، كان قراراً استراتيجياً من الرئيس الأسد إزاء اسرائيل وتركيا.

وقد اثبت التعاون العسكري التركي - الاسرائيلي صحة القرار السوري بالحفاظ على علاقات وثيقة مع إيران. ولذا، فإنه من السذاجة أن يتوقع أحد أن تبتعد إيران عن سوريا. فإيران تنظر الى سوريا على أنها أفضل حليف عربي موثوق، ووسيطها الى دول الخليج العربية التي وقفت سوريا الى جانبها بعد غزو الكويت.

والسبب الرئيسي الآخر لدعم تطوير منطقة بحر قزوين من قبل أصدقاء اسرائيل، هو تقليص اعتماد البلدان الصناعية، خصوصاً الولايات المتحدة، على النفط العربي، وبالتالي تقليص النفوذ العربي سياسياً ومالياً.

لكنه من المستبعد جداً أن يتضاءل دور النفط العربي في العالم خلال السنوات العشرين المقبلات. فعائدات النفط العربي هي الأعلى في العالم، وكلفة انتاج النفط العربي هي من أرخص التكاليف. كما إن نقل النفط العربي أرخص من نقل نفط بحر قزوين.

إن العوائق السياسية والجغرافية في القوقاز وآسيا الوسطى معقدة وقد تؤدي الى فترات من الانقطاع. كما إن تقديرات الاحتياطي السابق ذكرها في بحر قزوين، مبالغ فيها جداً. وجميع تلك التقديرات لا يقوم على معلومات مؤكدة. وعلى سبيل المثال، فإن الاحتياطي النفطي الثابت في الكويت يعادل ضعفي الاحتياطي الثابت في أذربيجان، واحتياطي العراق يصل الى أربعة أضعافه.

ثم إنه إذا هبط سعر النفط الى اقل من ١٢ دولاراً للبرميل كما حصل في مطلع الثمانينات، فإن الاستثمار في قزوين قد يتحول الى كارثة مالية لشركات النفط، لأنها لن تستطيع تحقيق أي ربح.

والحقيقة التي لا جدال فيها، هي أن الاستهلاك العالمي للنفط سوف يزيد بنسبة ٣٠٪ خلال العقد المقبل، وأن الاعتماد على النفط العربي سوف يبقى كبيراً. وتأثير سعر النفط في الولايات المتحدة والبلدان الصناعية هو أكبر من تأثير أي سلعة أخرى. فالنفط هو مادة تسيير المجتمعات الصناعية، ويأتي في المرتبة الثانية من الأهمية بعد الطعام والمواد الغذائية. والواقع أن لسعر النفط تأثيراً بالغاً في كلفة انتاج المواد الغذائية. فارتفاع أسعار النفط يعني ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وهبوطها يؤدي الى انخفاض أسعار تلك المواد.

إن الولايات المتحدة ومعظم البلدان الصناعية تشهد اليوم ازدهاراً اقتصادياً. فمعدل التضخم في الولايات المتحدة هو اليوم على أدنى مستوى له منذ ثلاثين سنة، إذ يبلغ حوالى ٣٪ فقط، بينما معدل البطالة وصل الى أقل من ٥٪، وهو أدنى مستوى منذ سنوات. والمعروف أن معدلات التضخم والبطالة في العالم الصناعي بلغت أعلى مستوياتها خلال ٥٠ سنة بسبب الارتفاع المفاجىء في أسعار النفط من جراء الأحداث السياسية والعسكرية في ١٩٧٣ و ١٩٧٩.

فالارتفاع الأول في الأسعار حدث عام ١٩٧٣ بفعل الحرب العربية - الاسرائيلية، والارتفاع الثاني حدث في عام ١٩٧٩ بفعل سقوط شاه إيران. ذلك أن انقطاع النفط الايراني رفع سعر النفط من ١١ دولاراً للبرميل الى ٣٤ دولاراً، وبسبب ذلك ارتفعت أسعار الفائدة المصرفية في الولايات المتحدة الى ٢٠٪، وارتفعت البطالة الى أعلى مستوى بنسبة ٩٪، مما أصاب سوق العقارات في الولايات المتحدة، وكذلك صناعة السيارات، والطيران، والمصارف، والسياحة، والصناعات الكيماوية، بنكسة ما بعدها نكسة. كما ارتفع معدل التضخم الى ١٣٪، وهو أعلى معدل خلال ١٠٠ سنة.

إن العامل الرئيسي المحرك للازدهار الاقتصادي الأميركي منذ الثمانينات، هو توفر النفط بأسعار رخيصة (معدلة على أساس نسبة التضخم). وهناك، طبعاً، عوامل أخرى وراء قوة الاقتصاد الأميركي، مثل تزايد الكفاءة والانتاجية نتيجة التحولات والمبتكرات التكنولوجية. لكنه من الواضح للعيان، أن الاقتصاد العالمي، خصوصاً الاقتصاد الأميركي، يعتمد على توفر النفط العربي بأسعار معقولة. ولإبقاء أسعار النفط معقولة، فلا بد من الحفاظ على استقرار المنطقة. ولذلك يجدر بالرئيس كلينتون أن يتعاطى تعاطياً مباشراً في عملية السلام، خصوصاً بعدما وصف أحد كبار المسؤولين في إدارته الوضع بأنه «خطير وملحّ والسعي العام الى السلام معلق بخيط رفيع».

فالفشل في تحقيق سلام عادل وشامل على أساس «الأرض مقابل السلام» من شأنه أن يزعزع الوضع الهش القائم حالياً. وهذا الوضع قد يؤدي الى الانفجار، وبالتالي، الى انقطاع إمدادات النفط بفعل أعمال التخريب. ولن يكون ذلك في مصلحة الولايات المتحدة أو مصلحة أصدقائها في العالم العربي.

وإذا كان هنالك من درس يستقى من الاضطرابات السياسية والعسكرية في الماضي، فهو أن الاقتصاد الأميركي هو أول المتعرضين للاختلال والمعاناة من جراء أي ارتفاع حاد في أسعار النفط.

وفي خلاصة الأمر، يتعين على الرئيس كلينتون أن يسعى الى الحل إذا كان يرغب في أن يترك إرثاً من الازدهار غير المشهود قبل عهده. وأي انفجار كبير في الشرق الأوسط من شأنه أن يبدد هذا الإرث.

فإذا استمر التوسع الاقتصادي الأميركي الراهن الى نهاية ولاية كلينتون، فإن ذلك سوف يكون أطول توسع في التاريخ الأميركي، سواء في السلم أو في الحرب، مما يدخله في سجلات التاريخ كأطول مرحلة من النمو بغير انقطاع في التاريخ الاقتصادي الأميركي. والشيء الوحيد الذي يقطع هذا الاستمرار هو ما يحذر منه المحللون الاقتصاديون كافة، من حيث نشوء حدث ما غير متوقع، ربما نشوب حرب كبرى في منطقة الشرق الأوسط تؤدي الى نقص حاد في الامدادات النفطية، وتزعزع الاقتصاد الأميركي والاقتصاد العالمي.

الدكتور عوده بو ردينه
عن «الديبلوماسي»

خواطر اقتصادية

يكتبها سليمان الفرزلي

عبدالله الطريقي

☐ بموت الشيخ عبدالله الطريقي، أول وزير للبترول في المملكة العربية السعودية وأحد أقطاب تأسيس «منظمة الدول المنتجة والمصدرة للنفط» (أوبيك)، ماتت حقبة كاملة من الآمال العربية الواسعة في جعل النفط قوة ضاربة لتحقيق نهضة عربية شاملة تؤهل العرب لموقع قيادي طليعي في العالم بعد قرون من التبعية.

وعندما أقام الطريقي في لبنان بعد عزله من وزارة البترول في أواخر الستينات، نشأت بيني وبينه علاقة فكرية من خلال اهتمامي في ذلك الوقت بالصحافة البترولية المتخصصة، وكان هو يصدر مجلة نفطية مع زميله الخبير النفطي نقولا سركيس. وكان أكثر ما لفتني فيه، الى جانب اهتمامه الكامل بالشؤون النفطية، حبه وشغفه بالطبيعة، مع أن صناعة البترول تقف في طليعة الصناعات المدمرة للبيئة.

فالى جانب شغفه بالفروسية وركوب الخيل، كان منزله في إحدى الضواحي الشرقية من بيروت منزلاً للعصافير والطيور التي جمع منها الطريقي في حديقته مئات من شتى الأنواع والأشكال والألوان، تدخل البهجة الى الناظر اليها وهي ترفرف وتغرد. وقلت للطريقي مرة، إن هذه العصافير الجميلة لا تستحق أن تسجن في أقفاص، فارتسمت على وجهه الداكن السمار ابتسامة عريضة، وقال: هذا صحيح لو كنا في بلد غير لبنان. فالصيادون اللبنانيون يطلقون النار على كل شيء يطير حتى ولو كان جندباً. الا ترى أن العصافير في لبنان تكاد تنقرض. على الأقل هنا أقدم لها الحماية!

ولست أدري ماذا حل بعصافير الطريقي بعد نزوحه من لبنان وتحول «الصيادين» اللبنانيين من اصطياد العصافير الى اصطياد البشر.

وأذكر مرة أننا كنا مجموعة من الزملاء في زيارة الطريقي في منزله وكان أحدهم يرتدي «جاكيت» جديدة غالية الثمن يلبسها لأول مرة. وعند دخولنا باحة المنزل الخارجية، هب كلب الشيخ عبدالله من سباته وراح يهمدر ويتفحصنا واحداً واحداً. وقبل أن يخرج الشيخ لردعه، هجم الكلب على الزميل صاحب الجاكيت الجديدة وعضه فيها فمزقها قليلاً. وهرع الطريقي ليمسك بكلبه، وكان الزملاء يتندرون بذكاء ذلك الكلب لحسن اختياره، ثم قال مازحاً: لم أكن أعرف قبل الآن أن كلبي اشتراكي المزاج!

شيخوخة صحافية

☐ «تحت ظلال الذكريات»، هو الكتاب الجديد الذي أصدره الزميل فؤاد مطر وقدم له الصحافي السعودي عبد الرحمن الراشد رئيس تحرير مجلة «المجلة» التي تصدر من لندن، ويتضمن تاملاته في تجارب الحكم والسياسة والديبلوماسية والاستشهاد وتوريث الزعامة، من خلال عمله الصحافي وتجاربه الطويلة في هذا الحقل.

ولعل فؤاد مطر هو أحد الصحافيين العرب القلائل، بعد محمد حسنين هيكل، الذين اهتموا بنشر إنتاجهم، ولم يكتفوا بما يكتبون في الصحف. فهذه الظاهرة منتشرة في الغرب منذ عهد قديم، لكنها نادرة في العالم العربي، ربما بسبب ضعف سوق القراءة، وهو ضعف لمسه الناشر المجرب رياض نجيب الريس مما اضطره الى إقفال مجلة «الناقد» أبرز مطبوعة عربية في النقد الأدبي، ثم اضطراره أخيراً الى إغلاق مكتبة «الكشكول» في نايتس بريدج.

لكن بعض كبار الصحافيين في الغرب امتنعوا عن نشر إنتاجهم في كتب، مع انهم مقتدرون وعلى الرغم من الاتساع الهائل في سوق القراءة الذي لم تنل منه كثيراً وسائل الاعلام غير المكتوب، لاعتقادهم أن لجوء الصحافي العامل الى كتابة الكتب، هو أول مؤشر على الشيخوخة الصحافية، يليه في مؤشرات الشيخوخة إعادة نشر المقالات المكتوبة سابقاً في الصحف بشكل كتب جديدة.

ومع ذلك، فإننا نغبط الزميل مطر على دأبه ومثابرته وغزارة انتاجه، حتى ولو كان ذلك من مؤشرات الشيخوخة!

■ تقارير

مؤشر الفساد العالمي لسنة ١٩٩٧

الدول السكندينافية أقل فساداً والدعوة الى اقامة «جزر نظيفة في الدول النامية»!

أخذت قضية مكافحة الفساد في عمليات وعقود الشركات والحكومات، تستأثر باهتمام دولي واسع، بعدما بدأت «مؤسسة الشفافية الدولية» في برلين منذ ثلاث سنوات تنشر تقارير وإحصائيات عن طرق ومؤشرات الفساد في اكثر من خمسين بلداً في العالم.

وقد لقي المؤتمر المنعقد في مدينة «ليما»، عاصمة البيرو «لمكافحة الفساد من ٧ الى ١١ أيلول/ سبتمبر الماضي إهتماماً لم تلقه المؤتمرات السابقة وآخرها «مؤتمر بيجين» سنة ١٩٩٦.

لذلك ان عمليات الفساد قد أصبحت واحدة من المشكلات المقلقة التي تواجه الانسانية واكثرها خطراً في وقت اصبح فيه النشاط الاقتصادي والثقافي عالمياً ومتداخلاً. ويجمع المهتمون بهذه المعضلة على انها اكثر المعضلات تشكيكاً بمصداقية النظام الراسمالي رمة. إذ ان الفساد باشكاله شتى اخذ ينتشر في جميع البلدان وعلى جميع المستويات.

الأقل فساداً

وتشير الدراسات المنشورة من قبل مؤسسة الشفافية الدولية والتي عكفت «الميزان» على نشر خلاصاتها على مدى السنوات الثلاث الماضية، الى أن الدول السكندينافية هي الأقل فساداً بين دول العالم. مما أعطى انطباعاً بان الدول الغنية المتقدمة هي الأقل فساداً من غيرها.

لكن بعض الدول الاوروبية الغنية مثل بلجيكا وفرنسا وايطاليا مازالت تعاني من هذه المشكلة. اما شركات التصدير الاميركية، فقد كانت بين أقل الشركات العالمية فساداً ضمن ١٨ بلداً صناعياً، وسبب ذلك ان القوانين الاميركية تعاقب الشركات التي تدفع الرشاوى.

وتقوم الطريقة التي يعتمدها مؤشر الفساد في مؤسسة الشفافية الدولية على مقياس متدرج من الصفر الى عشرة حيث تمثل درجة الصفر اكثر الدول فساداً، وتمثل الدرجة عشرة التي لم يبلغها احد بعد الدول الخالية من الفساد تماماً. وعلى هذا المقياس حلت نيجيريا للسنة الثانية على التوالي ١٩٩٦ - ١٩٩٧ الدولة الأكثر فساداص في العالم بينما حلت الدانمارك في السنة الماضية الاقل فساداً بدرجة ٩,٩٤ تليها فنلندا بدرجة ٩,٤٨ تليها السويد في المرتبة الثالثة بدرجة ٩.٣٥.

الجريمة والعقاب

ويقول الدكتور بيتر أيجن مؤسس «الشفافية الدولية» أن الفساد ليس جريمة بغير ضحايا، فالناس الفقراء في البلدان الفقيرة هم الخاسرون عندما يرتشي المسؤولون في بلدانهم مما يعني ان الفساد يؤدي الى حلول المشاريع السيئة محل المشاريع الجيدة. وفي اعتقاد الدكتور أيجن ان استمرار الفساد في ادارات الدول. سوف يؤدي حتماً الى انهيار تلك الدول. بحيث يتهمش المسؤولون «النظيفون»، ويسود المسؤولون الفاسدون، وتكبر الرشاوى مع الوقت الى ما لا نهاية.

ومن جهة ثانية يقول الباحث الاكاديمي الاميركي شانك جين وي، في دراسة إحصائية أن زيادة مستوى الفساد في أي بلد من المستوى السائد في سنغافورة مثلاً الى المستوى السائد في المكسك يعادل زيادة العبء الضريبي على الاستثمار الاجنبي بنسبة تزيد على ٢٠٪ والواضح ان هذا النوع من الدراسات لا يقدم حلاً لمشكلة الفساد لكن الغاية منه حسب الدكتور أيجن هو حمل الناس على الاعتراف بان هناك مشكلة اسمها الفساد لكي يبدأوا التفكير في معالجتها. وقد أعطى هذا المنحى نتائج مثمرة، حيث أن البنك الدولي أخذ يركز على مكافحة الفساد كأحد الشروط المفروضة في عملياته الخارجية. وكذلك فعلت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي اوصت الدول الاعضاء فيها اخيراً، بأن تجعل الرشوة جريمة تستحق العقاب.

ما الحل؟

والسؤال الذي يطرح نفسه من خلال هذه المعالجات هو كيفية منع الرشاوى والفساد. والفكرة الجديدة التي طلعت بها «مؤسسة الشفافية الدولية» بالنسبة الى البلدان النامية هي، اقامة مناطق خالية من الرشوة اطلق عليها اسم «الجزر النظيفة» حيث يتعهد جميع المشاركين في المناقصات العامة بعدم دفع أي رشاوى، وبمقتضى ذلك يجري نشر جميع المدفوعات التي تقدم في هذه الصفقات وتشجيع الصحافيين على التدقيق مع المسؤولين المعنيين للاستدلال على مظاهر ثروة غير مستحقة وغير طبيعية. اما الشركات التي تضبط في عمليات تخرق قواعد الشرف، تدرج على اللائحة السوداء وتكافح لمنعها من الحصول على عقود حكومية في البلد المعني مستقبلاً.

وهذه الفكر لم تقبل الآن إلا مقاطعة «باندوزا» في الارجنتين حيث فاز حاكمها تحت شعار «مكافحة الفساد». وقدر درجت هذه المقاطعة الارجنتينية على بث التحقيقات حول العقود الحكومية على التلفزيون.

ولوحظ في الأونة الاخيرة ان هناك مناطق اساسية في العالم تجذر فيها الفساد الى درجة أنه، يتعذر ايجاد منطلق لانحسار او تراجع عمليات الفساد. وتأتي في طليعة هذه المناطق، دول الاتحاد السوفياتي السابق واجزاء واسعة من العالم العربي.

تعريف الفساد

وقد وضع رئيس «البنك الدولي» ورقة بعنوان: «مساعدة البلدان على مكافحة الفساد: دور البنك الدولي». لعرضها على «مؤتمر هونغ كونغ» الذي جرى الشهر الماضي، في اطار الاجتماع المشترك للبنك والصندوق الدوليين.



وفي هذه الورق يعرف «البنك الدولي» الفساد، بأنه استغلال المنصب العالم للكسب الخاص.

ومع أن هذه المشكلة قديمة فان الاهتمام المستجد بها يعود الى مثول عدد من السياسيين في مختلف البلدان امام المحاكم، بتهمة الفساد او التعاطي مع المافيا او قبول اموال المخدرات.

حتى ان نائب الرئيس الاميركي ال غور، يتعرض الآن الى حملة بدعوى استخدام الموجودات الحكومية لجمع اموال خاصة بالحملة الانتخابية.

والسؤال المطروح الآن هو، هل أن العالم حالياً يشهد المزيد من الفساد، أم أن الناس باتوا أكثر وعياً للأمر؟

والجوار عن ذلك هو، انه غير ثابت ما اذا كان الفساد قد تزايد عن ذي قبل لكن المؤكد هو ان الناس باتوا اكثر قلقاً ووعياً واحتجاجاً.

وهناك خمسة ملامح لتركيز الوعي والفهم لمسألة الفساد هي:

١ - انه من الافضل إلغاء السياسات الملتوية المؤدية الى الفساد بدل الاعتماد على الرشوة للاحتيال على تلك السياسات.

٢ - إن السياسيين والموظفين الفاسدين يعمدون الى خلق ظروف الاثراء لانفسهم من خلال مقاومة الانفتاح ومضاعفة القيود. وانتهاج الاجراءات الضبابية غير الشفافة ووضع عراقيل غير ضرورية.

٣ - إن الفساد من شأنه ان يتمدد الى مجالات تقتضي تطبيق الانظمة مثل: جباية الضرائب والحد من الاضرار البيئية.

٤ - إن المدفوعات الجانبية، على سبيل الرشوة تتم بالضرورة بصورة غير مكشوفة والذين يقومون بها هم أقل الناس ضميراً واكثرهم نفوذاً لا الاكثر كفاءة.

٥ - إن الفساد في النتيجة من شأنه ان يزعزع شرعية اي حكومة.

جدول مقارن للفساد لسنتي ١٩٩٦-١٩٩٧

المرتبة	البلدان	المقاييس من عشرة ١٩٩٧	المقياس من عشرة ١٩٩٦
١	الدانمارك	٩,٩٤	٩,٣٣
٢	فنلندا	٩,٤٨	٩,٠٥
٣	السويد	٩,٣٥	٩,٠٨
٤	نيوزيلاا	٩,٢٣	٩,٤٣
٥	كندا	٩,١٠	٨,٩٦
٦	هولندا	٩,٠٣	٨,٧١
٧	النرويج	٨,٩٢	٨,٨٧
٨	استراليا	٨,٨٦	٨,٦٠
٩	سنغافورة	٨,٦٦	٨,٨٠
١٠	لوكسمبورغ	٨,٦١	—
١١	سويسرا	٨,٦١	٨,٦٧
١٢	ايرلندا	٨,٢٨	٨,٤٥
١٣	المانيا	٨,٢٣	٨,٢٧
١٤	بريطانيا	٨,٢٢	٨,٤٤
١٥	اسرائيل	٧,٩٧	٧,٧١
١٦	الولايات المتحدة	٧,٦١	٧,٦٦
١٧	النمسا	٧,٦١	٧,٩٥
١٨	هونغ كونغ	٧,٢٨	٧,٠١
١٩	البرتغال	٦,٩٦	٦,٥٣
٢٠	فرنسا	٦,٦٦	٦,٩٦
٢١	اليابان	٦,٥٧	٧,٠٥
٢٢	كوستاريكا	٦,٤٥	—
٢٣	تشيلي	٦,٠٥	٦,٨٠
٢٤	اسبانيا	٥,٩٠	٤,٣١
٢٥	اليونان	٥,٣٥	٥,٠١
٢٦	بلجيكا	٥,٢٥	٦,٨٤
٢٧	جمهورية تشيكيا	٥,٢٠	٥,٣٧
٢٨	المجر	٥,١٨	٤,٨٦
٢٩	بولندا	٥,٠٨	٥,٥٧
٣٠	ايطاليا	٥,٠٣	٣,٤٢
٣١	تايوان	٥,٠٢	٤,٩٨
٣٢	ماليزيا	٥,٠١	٥,٣٢
٣٣	جنوب افريقيا	٤,٩٥	٥,٦٨
٣٤	كوريا الجنوبية	٤,٢٩	٥,٠٢
٣٥	الاوروغواي	٤,١٤	—
٣٦	البرازيل	٣,٥٦	٢,٩٦
٣٧	رومانيا	٣,٤٤	—
٣٨	تركيا	٣,٢١	٣,٥٤
٣٩	تايلندا	٣,٠٦	٣,٣٣
٤٠	الفيليبين	٣,٠٥	٢,٦٩
٤١	الصين	٢,٨٨	٢,٤٣
٤٢	الارجنتين	٢,٨١	٣,٤١
٤٣	فيتنام	٢,٧٩	—
٤٤	فنزويلا	٢,٧٧	٢,٥٠
٤٥	الهند	٢,٧٥	٢,٦٣
٤٦	اندونيسيا	٢,٧٢	٢,٦٥
٤٧	المكسيك	٢,٦٦	٣,٣٠
٤٨	باكستان	٢,٥٣	١,٠٠
٤٩	روسيا	٢,٢٧	٢,٥٨
٥٠	كولومبيا	٢,٢٣	٢,٧٣
٥١	بوليفيا	٢,٠٥	٣,٤٠
٥٢	نيجيريا	١,٧٦	٠,٦٩

«المعجزة» الاقتصادية في شرق آسيا «سراب» خادع

النمور الآسيوية تتحول الى قطط مذعورة!

سقطت دول شرق اسيا في أول امتحان جدي تتعرض له منذ أن انطلقت في نمو اقتصادي ملفت اعطيت بسببه لقب «النمور الأسيوية». والدول الثلاث الاساسية التي تعرضت للإهتزاز في عملاتها واسواقها المالية هي: تايلندا، وماليزيا، واندونيسيا. لكن رئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد وسط تضايقه وتأثره بالنكسة التي اصابت اسواق بلاده راح يلقي باللوم على المضاربين والمتاجرين في اسواق العملات مثل، اليهودي المجري جورج سوروس، الذي نشبت بينه وبين مهاتير معركة كلامية توجها سوروس في خطابه اخيراً في مؤتمر البنك والصندوق الدوليين بقوله، ان رئيس الوزراء الماليزي هو الذي يشكل خطراً على بلاده، وأنه يبحث عن «كبش فداء» يغطي به فشله. ورد مهاتير في مقال نشرته جريدة «وول ستريت جورنال» الأميركية لتوضيح موقفه، بتكرار هجومه على المتلاعبين الكبار في أسواق المال.

وقد أوحى مهاتير محمد وغيره من المسؤولين ووسائل الاعلام في «كوالالمبور» بأن هناك مؤامرة عالمية تستهدف بلاده، مشيراً الى اليهود من طرف خفي، وداعياً الى منع المتاجرة بالعملات في الاسواق الحرة منعاً باتاً مما زاد من حدة التوتر في الاسواق العالمية.

منع البيع القصير

كان لهبوط الأسواق المالية في ماليزيا والدول الأسيوية فعل انعكاسي طاول الاستثمارات الاجنبية التي وقعت صناديقها الكبيرة في حيرة بين الانسحاب الكامل من الاسواق الأسيوية، وبين اللجوء الى عمليات للحد من خسائرها مثل، البيع القصير للأسهم. وعملية البيع القصير هي باختصار ان يبيع شخص ما اسهماً لا يملكها ليعود فيشتريها بعد هبوط اسعارها. هذه العملية استهدفها مهاتير محمد بفرض قيود صارمة على البيع القصير، مما اقلق الصناديق الاميركية والاوروبية في بورصة «كوالالمبور»، ذلك ان القيود المفروضة من الحكومة الماليزية تقضي بأن البائع لا يستطيع ان يبيع اي اسهم ما لم يكن مالكاً لها وحاملاً شهاداتها، وأن المشتري ملزم بدفع ثمن مشترياته كاملاً على الفور بدل الانتظار ستة ايام للتسوية كما كان الحال في السابق.

نهاية الإنفتاح

وجاءت إجراءات مهاتير محمد هذه لتعيد التدخل الحكومي الشديد في الاسواق بعد سنوات عشر من الانفتاح الكامل، الأمر الذي حمل المستثمرين الاجانب على اعادة النظر في استثماراتهم الأسيوية والانتقال الى اسواق اخرى.

وقد برر رئيس الوزراء الماليزي عودة التدخل الحكومي الشديد في الاسواق، بوجود مؤامرة غربية تحاول، على حد قوله، استغلال الدول النامية والهيمنة عليها، معيداً فتح ملف العلاقات الاستعمارية القديمة ليؤكد ان الدول الاستعمارية تحاول العودة الى مستعمراتها السابقة بطريقة اخرى.

وقد دعا مهاتير محمد الدول الفقيرة الواقعة تحت الاستغلال الى الوقوف معاً صفاً واحداً ضد الاغنياء الجشعين، مجدداً المقولة التي سادت في زمن الاستعمار وهي أن قواعد الرأسمالية العالمية تحمي مصالح الاقوياء ضد الضعفاء. لكن المنتقدين لهذا التوجه يقولون أن رئيس الوزراء الماليزي يتجاهل ان ما حققته بلاده من إزدهار في السنوات الماضية يعود في الدرجة الاولى الى تلك القواعد المالية ذاتها، والى تدفق الاستثمارات الاجنبية على ماليزيا وشرق آسيا، بسبب تلك القواعد.

تغيير قواعد اللعبة

والواقع ان تصرفات مهاتير محمد تتضح بنوع من الإزدواجية على قول الخبير الماليزي جون فانستون في معهد سنغافورا لدراسات جنوب شرق آسيا، الذي قال:

« ان مهاتير نفسه يرى انه عندما يقع اختلال كبير مثل الذي وقع اخيراً تتوقف العلاقة بين أداء الشركات وبين اسعار الاسهم. والحل في نظره هو ذاته المعتمد في الغرب عند مواجهة اخطار اقتصادية بتغيير قواعد اللعبة».

ويستشهد مهاتير في هذا الصدد، بقوانين «مكافحة الاحتكار» في الولايات المتحدة في مطلع هذا القرن لتجزئة الموجودات النفطية لدى «عائلة روكفلر»، وبما اقدمت عليه بورصة لندن من تغيير في قواعد اللعبة عندما قامت الحكومة الماليزية في مطلع الثمانينات بمحاولة مفاجئة للإستيلاء على «شركة غوثري» البريطانية التي تملك مزارع كبيرة في ماليزيا.

أما المحللون فيقولون أن مطالعات مهاتير المذكورة مألوفة، لكن إجراءاته جديدة. وهذا ما زاد من حالة الذعر.

وحول هذه النقطة يقول احد المسؤولين في «مورغن ستانلي»، وهي من البيوتات المالية الاميركية الكبرى:

«إن القيادة الماليزية أثبتت افتقارها الى معرفة ما يجري فعلاً على الصعيد العالمي وهذه المسلكية سوف تنفر الناس من الاسواق الماليزية بشكل جدي».

الإزدهار المزيف

هنالك أوجه شبه عديدة بين رئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد وبين رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري، من حيث اعطاء الازدهار الصفة المظهرية من خلال المشاريع الكبرى التي لا مجال الى تمويلها إلا بالديون وباستدراج الاستثمارات الاجنبية.

وقد ادرك مهاتير محمد الدور الذي لعبته النزعة الى الانفاق الكبير على المشاريع الضخمة كمظهر للعظمة الاقتصادية بأن اضطر الى إلغاء مشاريع هائلة كان يطبل لها ويزمر سابقاً مثل مشروع السد المائي الذي يعتبر اكبر مشروع من نوعه في العالم. وتبعاً لذلك يمكن القول أن السياسات الاقتصادية التي انتهجها رئيس الوزراء الماليزي، هي السبب الرئيسي في المتاعب الحالية، ولذلك فإن المسؤولين في المؤسسات الدولية يؤكدون على أنه ليس من حل سحري للأزمات في البلدان النامية سوى انتهاج الحكومات لسياسات اقتصادية سليمة.

فإذا اخفقت الحكومات في اتخاذ سياسات صائبة، فإن تكرر مثل هذه الازمات يبقى امراً محتوماً، والواقع ان جزءاً كبيراً من الازدهار الظاهر في دول شرق اسيا يغطي واقعاً اقتصادياً مختلفاً من حيث تزايد الفقر وتزايد الثغرات الاجتماعية.

وقد شبه مهاتير محمد واقع بلاده الاقتصادي، على الطريقة الحريرية، بانه مثل النهر الجارف الذي يخفي فيضه الصخور والوحول الكثيرة في قعره.

وقد تكون هذه الصورة صحيحة في حالة النمو السريع والكثيف بحيث تشكل حاجزاً مانعاً لرؤية ما في القعر. لكن ما إن يخف النمو ويتضاءل ويشح الدفق حتى تظهر الصخور والوحول على السطح على أبشع ما يكون.

قصور في الهواء

إن المشاريع الكبرى التي قادها مهاتير محمد بنزوع طموح الى دور قيادي اقليمي وتقديم صورة مخالفة للواقع، بقيت في جانب منها غير مكتملة ومنها مطار «كوالالمبور» الذي اراده مهاتير اعظم مطار في اسيا كلها. وتلك المشاريع الكبرى غير المكتملة كانت كلفتها عالية جداً بسبب الفساد المستشري في الادارات الحكومية على مختلف المستويات، ثم إنها قامت على نوع من الاستغلال الداخلي للايدي العاملة الرخيصة، وهذا يمثل جانباً من التناقض في مسلكية رئيس الوزراء الماليزي من حيث قبول الاستغلال الداخلي والهجوم على الاستغلال الخارجي. وليس هنالك من شك في أن مجال الاستغلال الداخلي، من حيث رخص الأيدي العاملة، وعدم وجود ضمانات إجتماعية حقيقية، وضعف الهيئات النقابية، كان من الاسباب المغرية للاستثمارات الاجنبية، من حيث إقامة الشركات الاجنبية لعمليات في الخارج ارخص منها في بلدانها.

فالمبالغة في المشاريع الضخمة، هي التي عادت الان لتقض مضاجع القادة الأسيويين الطموحين وعلى راسهم مهاتير محمد. وقد وصف احد زعماء المعارضة في ماليزيا، من «حزب العمل الديموقراطي»، تلك النزعة بالقول:

«لقد كنا نبني قصوراً في الهواء».

مشاكل تايلندا

ومع ذلك، فإن مشكلات ماليزيا الراهنة تبقى اقل حدة من المشكلات التي تواجه تايلندا وان كانت من منشأ واحد. ذلك ان النمو الموجه منذ الثمانينات باتجاه التصدير، قد ادى الى طفرة في البناء، والاعمار ممولة بالقروض المصرفية للقطاع العقاري بدل الصناعات التحويلية. وقد نشأت المشكلة عندما بدأ النمو التصديري ينحسر في وقت يشكو فيه القطاع العقاري من التخمة مما ادى الى هبوط اسعار العقارات.

ومن الامثلة على ذلك أن هبوط اسعار الاسهم في هذه السنة بلغ اكثر من الناتج المحلي الاجمالي لسنة ١٩٩٦ بكاملها، بينما بلغ مستوى المديونية المحلية اكثر من ١٧٠٪ من الناتج الاجمالي، الامر الذي اصاب القطاع المصرفي بالذعر لضخامة المؤونة المتوجبة لتغطية الديون الهالكة.

وقد نشأت الأزمة التايلندية في مطلع هذا الصيف، بهبوط عملتها «الباهت» بنسبة ٢٥٪، وعقدت الحكومة التايلندية المشكلة بتدخل مكلف للدفاع عن عملتها بمبلغ ١٨ مليار دولار، الامر الذي اضطر «صندوق النقد الدولي» الى اقراضها ١٥ مليار دولار على سبيل «القرض الطارىء». لكن ذلك لم يكن كافياً لحل ازمة الديون المصرفية.

ذلك ان الديون الخارجية التي ترتبت على المؤسسات المالية التايلندية خلال السنتين الماضيتين تضاعف الى نحو ٧٠ مليار دولار، معظمها غير قابل للاسترداد. مما اضطر الحكومة الى اغلاق نصف الشركات المالية في البلاد بعدما انفقت اكثر من ١٥ مليار دولار في محاولة دعمها.

«نظرية الدومينو»

وما أصاب تايلندا ثم ماليزيا كان له انعكاس في المنطقة كلها، خصوصاً في اندونيسيا والفيليبين حيث تجري الاستعدادات في البلدين لانتخابات رئاسية في السنة المقبلة، فانعكس الاختلال الاقتصادي على المزاج السياسي.

وكذلك الامر في كوريا الجنوبية، حيث ترافق الهبوط الاقتصادي مع أزمة الثقة بالحكومة نتيجة الكشف عن عمليات الفساد الواسعة، واعتقال ابن رئيس الجمهورية بتهمة الرشوة.

ومن التأثيرات الجانبية للازمات المالية والاقتصادية التي تضرب الدول الأسيوية الواحدة بعد الاخرى، ضعف الثقة بالانظمة الديموقراطية الحديثة. ذلك ان العملية الديموقراطية في تايلندا مثلاً، لم تؤد إلا الى سلسلة من الحكومات الضعيفة في بانكوك، ومع ذلك فإنه ليست هنالك بوادر تشير الى رغبة الجيوش العسكرية في التقدم للاستيلاء على السلطة.

ولذلك يبقى السؤال مفتوحاً:

اذا كانت الحكومات فاسدة وضعيفة، والجيوش غير مستعدة او راغبة في الاستيلاء على السلطة، فمن هو الذي يتحمل المسؤولية لانتشال البلدان الأسيوية من الفوضى التي غرقت فيها؟

والجواب عن ذلك قد يكون في التراجع الكامل الذي يمارسه مهاتير محمد في ماليزيا من غير ان يظهره وهو الاستعداد لتأجيل والغاء المشاريع الكبرى الفضفاضة ومظاهر البذخ في الإعمار وبناء الابراج وناطحات السحاب المظهرية والحد من الاستيراد.

لكن ذلك قد يكون علاجاً متأخراً.

سلطان بروناي

وبعد الانهيارات التي حدثت في البورصات الأسيوية والمضاربات الواسعة على عملاتها سرت مخاوف في الغرب من امتداد تلك الانهيارات الى البورصات العالمية. وهذا حرك سلطان بروناي الذي يعد اغنى رجل في العالم الى التدخل في البورصات الماليزية والاندونيسية والتايلاندية والفيليبينية بشراء اسهم فيها بمئات الملايين من الدولارات لمنع حدوث انهيار اقليمي واسع. كما إنه اشترى بما لا يقل عن ٢٠٠ مليون دولار دولارات سنغافورية لحماية تلك العملة. وحذت حذوه عدة حكومات آسيوية من حيث التدخل لشراء عملاتها واسهمها في الاسواق.

ويقال في الدوائر المالية ان الولايات المتحدة وبريطانيا شجعتا الحسن بلقية، سلطان بروناي، على التدخل خشية ان يقوم المستثمرون الآسيويون بسحب اموالهم المستثمرة في سندات الخزينة الاميركية لمحاولة دعم عملات بلدانهم. وقد خشي الاميركيون من حدوث مثل هذه الانسحابات على نطاق واسع بحيث تضطر السلطات النقدية الاميركية الى رفع اسعار الفائدة لاجتذاب المشترين للسندات الاميركية. ومع ذلك رفضت إدارة كلينتون أن تقيم صندوقاً عالمياً كبيراً لتعويم دول جنوب شرق آسيا على غرار ما فعلت بالنسبة الى المكسيك قبل سنتين عندما انهار «البيزو» المكسيكي، في حالة مشابهة لحالة ماليزيا وتايلندا في الوقت الحاضر. وتقول تلك الدوائر، ان المستثمرين الاميركيين والبريطانيين الذين وضعوا أموالاً كبيرة في البورصات الأسيوية قد خسروا كثيراً من رساميلهم في السنة الماضية وفي هذه السنة بعدما تبين من خلال الازمة الاخيرة ان النمور الأسيوية تعيش فوق امكانياتها الحقيقية.

ففي الشهر الماضي سحب المستثمرون الاميركيون قرابة ٥٠٠ مليون دولار من صناديق الاستثمار الآسيوية. ومن المنتظر ان يتزايد انسحاب الاستثمارات الاجنبية من الاسواق الأسيوية في الأشهر المقبلة.

●●●

والملفت انه لم ينج من هذه الانهيارات الأسيوية سوى استراليا ونيوزيلاندا والصين وتايوان. اما اليابان فقد توقف نهوضها الهش في مهده في الاشهر الاخيرة بفعل اجراءات التشدد الضريبي وفرض ضرائب جديدة على الاستهلاك. ووسط هذه العاصفة الأسيوية التي حولت نمورها الى قطط مذعورة او «نمور من ورق»، حسب التعبير الصيني الدارج أيام ماوتسي تونغ في الستينات، بدأت الاستثمارات الأجنبية تتحول الى الهند لانها تعتبر المناخ الهندي مؤاتياً اكثر من غيره، ولا سيما شركات الانتاج الاستهلاكي وفي طليعتها صناعة البرامج الألكترونية والمعلوماتية وصناعة المواد الكيماوية والصيدلانية.

■ تقارير

٨٥٠ ألف طن في السنوات القليلة المقبلة

صناعة الألومنيوم تتعملق والاستثمار فيها بلغ ٤,٥ مليار دولار

❏ في تقرير احصائي لـ «منظمة الخليج للاستشارات الصناعية» ان عدد مصانع الالومينيوم في دول مجلس التعاون بلغ ٤٥٠ مصنعاً. وقدر التقرير حجم استثمارات هذه المصانع بحوالي ٤,٥ مليار دولار، الامر الذي يجعل صناعة الالومينيوم من الصناعات الاساسية في دول مجلس التعاون الخليجي حيث توفرت لهذه الصناعة العديد من الميزات النسبية من اهمها وفرة الطاقة التي تعد احد اهم الحوافز لقيام هذه الصناعة ذات الاستخدام الكثيف للطاقة.

وأوضح التقرير ان صناعة صهر الالومينيوم في منطقة دول مجلس التعاون حققت تطورات كبيرة خلال السنوات القليلة الماضية بحيث ارتفع انتاج الالومينيوم الاولي من حوالى ٢٨٦ الف طن سنة ١٩٩٠ الى حوالى ٦٩٣ الف طن سنة ١٩٩٥، ومن المتوقع ان يصل الى ٨٥٠ الف طن خلال الفترة القليلة المقبلة.

وذكر التقرير ان هناك عدة دراسات متقدمة لانشاء مصاهر جديدة في المنطقة وان دول مجلس التعاون الخليجي ستصبح احدى اهم مناطق العالم لانتاج وتجارة الالومينيوم الاولي.

وأشار التقرير الى ان هذه التطورات ادت الى زيادة مساهمة صناعة الالومينيوم في الناتج المحلي الاجمالي للصناعات التحويلية في دول المجلس وفي زيادة حجم الاستثمارات الصناعية وفي استقطاب عدد كبير من الخبرات والقوى العاملة الوطنية، كما ادت الى زيادة حجم الصادرات الصناعية التي شملت بالاضافة الى الالومينيوم الاولي صفائح ومسحوق الالومينيوم والكابلات وغيرها...

ووفقاً للجداول الاحصائية المرفقة بالتقرير فان مجموع انتاج الالومينيوم الوسيط في دول المجلس قد ارتفع من ١٥٣,٢ الف طن متري سنة ١٩٩٠ الى ٢٣٥,٥ الف طن متري سنة ١٩٩٦.

وزاد انتاج دول المجلس من الالومينيوم الاولي من ٣٨٦,٣ الف طن سنة ١٩٩٠ الى ٦٩٢,٧ الف طن سنة ١٩٩٥.

وتتوزع منتوجات الالومينيوم الوسيط بين القضبان والمقاطع التي زاد انتاجها في دول المجلس من ٤٣,٩ الف طن سنة ١٩٩٠ الى ٨٦,٦ الف طن سنة ١٩٩٥، والصفائح والالواح من ٦٠,٥ الف طن الى ٧١,٧ الف طن، والاسلاك والكابلات من ٢٥,٧ الف طن الى ٤٦ الف طن، ومسحوق الالومينيوم من ٤,٦ الف طن الى ٥ آلاف طن، والمصبوبات من الالومينيوم من ٢٦,٥ الف طن الى ٢٨,٢ الف طن. وبالنسبة الى البنية الهيكلية لمصانع الالومينيوم النهائية الرئيسية في دول المجلس لسنة ١٩٩٦ فقد بلغ عددها الاجمالي ٤٢٤ مصنعاً تقدر طاقتها الانتاجية بحوالى ٢٣٣,٤ الف طن متري ورأس المال المستثمر بحوالي ٤٦١,٥ مليون دولار وعدد العاملين فيها ١٨٩١١٩ عاملاً. ويلغ عدد مصانع منتوجات الانشاءات من الابواب والنوافذ والحواجز والواجهات ٣٨٢ مصنعاً طاقتها الانتاجية ١٦١ الف طن ورأس مالها المستثمر ٣٢٠,٧ مليون درهم وعدد العاملين فيها ١٦١٦٩ عاملاً.

ويلغ عدد مصانع الاواني المنزلية المتنوعة ٣٦ مصنعاً طاقتها الانتاجية ٥٧,١ الف طن متري ورأس مالها المستثمر ٥٧,١ مليون دولار وعدد العاملين فيها ١٨٨٠ عاملاً، في حين بلغ عدد مصانع علب الالومينيوم ٦ مصانع طاقتها الانتاجية ٥٦,١ الف طن متري ورأس المال المستثمر ٨٣,٧ مليون دولار وعدد العاملين فيها ٨٧٠ عاملاً.

■ مجلس التعاون

«بنك الإمارات الصناعي» توقع في دراسة له:

دول الخليج الست ستستثمر ٢٠ مليار دولار لتطوير مصافي النفط فيها

❏ قرأنا في دراسة لبنك الامارات الصناعي، ان دول مجلس التعاون الخليجي، ستستثمر ٢٠ مليار دولار في قطاع تكرير النفط خلال السنوات العشر المقبلات.

وجاء في الدراسة ان طاقة التكرير في دول المجلس ستبلغ ٣,٩٩ مليون برميل يومياً في سنة ٢٠٠٧ مقارنة مع ٢,٠٩ مليون برميل يومياً سنة ١٩٩٦ وفقاً للتخطيط الحالي.

ومن شأن توسيع المصافي وبناء محطات تكرير جديدة زيادة نسبة النفط المكرر من الانتاج المحلي في الدول الست الى ٢١٪ في سنة ٢٠٠٧ من ١٤,٦٪ في سنة ١٩٩٦.

وتتأثر الاستثمارات الحكومية والخاصة تأثراً مباشراً بنمو الطلب العالمي على منتوجات النفط، وتوقع زيادة للطلب الاقليمي مع الارتفاع الكبير في النمو السكاني.

وستشهد الامارات اكبر توسع، اذ من المتوقع ان تبلغ طاقتها التكريرية ٧٥٠ الف برميل يومياً سنة ٢٠٠٧ ارتفاعاً من ٢٠٥ الاف برميل يومياً سنة ١٩٩٦.

وافادت مصادر نفطية انه من المتوقع ان تنفق «شركة بترول ابوظبي الوطنية» (ادنوك) ما يقرب من ١,٥ مليار دولار بحلول سنة ٢٠٠٢ لاجراء تجديدات على مرحلتين لمصنع الرويس.

وقرأنا في التقرير ايضاً ان صناعة النفط في كل دول المجلس سوف تشهد توسعات مهمة خلال السنوات المقبلة بحيث يمكن اعتبار هذه الدول من اهم مراكز العالم لتكرير النفط في القرن المقبل على غرار مركزها كأهم منتج للنفط في العالم.

ورجح التقرير تزايد طاقة تكرير النفط في الكويت بنسبة ٢٥٪ بحلول سنة ٢٠٠٧ بما يعادل ٣٥٪ من اجمالي انتاج النفط الكويتي في الفترة ذاتها.

واشار الى انه من المتوقع ان ترتفع طاقة تكرير المصافي النفطية الكويتية من ٨٦٠ الف برميل يومياً سنة ١٩٩٦ الى مليون و٥٠ الف برميل في سنة ٢٠٠٧.

ويذكر ان طاقة التكرير الكويتية تعادل حالياً ٣٩٪ من اجمالي انتاج البلاد من النفط الان الذي يبلغ ٢,٢ مليون برميل يومياً.

وفي التقرير ان التوسعات المقترحة في صناعة تكرير النفط في دول مجلس التعاون الخليجي تشمل اقامة اربع مصافي جديدة في دولة الامارات واجراء توسعات كبيرة في مصافي «الرويس» و«ام النار» في ابوظبي كما تشمل تطوير مصفاة البحرين لانتاج الوقود الخالي من الرصاص.

واشار التقرير الى ان التوسعات المقترحة في صناعة التكرير السعودية من اهم وأكبر التوسعات الجارية في المنطقة حيث يتوقع ان تتجاوز تكلفتها الاجمالية في السنوات العشر المقبلة ١٠ مليارات دولار، وهو ما يجعل المملكة تتحول الى اهم مركز عالمي لتكرير النفط والمنتوجات النفطية.

وتوقع المصرف ان ترتفع طاقات التكرير السعودية بنسبة ١٦٠٪ خلال الفترة المذكورة من ٦٥٠ الف برميل يومياً سنة ١٩٩٦ الى ١,٧ مليون برميل يومياً سنة ٢٠٠٧ بحيث تغطي تلك الطاقة ١٧,٣٪ من الانتاج النفطي السعودي المتوقع في تلك السنة مقابل ١٤,٨٪ سنة ١٩٩٦.

وبين تقرير المصرف الصناعي ان توجه دول المجلس نحو تطوير طاقتها التكريرية يتزامن مع العديد من التطورات الجارية في اسواق منتوجات النفط في العالم ومن بينها اعتماد العالم على منطقة الخليج كمصدر اساسي للطاقة.

كما يتزامن هذا التوجه مع تنامي احتياجات دول المجلس الداخلية للمنتوجات النفطية وذلك *بسبب ازدياد عدد السكان وارتفاع* معدلات النمو الاقتصادي، الى جانب تراجع عمليات تكرير النفط والمنتوجات النفطية في البلدان الرئيسية المستهلكة للنفط، وبالاخص في اوروبا الغربية، مما سيؤدي الى ازدياد الطلب على المنتوجات النفطية الخليجية في المستقبل.

ولاحظ المصرف ان هذه التطورات تأتي في ظل بروز القطاع الخاص في دول النفط الخليجية، مشيراً الى ان نمو قطاع عمليات تكرير النفط سيرفع عدد محطات توزيع النفط، وسيؤدي الى اجتذاب استثمارات خاصة جديدة، خصوصاً بعدما ظلت صناعة التكرير حكراً على القطاع العام في السنوات الماضية.

واشار المصرف في تقريره الى التوجه الذي يقوم به القطاع الخاص في دولة الامارات عبر المساهمة في اقامة ثلاثة مشاريع جديدة لتكرير النفط بطاقة اجمالية تبلغ ٧٣ الف برميل يومياً، ومن المتوقع الانتهاء من تنفيذ تلك المشاريع في نهاية سنة ١٩٩٨.

وجاء في التقرير ان هناك مبررات قوية تدعو الى دعم هذا التوجه في دول المجلس اذ ان تنويع مصادر الدخل القومي يمكن ان يسهم فيها القطاع الخاص الى جانب القطاع الحكومي لكونه يملك امكانات كبيرة وقدرات مالية واسعة يمكن توظيفها داخل دول مجلس التعاون.

وأكد بنك الامارات الصناعي، ان زيادة الاستثمارات الخاصة في هذا القطاع الحيوي سيؤدي بالتالي الى زيادة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي لدول المنطقة وتنويع مصادر الدخل القومي وهو احد الاهداف الرئيسية التي تسعى دول المجلس الى تحقيقها في السنوات المقبلة.

■ سلطنة عُمان

سبعة مصارف رتّبته والتوقيع عليه هذا الشهر

قرض بملياري دولار للغاز وسندات خزينة قيمتها ٥٠٠ مليون دولار

❏ كشف عدنان امير، المدير المالي في «شركة عمان للغاز الطبيعي المسال»، ان الشركة ستوقع في تشرين الاول/ اكتوبر الحالي اتفاق قرض مجمع بملياري دولار لتغطية استثمارات مشروع طموح لتصدير الغاز. لكن القرض سينطوي على خيار لاصدار سندات قيمتها ٥٠٠ مليون دولار.

فإذا ما قررت الشركة المضي قدماً في اصدار السندات فانه سيتم تقليص حجم القرض. وكان مقرراً اصلاً توقيع اتفاق القرض الشهر الماضي، الا انه لم يتم في الوقت المحدد اعداد المستندات اللازمة.

وسيستخدم القرض في تمويل بناء «محطة لتسييل الغاز» شرق سلطنة عمان بطاقة سنوية مقدارها ٦,٦ مليون طن باستثمارات تبلغ ٣ مليارات دولار. وتتوجه اول شحنة من صادرات الغاز الطبيعي المسال الى شركات لتوليد الكهرباء في كوريا الجنوبية سنة ٢٠٠٠.

وتتولى سبعة مصارف ترتيب القرض، وهي: «سيتي بنك» و«اي. بي. ان. امرو» و«ناشيونال وستمنستر بنك» و«بنك اوف طوكيو ميتسوبيشي» و«كريديه اغريكول اندوسويز» و«كوريا اكسشينج بنك» و«بنك الخليج الدولي».

وستسهم ايضاً في القرض التجاري، وهو احد اضخم القروض في الشرق الاوسط، كل



من «المؤسسة البريطانية لضمان اعتمادات التصدير» و«بنك التصدير والاستيراد» الاميركي ومؤسسة «إن سي ام» الهولندية لضمان الائتمان ووكالة «ساسي» الايطالية للائتمان.

وقال عدنان أمير «تلقينا عدداً من التعهدات من مصارف عمانية تراوح قيمتها بين خمسة ملايين و٢٠ مليون دولار».

ويسدد القرض على مدة ثماني سنوات ونصف من استكمال المشروع. واضاف انه اذا تقرر المضي قدماً في اصدار السندات فان «تشيس سيكيوريتيز انك» سيكون مدير الاكتتاب بمشاركة «ميريل لينش». واشار الى انه «اذا قررت الشركة اصدار السندات، فمن المرجح ان يتم ذلك في تشرين الثاني/ نوفمبر او كانون الاول/ ديسمبر المقبلين».

وعادة يكون التمويل باصدار سندات تكون ارخص كلفة من الحصول على قروض مجمعة.

وتملك الحكومة العمانية حصة مقدارها ٥١٪ في «شركة عمان للغاز الطبيعي المسال» فيما تملك «رويال داتش شل» ٣٠٪ و«توتال» ٥,٥٤٪ و«بارتكس» ٢٪ وتملك كل من «ميتسوبيشي» و«ميتسوي» حصة مقدارها ٢,٧٧٪ فيما تملك «ايتوتشو» ٠,٩٢٪.

■ إسرائيل

على الرغم من حذر شركات النفط العالمية

إسرائيل تؤكد اكتشاف النفط بكميات تجارية في «صُدع الجليل»!

❐ إكتشفت شركة «غيفوت أولام للنفط المحدودة» في اسرائيل مكامن نفطية لأول مرة بعدما فشلت عمليات الحفر السابقة على البر الفلسطيني في ايجاد النفط والغاز.

وقد نشرت الشركة الاسرائيلية في الشهر الماضي، نتائج مسوحاتها الجيولوجية وحفرياتها الاخيرة، الامر الذي اكد وجود كميات تجارية من النفط والغاز. وقدرت الشركة الاسرائيلية المخزون النفطي في اكتشافها الجديد بنحو مليار برميل، كما قدرت احتياطي الغاز الطبيعي بمقدار ٤ تريليون قدم مكعب.

لكن شركة البترول الاميركية «غارب وشركاهم» في دالاس اشارت بعد مراجعتها لدراسات الشركة الاسرائيلية ان النفط المكتشف في اسرائيل لا يتعدى ٤٤ مليون برميل.

الإمتداد السوري

لكن الملفت في دراسة «غيفوت اولام» الاسرائيلية، الذي أثار اهتماماً خاصاً، هو أن الموقع الذي اكتشف فيه النفط هو امتداد لمكامن النفط السورية المعروفة التي تدعى «صدع بالميرا».

وجاء في دراسة الشركة الإسرائيلية، أن هذا الصدع السوري قد انشطر منذ زمن بعيد يمتد ملايين السنين بحيث ان جانباً منه إنحرف باتجاه فلسطين.

وقد دلت الاختبارات التي اجريت على العينات النفطية ان النفط المكتشف في اسرائيل هو من النوع الخفيف (٤٠ درجة حسب مقاييس معهد البترول الأميركي)، مما يشير الى انه مخزون في صخور من «العصر السيلوري»، وهي الصخور التي ثبت أنها غنية في النفط في سوريا والمملكة العربية السعودية وغيرها من بلدان الشرق الاوسط.

الإمتداد اللبناني

ويبدو من بعض الخرائط الجيولوجية المنشورة حديثاً ان جزءاً من «صدع بالميرا» السوري ينحرف الى الجنوب اللبناني ايضاً، حيث تقيم اسرائيل منطقة «الحزام الامني» العازلة. واذا ثبت ذلك فانه يفسر عدة أمور مثيرة للجدل. منها اولاً، تمسك اسرائيل باحتلال جزء من المنطقة الجنوبية من لبنان على الرغم من الخسائر البشرية والمادية التي تتكبدها من جراء ذلك الاحتلال.

والامر الثاني، هو اعادة الجدل حول الحفريات النفطية اللبنانية التي جرت قبل ٤٠ سنة بالقرب من بلدة «يحمر» التابعة للبقاع الغربي على الحدود الجنوبية، ذلك أن شركة نفطية قامت على عهد الرئيس كميل شمعون (١٩٥٢ ـ ١٩٥٨) بحفر آبار اختبارية في تلك المنطقة ثم ما لبثت ان اغلقت تلك الآبار لأنها لم تكتشف فيها اي نفط، ومع ذلك بقيت هنالك شكوك في بعض الاوساط اللبنانية بأن النفط موجود في الجنوب اللبناني لكن الامتناع عن حفره تعود أسبابه الى ضغوط سياسية.

مصادر النفط الإسرائيلي

والمعروف أن اسرائيل دولة مستوردة للنفط، اذ يبلغ استهلاكها السنوي حوالى ١٣ مليون طن او ما يعادل ٢٦٠ الف برميل في اليوم، تستورد معظمه من مصر والنرويج وتشتري جزءاً من احتياجاتها من السوق الفورية.

وكانت اسرائيل اثناء احتلالها «شبه جزيرة سيناء» والضفة الشرقية من قناة السويس، قد استغلت الحقول المصرية الموجودة هناك منذ احتلال تلك المنطقة سنة ١٩٦٧ وحتى انسحابها بعد اتفاقيات السلام في اواخر السبعينات.

اما الكميات التي تنتجها اسرائيل في اراضيها فهي كميات لا تذكر تأتي من حقل «هليتس» الذي تم اكتشافه في جنوب البلاد سنة ١٩٥٥. ومنذ ذلك الحين شملت عمليات التنقيب الاسرائيلية حفر ٤٠٠ بئر استكشافية لم تسفر عن اكتشاف اي حقل يضم كميات تجارية كبيرة.

ومما عقّد عمليات الاستكشاف الاسرائيلية امتناع شركات النفط العالمية الكبرى عن الدخول في عمليات التنقيب لثلاثة اسباب رئيسية:

١ ـ خشية الشركات العالمية من إغضاب الدول العربية الغنية بالنفط نظراً الى اعتماد تلك الشركات على النفط العربي.

٢ ـ عدم قناعة الشركات العالمية بوجود كميات كبيرة من النفط الاسرائيلي يمكن أن تضيف كميات ملحوظة الى موجودات تلك الشركات.

٣ ـ الكلفة العالية للتنقيب والاستكشاف في المناطق المؤملة في اسرائيل ولاسيما أن الدولة العبرية تفتقر الى بنية تحتية متطورة للخدمات النفطية.

ومع ذلك، فإن شركات التنقيب الاسرائيلية عن النفط، استطاعت في السنوات الاخيرة ان تحصل على تمويل من خلال بورصة تل ابيب بمقدار ٢٨٥ مليون دولار.

«مجد ٢»

يقع الاكتشاف الاسرائيلي المعلن عنه اخيراً في احدى ضواحي تل ابيب هي ضاحية «روش هايين». وجرى الاكتشاف بعد حفر البئر «مجد ٢» التي وان كانت لا تتضمن كميات تجارية إلا انها قد أثبتت ان العينات النفطية المستخرجة منها كانت عالية النوعية، وفي صخور مماثلة للصخور النفطية العربية.

ويعوّل المنقبون الاسرائيليون الآن على البئر «مجد ٣» المقرر حفرها في المنطقة ذاتها في سنة ١٩٩٨. لكن الدوائر النفطية العالمية مازالت غير مقتنعة بأن ما سمته شركة «غيفوت اولام» الاسرائيلية باسم «صدع الجليل» المنحدر من «صدع بالميرا» السوري، لا يشكل إكتشافاً مهماً مع ان الشركة الاسرائيلية عرضت اكتشافها ودراساتها في عدد من المؤتمرات النفطية الدولية، جرت في لندن وهيوستن وفي مدينة كالغاري الكندية، بهدف اقناع وأشراك شركات عالمية كبرى للنفط في عملياتها.

ولذلك، عمدت الشركة الاسرائيلية الى التمويل الذاتي من خلال بورصة تل أبيب حيث جمعت ١٤ مليون دولار لحفر البئر الاختبارية المذكورة وتنوي جمع ١٠ ملايين دولار أخرى في الاشهر المقبلة لحفر البئر «مجد ٣».

استمرار مساعي التنقيب

لكن بعض المحللين في صناعة النفط يميل الى عدم صرف النظر، قبل الأوان، عن التقويم الجدي لاكتشاف «شركة غيفوت اولام»، ومن هذا القبيل سمح للشركة الاسرائيلية ان تعرض دراساتها في الشهر الماضي على الاجتماع السنوي لرابطة جيولوجيي البترول الاميركية، التي تعد اهم منتدى عالمي لصناعة النفط.

ويقول مسؤول في «شركة ميللر اند لنتس المحدودة» في هيوستن، وهي شركة استشارية اميركية لشؤون النفط والغاز، بعد تولي الشركة المذكورة بحث تقويم امكانية الإستثمار في «شركة غيفوت اولام»، من قبل شركة نفط اسرائيلية، بأنه اعجب بالمعدات ومستوى الموظفين في الموقع الاسرائيلي مضيفاً، أن مخاطر التنقيب مازالت عالية. وفي المقابل قال احد الجيولوجيين في شركة نفطية كبرى أن حيثيات «شركة غيفوت اولام» ليست خيالية تماماً لكنها أمل صعب.

اللجوء الى التوراة

وتقول جريدة «وول ستريت جورنال» الاميركية الرصينة، أن قصة النفط الاسرائيلي، بدأت في الواقع كفعل ايمان. ذلك ان مهاجراً روسياً يدعى لوسكين، تحول الى اليهودية قبل سنوات عشر وهو مقيم في استراليا، كان يدرس «سفر التثنية» في «التوراة»، حيث يبارك موسى قبل موته قبيلة يوسف. ومن خبرته السابقة في جيوفيزياء البترول قال ان النصوص التوراتية أعطته مؤشرات جيولوجية فأجرى عدداً من البحوث في التاريخ الجيولوجي للمنطقة مستخدماً نتائج المسوحات الزلزالية.

ونتيجة لذلك جمع فريقاً من عشرة اشخاص معظمهم من المهاجرين الروس، أغلبهم من ذوي الخبرة في صناعة النفط السوفياتية السابقة، ومنهم متخصصون في الهندسة البترولية والجيولوجيا والجيوفيزياء. فعكف هذا الفريق على دراسة الاف من عينات النفط والصخور المستخرجة من الآبار الاسرائيلية المحفورة حتى الآن، بالمقارنة مع المعلومات المتوفرة عن الآبار النفطية في منطقة الشرق الاوسط.

وبعد سنتين من البحث تم وضع خرائط جديدة للطبقات الارضية الاسرائيلية، حيث استنتج الدارسون ان سبب عدم اكتشاف النفط في الآبار الاسرائيلية المحفورة سابقاً هو القيام بعمليات الحفر في تكوينات متشكلة بعد توقف هجرة النفط في المنطقة منذ ١٩٠ مليون سنة حسب تقديرات لوسكين.

دراسة «غيفوت اولام»

لقد حصلت «الميزان» على نسخة في احد المؤتمرات البترولية الدولية التي حضرتها، عن الدراسة الجيوفيزيائية للاكتشاف الاسرائيلي. ولما كانت تلك الدراسة في غالبيتها علمية ومعقدة، فاننا نكتفي بنشر اجزاء من مقدمة الدراسة التي تضم الاستنتاج المستخلص منها.

جاء في المقدمة انه جرى حتى الآن حفر اكثر من ٤٠٠ بئر على البر الاسرائيلي، فلم يعثر فيها سوى على القليل من النفط والغاز. ويبدو أن النتائج المتوفرة من تلك الآبار المحفورة قد حضت على امكانية التنقيب في اسرائيل. لكنه كان ضرورياً اجراء مراجعة شاملة لجمع المعلومات الجيولوجية ذات العلاقة لفهم سبب جفاف هذا العدد الكبير من الآبار، وما اذا كان من الممكن اكتشاف تجمعات نفطية تجارية على البر الاسرائيلي.

وقد قام الفريق الفني في شركة «غيفوت اولام» باعادة صياغة التاريخ الجيولوجي لإسرائيل في الزمان والمكان بتطبيق المفاهيم الجيولوجية العصرية وبتفسير جميع ما هو متوفر من معلومات جيولوجية وجيوفيزيائية، لوضع خرائط اقليمية وبنيوية تفصيلية في المجالات الباليوغرافية والجيوكيميائية.

وتقول المقدمة، ان تطبيق هذه المفاهيم الجديدة على اسرائيل، ساعد على فهم سبب عدم نجاح التنقيب السابق عن النفط، وعلى اعادة توجيه الجهود التنقيبية الجديدة، الأمر الذي ادى الى فهم جديد لجيولوجية النفط في اسرائيل، كما أدمج في مفهوم عصري للنظام البترولي جرى تطويره اخيراً لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا.

خريطة جيولوجية لصُدع بالميرا المنحرف باتجاه فلسطين وجنوب لبنان

GIVOT OLAM O
July, 1997
C.I = 500m

وهدف مفهوم النظام البترولي هو، شمل تطور الجيولوجيا والبترول عبر الزمن الجيولوجي من مولد النفط والغاز حتى تشكل التجمع البترولي وحفظه الى الوقت الحاضر.

وتضيف المقدمة ان النفط يتشكل جيولوجياً في ما يسمى «صخر المصدر»، ومن هناك يهاجر الى خزان صخري راشح وذي مسام فيشكل تجمعاً في محبس حيث الصخر الراشح يمنعه من الهروب. ذلك أن توقيت الهجرة النفطية من «صخر المصدر» امر حاسم من حيث توقيت تشكل المحابس. فاذا لم تتشكل المحابس قبل هجرة النفط فان التجمعات النفطية لا تتشكل ويتناثر النفط المهاجر.

وقد حددت الشركة الاسرائيلية ملامح تربطه بصخور المصدر السيلورية الغنية لم تكن معروفة سابقاً في النظام البترولي الاسرائيلي الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من النظام «الهيدروكاربوني» الثابت من العصر القديم في الشرق الاوسط وشمال افريقيا.

فالنظام البترولي الباليوزوي (العصر القديم) في المملكة العربية السعودية قد استكشف جدياً منذ الاكتشاف النفطي الاول في «ابو جيفان» سنة ١٩٨٢. ومنذ ذلك الحين تم اكتشاف العديد من حقول النفط والغاز الجديدة وتم ثبوت مليارات البراميل من الاحتياطي النفطي القابل للاستخراج.

ويذكر ان اكبر حقل نفطي في العالم، وهو «حقل الغوّار» في السعودية يحتوي ايضاً على نفط سيلوري من الحقبة الباليوزوية. ومن المعروف ان احد اكبر حقول الغاز في العالم وهو حقل غاز الشمال في قطر نشأ أيضاً في «صخور سيلورية». ومن الامثلة الاخرى ان «حقل حاسي مسعود» في الجزائر، وهو أيضاً من اكبر الحقول النفطية في العالم، نشأ هو الآخر في صخور سيلورية. وتقول مقدمة الدراسة، انه لم يكن معروفاً من قبل وجود الصخور السيلورية في اسرائيل، لكن التحليلات الجيوكيميائية للنفط المستخرج من البئر «مجد ٢» والتي جرت في الولايات المتحدة اثبتت أن مصدر هذا النفط هو في الصخور السيلورية الباليوزوية.

وتشير مقدمة الدراسة، الى أن استخدام الوسائل التكنولوجية العصرية المتقدمة على نتائج البئر «مجد ٢» اعطى تفسيراً بأن تشكيل «مجد» هو تشكيل قديم كبير نشأ قبل هجرة النفط من الصخور السيلورية.

وبعد استعراض تفاصيل نتائج الحفر في البئر «مجد ٢» يخلص التقرير الى القول ان تلك البئر قد اخترقت تجمعاً نفطياً في ما سمي «تشكيل مُحلَة»، واستنتج واضعو التقرير وجود خزانات ذات مسامية متطورة أفضل الى الغرب من البئر «مجد ٢».

وتشكيل «محلة» العائدة الى «العصر الترياسي» مماثل لتشكيل «مُلُسة» في غرب سوريا المنتج من «حقول الشاعر» و«شريف». أما تشكيلات «أركوف» و«سعد» فهي مماثلة لتشكيلات «كنوف» و«عنيزة» و«مرقدة» التي انتجت حقول «قردي» و«تينات» و«هيوة» و«فرحة» وغيرها من الحقول في غرب المملكة السعودية، وحقول «الهايل» و«أراك» في غرب سوريا وغيرها من بلدان الشرق الاوسط.

وقد جرى حفر «البئر مجد ٢» التي اكتشف فيها النفط السيلوري في «تشكيل محلة» على عمق ٣٠٠ متر، ومن قشرة التكوين القديم بمساحة ٢٠٠ كيلومتر مربع حيث يقدر وجود احتياطي قابل للاستخراج قدره مليار برميل من النفط و٤ تريليون قدم مكعب من الغاز.

ومن المقدر ان يجري حفر «البئر مجد ٣» لاختبار تكوين ذلك الخزان في الموقع الامثل.

صناعة النفط الإسرائيلية

ويأتي هذا الاكتشاف في وقت تجري فيه تغييرات واسعة على صناعة التنقيب النفطي الاسرائيلية. ففي اواخر شهر آب/ اغسطس الماضي اشترت «شركة نافتا اسرائيل للبترول» حصة الحكومة الاسرائيلية البالغة ٩٩,٩٪ من «شركة النفط الوطنية الاسرائيلية» بمبلغ ٢٥,٥ مليون دولار ضمن برنامج الخصخصة الجاري الآن.

وبعد خروج الحكومة من القطاع النفطي تعمل الشركات النفطية الاسرائيلية القائمة على توسيع عملياتها الدولية. وقد شاركت الشركات الاسرائيلية المذكورة بحصة ٥٪ من تجمع عالمي يضم مجموعة «رويال داتش شل» الهولندية و«شركة أجيب» الايطالية و«شركة إكسون» الاميركية للتنقيب عن النفط في المياه الاطلسية العميقة قبالة جمهورية الكونغو. بينما تملك «شركة نافتا» الاسرائيلية لوحدها امتيازين اضافيين للنفط في الكونغو، كما تملك امتيازاً بالشراكة مع «شركة تايوان الوطنية للنفط» للتنقيب عن النفط في جمهورية قازاخستان. وللشركات الاسرائيلية ايضاً مساهمات في عدة مشاريع للنفط والغاز في الولايات المتحدة. ويرى مدير «شركة النفط الوطنية الاسرائيلية» يارون ران، أن المثال المحتذى هو شركة «إلف اكيتان» الفرنسية وهي من الشركات التي ليس لديها كثير من النفط والغاز في بلادها، لكن لها عمليات مهمة على الصعيد العالمي.

المصارف اللبنانية تحقق أعلى نسبة نمو بينها

٣٩٨ مليار دولار موجودات المصارف العربية سنة ١٩٩٦

❐ يجمع المحللون الماليون على القول بأن السيولة المحلية العربية حافظت طوال سنة ١٩٩٦ على معدل نمو استقر على مستواه السابق البالغ ٨,٧٪.

ويقول المحللون هؤلاء ان معدلات نمو السيولة المحلية تباينت بين الدول العربية، ففي حين كانت معدلات نموها اقل من سنة ١٩٩٥ في مجموعة اولى من الدول ضمت الاردن والامارات والبحرين وتونس وجيبوتي والسودان والكويت وليبيا والمغرب واليمن، كانت تلك المعدلات اعلى من السنة ١٩٩٥ في مجموعة اخرى ضمت كلاً من الجزائر والسعودية وسوريا وسلطنة عمان وقطر ولبنان ومصر وموريتانيا.

فعلى ضوء التحسن الملحوظ في وضع الحكومات المالي تجاه الجهاز المصرفي وما صاحبه من انخفاض في نصيب تلك الحكومات من الائتمان المحلي، وتوجيه نسبة من الموارد لتمويل انشطة القطاع الخاص بوصفه المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي، انحسر دور صافي الائتمان الحكومي كمصدر للتوسع في السيولة المحلية مقارنة بالسنوات الماضية، بل كان له خلال سنة ١٩٩٦ اثر انكماشي على السيولة المحلية بالنسبة الى الدول العربية ككل. فقد انخفض صافي الائتمان المقدم للحكومة عن مستواه سنة ١٩٩٥ في كل من الاردن والبحرين وتونس والجزائر وسوريا وعمان والكويت وليبيا ومصر واليمن وموريتانيا خلال الربع الاول من السنة، وانخفض تبعاً لذلك نصيب الحكومة من الائتمان المحلي خلال سنة ١٩٩٦، وبلغ ذلك الانخفاض نحو ٩,٨ نقطة مئوية في الكويت، و٩,١ نقطة مئوية في الجزائر، و٨,٢ نقطة مئوية في سوريا، و٤,٧ نقطة مئوية في مصر، و٣,٤ نقطة مئوية في الاردن، و٢,٣ نقطة مئوية و٠,٦ نقطة مئوية في كل من تونس وليبيا على التوالي.

اما الامارات، والسودان، وقطر، ولبنان، فقد كانت معدلات نمو صافي الائتمان المقدم للحكومة اعلى من السنة السابقة، واقترن ذلك في الامارات بالانخفاض في ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي بصورة فاقت الانخفاض في استدانتها منه. واقترن ذلك في السودان بالزيادة الملحوظة في استدانة الحكومة من الجهاز المصرفي، وانخفاض ودائعها لديه. اما في قطر ولبنان فقد اقترنت الزيادة في صافي الائتمان الحكومي بالزيادة في الاستدانة من الجهاز المصرفي التي فاقت الزيادة في الودائع الحكومية لديه.

وواصلت المصارف العربية خلال سنة ١٩٩٦ سعيها نحو تحديث وتنويع خدماتها، واستخدام تقنيات مصرفية حديثة، وتحسين اوضاعها الادارية والمؤسسية بما يسهم في رفع كفاءة الموارد البشرية المتاحة.

وهذا التحسن في نظر المحللين الماليين، رافقه استحداث العديد من التشريعات والقوانين بهدف تحسين وتعزيز البيئة المصرفية والمالية.

وقد انعكست هذه التطورات على اداء المصارف العربية ضمن الموجودات الاجمالية، ونما كذلك النشاط التمويلي المقدم للاقتصادات العربية.

وعلى صعيد اداء المصارف التجارية اشار التقرير الى ان القطاع المصرفي العربي يتكون من ٣٤٢ مصرفاً تجارياً منها حوالي ٢٤٦ مصرفاً محلياً، و٩٦ مصرفاً غير محلي، كما يضم القطاع ٨٧ من المصارف المتخصصة والمؤسسات المصرفية التي تعمل في مجالات الاستثمار والاقراض الصناعي والزراعي والاسكاني وتنمية الريف. وتوفر هذه المصارف والمؤسسات خدماتها عبر شبكة تضم ٨٦٥٤ فرعاً.

وقد بلغ اجمالي الموجودات للمصارف التجارية العربية نحو ٣٩٨ مليار دولار مع نهاية سنة ١٩٩٦، مقابل ٣٧٣,٢ مليار دولار مع نهاية سنة ١٩٩٥، اي بنسبة نمو بلغت ٦,٧٪.

ولاحظ المحللون ارتفاع نمو هذه الموجودات لدى بعض الدول العربية بنسب فاقت نسبة نمو الناتج المحلي الاجمالي لهذه الدول. اذ بلغت نسبة نمو موجودات مصارف لبنان مقومة بالدولار الاميركي ٣١,٦٪ وهي الاعلى بين الدول العربية، وبنحو ١٥,٢٪ في سوريا و١٤,١٪ في سلطنة عمان، و١٣,٢٪ في مصر، و٨,١٪ في تونس.

في بيان عن ودائعه وإصداراته الأجنبية

«بنك عودة» يُصنّف BB و-BB وB1

❐ في بيان وزعه، وحصلت «الميزان» على نسخة منه، اعلن «بنك عودة» ان اصداراته بالعملات الاجنبية وودائعه قد صنفت كالآتي:

مؤسسات التصنيف	تصنيف طويل الاجل	تصنيف قصير الاجل
IBCA	BB	B
Standard & Poor	BB-	B
Moody	B1	Not Prime

وقال البيان: ان بنك عودة الذي يحتل المرتبة الثالثة من حيث الموجودات، هو اول مصرف لبناني يحصل على تصنيف من ثلاث مؤسسات دولية كبرى، علماً ان تصنيفات البنك محكومة بسقف هو خطر البلد (الخطر السياسي)، كون لبنان قد حصل على تصنيفاته الاولى في بداية 1997 كالآتي: BB، -BB، B1 وذلك على التوالي من «IBCA»، و«Standard & Poor»، و«Moody».

وأضاف: «ان هذه المؤسسات، بمنحها بنك عودة تصنيفات توازي سقف الخطر السيادي، انما تعترف بمكانته المالية الجيدة.

فمؤسسة IBCA تقر بأن «نتائج بنك عودة تشهد نمواً مطرداً، وربحيته في السنوات الاخيرة جيدة حسب المعايير المحلية والدولية».

وأشار البيان الى ان «IBCA» اعطت «بنك عودة» على اساس فردي، (بمعزل عن الخطر السياسي)، تصنيفاً في مستوى B، يضعه في موقع متساو مع مصارف غربية كبيرة جداً، مثل بنك ايرلندا (ايرلندا) وبنكو سانتاندار (اسبانيا) وباركليز (بريطانيا) وبنك اسكوتلندا الملكي (بريطانيا).

لقد جاءت هذه التصنيفات لتواكب اصدارات «بنك عودة»، الذي كان اول مصرف في القطاع اللبناني يدخل اسواق الرساميل الدولية.

فقد كان اول مصرف لبناني يصدر ايصالات ايداع عمومية، واول من اصدر في القطاع الخاص سندات دين لخمس سنوات، والمصرف اللبناني الوحيد الذي له سند مدرج في بورصة لندن».

الوحيد الذي تسهم فيه الحكومة الاتحادية

البنك العربي للإستثمار والتجارة الخارجية في الامارات تجاوز الحظر الاميركي!

❐ رفعت «وكالة كابيتال انتلجنس» للتصنيف المصرفي درجة تصنيف «البنك العربي للاستثمار والتجارة الخارجية» للمدى الطويل من BBB الى +BB نظراً الى تحسن الوضعية المالية للبنك الذي يعتبر ثامن اكبر بنك في دولة الامارات العربية المتحدة. وقد ابقت على تصنيفه للمدى القصير مستقراً على A-٢.

والمعروف ان هذا البنك هو الوحيد بين بنوك الإمارات الذي تملك فيه حكومة الاتحاد نصيباً بنسبة ٤٢,٢٢٪ كما يملك فيه «البنك العربي الليبي الخارجي» حصة مماثلة. اما الباقي فيملكه «بنك الجزائر الخارجي».

وكان «البنك العربي للاستثمار والتجارة الخارجية» قد تعرض لمشكلات تتعلق بنوعية موجوداته في مطلع الثمانينات، لكن تغيير استراتيجيته سنة ١٩٨٦ حسن حظوظه.

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢ وضعته الهيئة الاميركية التابعة لوزارة المالية، والمتخصصة بالسيطرة على الموجودات الاجنبية (OFAC) على لائحتها السوداء، لأن وزارة المالية الاميركية اعتبرته ذا هوية ليبية، وبالتالي يشمله الحظر المفروض على الجماهيرية الليبية.

وكانت هذه الهيئة ذاتها قد أجبرت «المؤسسة العربية المصرفية» في البحرين على إقالة رئيسها المصرفي الليبي الدكتور عبد الله السعودي للأسباب ذاتها.

وتبعاً لذلك، قامت الهيئة الاميركية المذكورة بتجميد حسابات البنك الإماراتي لدى المصارف الأميركية. وقدرت الاموال المجمدة هذه في نهاية السنة الماضية بنحو ٧١ مليون دولار. اما البنك فإنه يؤكد ان أياً من هذه الأموال المجمدة لا يعود الى مصادر ليبية، وهذا ما اكده ايضاً المدققون الخارجيون لحسابات البنك «إرنست أند يونغ».

وعلى الرغم من الحظر الاميركي الذي استمر حتى الآن اكثر من سنوات خمس، فقد ظل البنك يتقدم تقدماً ملحوظاً خلال تلك الفترة بحيث استطاع مضاعفة موجوداته الاجمالية في السنوات الاربع الاخيرات الى ما قيمته ١,٤ مليار دولار، وظل يتعامل مع البنوك الاجنبية عبر العالم.

غير أن البنك قد حدد اختصاصه في العمل المصرفي تحديداً واضحاً، حاصراً عملياته في تمويل الشركات مركزاً بصورة متزايدة على السوق المحلي سواء بالنسبة الى قاعدة التمويل او بالنسبة الى العمليات خارج الميزانية.

وقد وفر البنك مؤونة كافية إزاء الموجودات العسيرة التي كانت من اسباب مشاكله السابقة، فبات جيد الترسملية وعالي الربحية والسيولة.

ومن المنتظر له ان يفيد كثيراً من النمو المتزايد للقطاع الخاص في البلاد، ومن خطط حكومة أبوظبي المتوسطة و الطويلة الاجل.

تقرير متشائم لمنظمة «أونكتاد» عن أحوال التجارة والتنمية في العالم

«اليد الخفية» توسع الفروقات في المداخيل وتسحق الطبقات الوسطى؟

☐ أصدرت منظمة «اونكتاد» التابعة للأمم المتحدة، تقريرها السنوي لسنة ١٩٩٧ عن احوال التجارة والتنمية في العالم. وقد استنتج التقرير من خلال دراسات متعددة الابعاد ان الاقتصاد العالمي مازال على نموه البطيء في التسعينات، وأن هذا النمو البطيء سوف يستمر في المستقبل المنظور، على الرغم من النجاح الملحوظ في خفض التضخم في كل مكان تقريباً.

ومنذ مطلع التسعينات بلغ متوسط نمو الانتاج العالمي ٢٪ فقط نظير ٣٪ في الثمانينات.

تباطؤ التجارة

من ابرز التطورات سنة ١٩٩٧ التباطؤ الملحوظ في التجارة العالمية. فبينما تزايدت الصادرات العالمية للبضائع بمعدلات تتراوح ٣ و٤ أضعاف النمو في الانتاج العالمي في السنتين السابقتين، فان الفارق لسنة ١٩٩٦ كان أقل بكثير، وهو اتجاه من المتوقع ان يستمر في السنوات القليلة المقبلة، بعد امتصاص التأثيرات الأولية للانفراج التجاري الواسع خصوصاً في البلدان النامية.

ومما يلاحظ ان هذا التباطؤ الاخير في التجارة العالمية قد ترافق مع ضعف اسعار المواد، ومنها النفط. فبعد سنتين من الزيادات المتواصلة، أخذت اسعار الكثير من السلع غير النفطية بالهبوط في سنة ١٩٩٦ ولاسيما المواد التي تهم البلدان النامية.

اليد الخفية

إن أهم المعالم التي ميّزت الاقتصاد العالمي منذ مطلع الثمانينات، انطلاق قوى السوق من عقالها، بحيث أن إزالة القيود المفروضة على الاسواق المحلية وانفتاحها على التنافس العالمي قد اصبح ظاهرة عالمية. والآن تعمل «اليد الخفية» على النطاق العالمي ولا تواجهها ضغوط مضادة تذكر من الحكومات على نحو غير مشهود في السابق. ومع ان كثيرين من المعلقين والباحثين الاقتصاديين كانوا متفائلين بأن «العولمة الاقتصادية» سوف تؤدي الى نمو اسرع والى تقلص الفوارق في المداخيل ومستويات المعيشة نتيجة لتزايد التنافسية العالمية، فإن القصة حتى الآن كانت مختلفة ومغايرة.

ذلك ان الاقتصاد العالمي منذ مطلع الثمانينات قد شهد تزايداً في عدم المساواة وتباطؤاً في النمو. وقد كانت هذه الفروقات متعددة الاوجه بين الشمال والجنوب من جهة، وفي داخل كل بلد من جهة ثانية. فالفروقات في المداخيل بين الشمال والجنوب مازالت تتسع. والدليل على ذلك ان معدل الدخل الفردي في دول مجموعة السبع الاولى في العالم لسنة ١٩٦٥، كان اكبر من معدل الدخل في افقر سبع دول في العالم بعشرين ضعفاً. أما سنة ١٩٩٥، (اي بعد ثلاثين سنة)، تضاعف الفارق الى ٣٩ ضعفاً.

ومع ان عدداً من البلدان النامية قد شهد نمواً متزايداً اسرع من البلدان الصناعية، فإن ذلك النمو لم يكن كافياً لتضييق او تقليص الثغرة في المعدل المطلق للدخل الفردي.

ففي افريقيا حيث ظلت هذه الثغرة متزايدة طوال العقود الثلاثة الماضية، لا يزيد متوسط الدخل الفردي الآن في القارة السوداء عن ٧٪ فقط من متوسط الدخل الفردي في البلدان الصناعية. وكذلك الامر في اميركا اللاتينية حيث هبط متوسط الدخل الفردي من ثلث مستوى البلدان الشمالية في اواخر السبعينات الى الربع حالياً. ولم ينجح في تقليص الثغرة بشكل ملحوظ سوى عدد قليل من الدول في شرق اسيا، حيث استطاع بعض تلك الدول اللحاق بالمستويات الشمالية.

والملاحظ ان التقدم في مستويات شرق آسيا لم يجد بين الدول النامية من يحل محلها في المستويات السابقة. فالبلدان النامية بوجه عام تضاءلت فيها الدول التي كانت مستويات مداخيلها الفردية تتراوح بين ٤٠ و٨٠٪ من متوسط المداخيل الفردية في البلدان المتقدمة، عما كانت عليه في السبعينات...

تضاؤل الطبقات الوسطى

أما على الصعيد الداخلي في كل دولة من الدول النامية فقد نشأ نوع من الاستقطاب، حيث اتسعت الهوية بين الاغنياء والفقراء، بينما تضاءلت الطبقات الوسطى. وبوجه عام ارتفعت مداخيل الشريحة الأغنى ونسبتها ٢٠٪ من السكان في كل مكان تقريباً منذ مطلع الثمانينات. وفي اكثر من نصف البلدان النامية، نالت شريحة الـ ٢٠٪ الاغنى من السكان اكثر من ٥٠٪ من الدخل القومي. بينما أحوال الشريحة الاكثر فقراً لم تتحسن بل تراجعت تراجعاً ملحوظاً في الكثير من الحالات. فالدخل الفردي لأفقر ٢٠٪ في معظم البلدان لا يصل الآن الى عُشر معدل دخل أغنى ٢٠٪. وفي جميع الحالات هبطت حصة الطبقات الوسطى من الدخل القومي، بحيث ان تفريغ الطبقات الوسطى بات الآن من المعالم البارزة في اكثرية بلدان العالم.

ويفسر تقرير «اونكتاد» هذه الاتجاهات بأنها ناشئة من مجموعة مشتركة من القوى التي انطلقت بفعل الإنفتاح السريع وما رافقه من تزايد في عدم المساواة لتفضيل مجموعات معينة على اخرى:

● تزايد عدم المساواة في الاجور بين العمال المهرة وغير المهرة ليس فقط مشكلة في الشمال، انما اصبح مشكلة عالمية. ففي جميع البلدان النامية التي اقدمت على الانفتاح التجاري السريع تزايد عدم المساواة بالاجور، وغالباً في اطار هبوط العمالة الصناعية للعمال غير المهرة ونتيجة الهبوط الكبير المطلق في الاجور الحقيقية بنسبة تتراوح بين ٢٠ و٣٠٪ في بعض البلدان.

● كسب رأس المال بالمقارنة مع العمال وارتفاع أنصبة الارباح في كل مكان. ففي كل اربعة من خمسة بلدان نامية في العالم نجد أن نصيب الاجور في القيمة المضافة للصناعات التحويلية اليوم أقل بكثير مما كان عليه في السبعينات ومطلع الثمانينات.

ففي الشمال كان هنالك تصاعد ملحوظ في الارباح في الدول الصناعية الكبرى بحيث أن معدل العائد على رأس المال في قطاع الاعمال لبلدان مجموعة السبعة مجتمعة قد ارتفع من ١٢,٥٪ في مطلع الثمانينات الى ١٦٪ في منتصف التسعينات. ويقابل ذلك هبوط في نصيب أجور العمال.

● أدى الانفتاح المالي الى توسع سريع في الدين العام والدين الخاص، ونشأت من جراء ذلك طبقة ريعية على النطاق العالمي مع التدفقات الكبيرة المتزايدة في الرساميل العالمية والارتفاع في اسعار الفائدة الحقيقية. ففي بعض البلدان النامية، بلغت مدفوعات الفائدة على الدين الخاص والعام ١٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي. ذلك انه حيث تتركز الموجودات وتتراجع انظمة الضرائب، كما هو الحال في البلدان النامية، فإن الديون الحكومية تؤدي الى اعادة توزيع الدخل من الفقراء الى الأغنياء بشكل ثبت انه اكثر تراجعية من الفعل الضريبي الناشيء من التضخم. إذ إن معظم الارتفاع في عائدات الاعمال في الشمال والجنوب على حد سواء تمّ امتصاصها بمدفوعات الفائدة المتزايدة.

● إن تحرير الاسعار الزراعية لم ينجح في كثير من الحالات بتخفيف افضلية المدن، او بتعزيز مداخيل المزارعين كما هو واضح بشكل خاص في أفريقيا. فالمنافع الحقيقية من الانتاج الزراعي ذهبت بصورة رئيسية الى التجار لا الى المزارعين.



ما العمل؟

يمكن تلخيص النتائج الناشئة عن اطلاق قوى السوق من عقالها بسبع ظواهر مثيرة للقلق تهدد النسيج الاجتماعي – الاقتصادي في اكثر من بلد:

١ ـ تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي والعجز عن إيجاد فرص عمل كافية بأجور وافية لإزالة الفروق.

٢ ـ الاتساع المتفاقم في الفروق بين الدول النامية والدول المتقدمة، وترافق ذلك مع تزايد الفروق الداخلية في جميع البلدان النامية.

٣ ـ التمويل تفوق على الصناعة وكذلك تفوق اصحاب الريوع على المستثمرين، بحيث ان الاتجار بالموجودات القائمة بات عملاً اكثر ربحية بكثير من خلق الثروة عن طريق الاستثمارات الجديدة.

٤ ـ مكاسب رأس المال بالمقارنة مع العمال وارتفاع الأسهم في الدول الغنية والفقيرة على حد سواء.

٥ ـ تزايد عدم المساواة في الاجور بين العمال المهرة وغير المهرة على نحو بات يشكل معضلة عالمية.

٦ ـ تفريغ الطبقات الوسطى بحيث اصبح ذلك من المعالم البارزة لتوزيع الدخل في الكثير من البلدان.

٧ ـ نشوء ظاهرة عدم الاطمئنان والاستقرار بالنسبة الى الوظائف المتاحة في جميع دول العالم.

هذه المعضلات كما يشير تقرير «اونكتاد» ليس لها حل سحري، إذ ليس من قانون اقتصادي قائم من شأنه ان ينقل اقتصادات الدول النامية اوتوماتيكياً باتجاه مستويات الدخل في البلدان المتقدمة. ثم إن النمو والتنمية لا يحققان تلقائياً أي خفض في انعدام المساواة وقد ثبت ذلك حتى في البلدان السريعة النمو في شرق أسيا التي لم تستطع مواجهة التحديات الناشئة من حيث توزيع المداخيل. ويقترح التقرير ثلاثة مجالات للتحسين هي:

● ادارة الأرباح من خلال سياسات نشطة وحوافز للقطاع الخاص لإعادة توظيف ارباحه واستثمارها في توسيع مجالات العمالة وطاقة الانتاج وزيادة الانتاجية.

■ ادارة التكامل من خلال الادارة الواعية والمرحلية للاندماج في الاقتصاد العالمي، وتفصيل ذلك على قياس مستوى التنمية الاقتصادية في البلاد، وطاقتها على الاستيعاب.

● وأخيراً، ادارة التوزيع من خلال الضرائب الهادفة الى منع معاملة الارباح على انها مداخيل شخصية، والحد من استهلاك الكماليات.

لا يظهر التقرير تفصيلات خاصة بالدول العربية ومنطقة الشرق الاوسط، بل يشملها في منطقة غرب اسيا. لكنه في واحدة من دراساته الإحصائية حول نمو الاقتصاد العالمي، ونسبة اللحاق بالدول الصناعية المتقدمة في «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية»، خلال ثلاثين سنة (١٩٦٠ ـ ١٩٩٠)، يتبيَن ان العدد القليل من الدول العربية المذكورة في هذا السياق يأتي في الشريحة الاخيرة من الدول.

ففي مرحلة ١٩٦٠ ـ ١٩٩٠ حيث بلغ المتوسط السنوي للنمو الحقيقي ٣,٢٪ في الناتج المحلي الأجمالي لدول المنظمة، لم يأت ذكر دول عربية سوى المغرب وتونس في شريحة النمو بين الصفر والواحد في المائة، من حيث الفارق مع دول المنظمة.

أما بين ١٩٦٠ ـ ١٩٧٣ فلم يأت ذكر اي دولة عربية سوى الاردن وفي الشريحة الدنيا أيضاً، حيث كان متوسط نمو دول المنظمة ٤,٤٪.

وفي مرحلة ١٩٧٣ ـ ١٩٩٠ جاء ذكر المغرب وتونس وسوريا في الشريحة المتدنية ذاتها، بينما متوسط نمو دول المنظمة ٢,٢٪.

بروفيل

أم الفقراء...

❐ ماتت الأم تيريزا، الألبانية الأصل، بين فقراء الهند في الأسبوع ذاته الذي ماتت فيه دايانا، أميرة وايلز بين القصور واليخوت والفنادق الفارهة. فنالت تيريزا جنازة رسمية بكامل المراسم، ونالت دايانا جنازة شعبية وشبه رسمية تحت الضغط. وقد أشار بعض المراقبين بخجل طبعاً، الى أن هنالك مفارقات بين الحالتين، تلميحاً الى نوع من المبالغة في تعظيم تيريزا وفي البكاء العام على دايانا.

لكن في الحالتين كلتيهما، صورة مسيحية ناطقة. بمعنى، أن الأولى تمثل مريم العذراء، والثانية تمثل مريم المجدلية.

مريم العذراء في التقليد المسيحي هي «والدة الإله» التي لا يدانيها أحد في القداسة. ومريم المجدلية هي الزانية الخاطئة التي باركها المسيح فنالت قدسية من بركته بانتهاره لاعنيها وراجميها وصرفهم بكلمته الخالدة «من كان منكم بلا خطيئة فليرجمها بحجر».

لكن صورة العذراء في الأم تيريزا هي صورة شرقية قديمة قبل الأديان السماوية، ولهذا وجدت في الهند بيئة طبيعية. ففي القديم كانت شعوب الشرق، بما في ذلك الشعوب العربية والسورية واليونانية والفارسية، تقدس المرأة وتطلق على الهتها اسماء انثوية، قبل أن يرتد الرجال لإعطاء الآلهة صفة ذكورية، كما جاء في كتب التاريخ القديم.

ففي تلك المصادر، أن العرب شأن بقية شعوب الشرق، كانوا يطلقون على الهتهم أسماء أنثوية ومنها «اللات والعزة» في المراحل المتأخرة قبيل الاسلام، وتقول مصادر بيزنطية، أن الرسول العربي عندما دخل مكة بعد انتصاره المظفر على الوثنية الجاهلية وأمر بتحطيم الأصنام في الكعبة المكرمة، ابقى على أيقونة بيزنطية لمريم العذراء معلقة على جدار الكعبة أزيلت بعد وفاته.

فالأم تيريزا، بمعنى من المعاني، هي إحياء لتقليد قديم في الشرق إضافة الى التزامها المطلق بالفقراء والعمل الدائم والدؤوب لتخفيف آلامهم ومعاناتهم. وبذلك أعطاها العالم كله سلطاناً واثقاً وراسخاً ضد الظلم خشع وخرّ امامه سلطان الجبابرة الحاكمين والمتحكمين في أقدار العالم. ذلك ان في تكريمها وهي في الحياة وبعد مماتها، نوعاً من إعادة الاعتبار للمبادىء الأساسية التي نطق بها المسيح في زمانه، حيث أعطى الطوبى للفقراء والمساكين لأنهم سوف يرثون الأرض، وأعطاها للجياع لأنهم سوف يشبعون.

لكن الأم تيريزا، مثلها مثل السيد المسيح، كانت تدرك أن مشكلة الفقر والفقراء سوف تبقى ما بقي العالم. ولهذا لم تكن شديدة القسوة على الأغنياء بقدر ما كانت ترغب في تقريبهم من الملكوت السماوي. ومع أن المسيح نفسه قال «إنه من الأسهل أن يدخل الجمل في ثقب الإبرة من أن يدخل غني ملكوت السماوات»، فإنه في لحظة من لحظات تنشقه طيوب الأغنياء، انتهر المزايدين عليه في تقبل هذا الرفاه، والقائلين بأنه كان من الأجدى بيع ذلك الطيب الغالي وتوزيع ثمنه على الفقراء والمساكين، وعلى رأسهم يهوذا الأسخريوطي الذي خانه فيما بعد بثلاثين من الفضة، بقوله الخالد: «الفقراء والمساكين معكم في كل حين»!



الفقراء والمساكين كانوا معنا وسوف يبقون معنا الى نهاية العالم. ولولا وجود الفقراء والمساكين، ولا سيما في الهند حيث مهد ثقافة تمجيد الفقر، لما كانت الأم تيريزا ومئات الأمهات والأفراد والجمعيات العاملين على تخفيف آلام هذا الإفراز الدائم للمجتمعات البشرية. وفي يوم من الأيام، وجهت انتقادات للأم تيريزا لأنها قالت عن ديكتاتور ألبانيا الراحل أنور خوجه الشيوعي الذي ما كان مسيحياً أو مؤمناً بالأديان، أنها ترى فيه وجه المسيح!

ولم يدرك أحد مغزى هذا الوصف المستغرب في حينه، إلاّ بعد سقوط نظامه وهجوم الحرامية على الشعب الألباني وتعريته من جميع أمواله. ذلك أن أنور خوجه، على كل ما كان في نظامه من قسوة، عاش فقيراً ومات فقيراً وظل مؤمناً بطريقته الخاصة بأنه لا بد للفقر من علاج ناجع في المجتمعات البشرية، ولو عن طريق مساواة الناس في الفقر. فالمساواة في الفقر خير من عدم المساواة في الغنى!

وأخيراً، سأل أحد الصحافيين الزعيم الكوبي فيديل كاسترو، ما إذا كان يخشى أن يذكر في التاريخ على أنه بصورة ستالين، فقال إنني سوف أذكر بصورة المسيح!

فالبابا الحالي في الفاتيكان، وهو المعاضد الأول للأم تيريزا في حياتها وفي عملها، سوف يزور كوبا قريباً بعدما التقى كاسترو في روما وباركه وسط امتعاضات واحتجاجات أميركية، ما كان ليذهب الى ديار كاسترو لو لم يكن يرى فيه ما رأت الأم تيريزا في أنور خوجه من قبل ... وجه المسيح

الضيف

بتبرع للأمم المتحدة بمليار دولار ربح مرتين

تيد تيرنر الغني الذي فضح الأغنياء... والحكومة الأميركية!

❐ من اهم الأحداث التي وقعت في السنوات الأخيرة على الصعيد العالمي، تبرع تيد تيرنر مؤسس محطة «سي. أن. أن.» التلفزيونية في أميركا بمبلغ مليار دولار للأمم المتحدة على مدى عشر سنوات، كان قد ربحها من استثماراته في البورصة خلال الأشهر التسعة الماضية. والأهم من ذلك، المجالات التي حددها تيرنر لاستخدام هذا المبلغ الضخم، وهي مجالات تهم الانسانية جمعاء، خصوصاً مسألة البيئة الطبيعية.

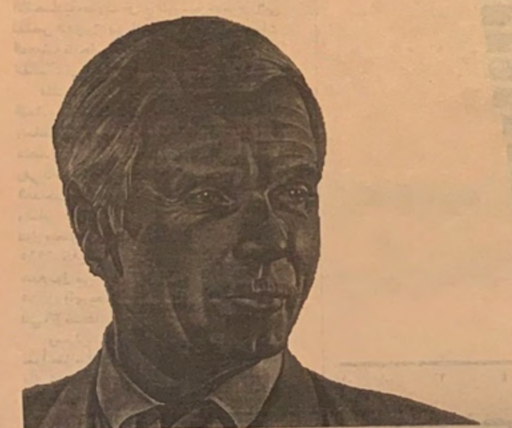
والملفت في هذا التبرع السخي أمران: الأمر الأول، هو أن تيرنر ليس أغنى رجل في أميركا، ولا هو من كبار الأغنياء في بلاده ولو أنه يعد في عداد الأغنياء بثروة تقدر بحوالى ثلاثة مليارات، اي ربع الثروة المقدرة للأمير السعودي الوليد بن طلال. والأمر الثاني، أن هذا المبلغ تحديداً يعادل متأخرات الحكومة الأميركية المترتبة عليها للمنظمة الدولية، والتي تحتجزها لأسباب سياسية.

فالأمر الأول، يشكل بحد ذاته فضيحة لكبار الأغنياء في العالم ليس فقط لأنهم لا يتبرعون بمثل هذا السخاء، بل لأنهم باتوا اكثر جشعاً من اي وقت مضى، ولأن جشعهم يتحمل جانباً كبيراً من سوء أحوال العالم، ولا سيما لجهة الأضرار اللاحقة بالبيئة الطبيعية. والأمر الثاني، يشكل فضيحة للحكومة الأميركية ليس فقط لأنها تحجز الأموال المترتبة عليها للمنظمة الدولية، ومحاولة لي ذراع هذه المنظمة لتسخيرها في خدمة السياسة الأميركية حول العالم، بل أيضاً لأن الولايات المتحدة، بصفتها الدولة العظمى الوحيدة في العالم الآن، لا تعمل شيئاً يُذكر لتحسين أحوال العالم النامي وحماية البيئة الطبيعية، هذا إذا لم نقل أنها تتحمل مسؤولية الكثير من تردي تلك الأحوال.

وقد أحسن تيرنر وصف خطوته هذه غير المشهودة بالقول إن المبلغ الذي تبرع به لم يفقره، لأنه جاء من أرباح طارئة حققها في فترة وجيزة، لكنه بالتأكيد سوف يجعل العالم مكاناً أفضل لسكانه. فليس من إنسان في الدنيا، مهما بلغت نفقاته وحاجاته الشخصية، يحتاج الى تكديس المليارات في حسابه المصرفي، أو حتى الى استثمارها في مشاريع ذات فوائد محدودة للآخرين.

ذلك أن عظمة الثروة، على حد تعبير تيرنر، ليست في جمعها وتكديسها بل في إعطائها لمنفعة عموم الناس لا جزاء ولا شكوراً. فكأنه بذلك يردد الآية الكريمة في القرآن العربي: «ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالاً وعدّده». صدق الله العظيم!

ونذكر في هذا المجال، وقد انفتحت السيرة، أن أحد الأثرياء العرب كان له اشتراك في «الميزان» قبل ثلاث سنوات، ولما سألناه أخيراً ما إذا كان يريد



تجديد اشتراكه، قال إنه لم يشترك أصلاً لكنه دفع قيمة الاشتراك السابق على سبيل التبرع. وكان جوابنا الطبيعي له أن يحتفظ بفلوسه لأننا لسنا جمعية خيرية تجمع التبرعات، إنما نحن مطبوعة تأخذ الاشتراكات من المشتركين.

وما كنا نود أن نذكر ذلك في مطبوعتنا لولا أنه سانحة لتسليط الأضواء على عقليات الأغنياء العرب في التعامل مع العطاء النافع، لأنه في نظر معظمهم لا عطاء مهما كان ضئيلاً بغير مقابل.

وهكذا ربح تيد تيرنر مرتين، مرة في الأسواق ومرة في العطاء السخي بغير مقابل، فاستحق شكر العالم أجمع، واستحق اعتزاز زوجته الممثلة جين فوندا بأنها محظوظة لكونه زوجها!

الميزان AL-MIZAN
ARABIC INDEPENDENT ECONOMIC JOURNAL

مدير التحرير: انطوان شكرالله حيدر
مدير الانتاج: عماد الفرزلي
العلاقات العامة: كمال فرج الله
التصميم والاخراج: PROXIMA ATELIER

المكاتب:
Congress House
14 Lyon Road
Harrow On The Hill
Middlesex HA1 2EN
TEL: (0181) 863 9558
FAX: (0181) 863 2873
E.Mail:proxima.ltd@easynet.co.uk

بناية عيتاني - الطابق التاسع
شارع التنوخيين
راس بيروت - لبنان
هاتف: ٨٦٣٢٩٠
ص.ب: ١٣/٥٤٦٥ شوران

التوزيع في انحاء العالم:
Johnsons International
Millington Road, Hayes,
Middlesex UB3 4AZ
TEL: (0181) 561 7705
FAX: (0181) 561 7454

الاعلانات:
PROXIMA
Congress House
14 Lyon Road
Harrow On The Hill
Middlesex HA1 2EN
TEL: (0181) 863 9558
FAX: (0181) 863 2873

REGISTERED AS A NEWSPAPER WITH THE POST OFFICE IN THE UNITED KINGDOM PRINTED IN LONDON BY EAST END OFFSET ISSN: 1352-7738